الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابوالقاسم سعد الله الجزائر 2
قسم علم الاجتماع

# أسباب و دوافع عزوف الشباب الريفي عن النشاط الزراعي

(دراسة ميدانية مقارنة لعينة من الشباب المنتمي للعائلة الزراعية بالمدية)

**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التغذية و التنمية الزراعية**

إعداد الطالب:
غرناوط مداني

إشراف الأستاذ:
د.مشتة ياسين

السنة الدراسية 2017-2018

# الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى والدي الكريمين و اخي جمال

# تشكرات

اتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير الى جميع من ساندني في العمل المتواضع، لا سيما الاستاذ المشرف الدكنور مشتة ياسين و الاستاذ الدكتور سليم مقراني على جميع التوجيهات و النصائح، كما لا انسى جميع المشاركين في البحث من شباب المنطقة المدروسة و موظفي المصالح الفلاحية لولاية المدية.

# قائمة المحتويات


**المقدمة**

**الباب النظري**

**الفصل الأول: المقاربة النظرية و المنهجية لظاهرة العزوف عن النشاط الزراعي**

**المبحث الأول: بناء الموضوع** ..... 02

**1. أهمية الدراسة** ..... 02

**2. اسباب اختيار الموضوع** ..... 03

**3. الإشكالية** ..... 04

**4. الفرضيات** ..... 10

**5. تحديد المفاهيم** ..... 11

**المبحث الثاني: المنهج المستعمل و التقنيات المستخدمة** ..... 18

**1. من المفهوم الى المؤشرات** ..... 19

**2. المنهج المستخدم** ..... 23

**3. طريقة جمع المعطيات** ..... 24

**4. مجالات الدراسة** ..... 25

**5. واقع العمل الميداني** ..... 27

## الفصل الثاني : الريف الجزائري بين السياسات الزراعية و الأسرة


المبحث الأول: المبحث الأول: حالة الريف الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي 28

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر المستقلة..... 32

1. المبحث الثالث الاسرة الجزائرية ..... 40


## الفصل الثالث: القطاع الزراعي في ظل السياسة الفلاحية الجديدة


المبحث الأول: محتوى السياسة الفلاحية الجديدة..... 47

المبحث الثاني: اهداف السياسة الفلاحية الجديدة..... 51

المبحث الثالث: سياسة التجديد الريفي..... 53


### الباب التطبيقي

## الفصل الرابع: تغير شكل و دور الأسرة و العزوف عن النشاط الزراعي


المبحث الأول: خصائص المنطقة و العينة..... 62

المبحث الثاني: تغير شكل الاسرة و علاقته بالعزوف..... 73

المبحث الثالث: علاقة تغير القيم الثقافية بالعزوف..... 93

الاستنتاج الجزئي الأول..... 102

## الفصل الخامس طبيعة و خصائص النشاط الزراعي
## و العزوف عن النشاط الزراعي


**المبحث الاول: علاقة العزوف بالظروف الإقتصادية و الإنتاجية للعمل الزراعي.....** 105

**المبحث الثاني: التسيير المالي للمزرعة و تسويق المنتوج.....** 114

**المبحث الثالث: طبيعة العلاقة مع الهيآت الإدارية.....** 119

**الاستنتاج الجزئي الثاني.....** 122

**الاستنتاج العام.....** 123

**الخاتمة.....** 125


**قائمة البيبليوغرافيا**

## المقدمة

إن إشكالية التنمية ما زالت تسيل الكثير من الحبر، و تثير اهتمام جميع الدول، كما أنها تشكل محورا أساسيا في جميع المخططات و البرامج التي تعتمدها الأمم المتحدة سنويا، فاتساع الهوة بين المناطق الغنية و الفقيرة في العالم دفع بنشوب العديد من الأزمات، و لعل أبرزها هو التنامي المتزايد لظاهرة الهجرة من المناطق التي تعاني مشاكل تنموية نحو المناطق الأكثر تطورا و ازدهارا، و هذا على المستوى الوطني المحلي أو الدولي.

و بما أن أغلب التعاريف تتفق على أن العامل الأساسي للتنمية هو الإنسان بحد ذاته، أي بمدى فاعليته و قدرته على النهوض برفع القدرات الإنتاجية و المعرفية و بالتالي تحسين المستويات المعيشية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، فإن جميع المخططات التنموية لا بد لها أن تراعي هذا الجانب الحساس في عملية التنمية. كما أن لاحترام البيئة دورا بارزا لا يقل أهمية عن الدور البشري إذ لا يمكن بناء و تحقيق أي تنمية دون مراعاة هذا العامل، الذي هو ضمان استمرارها و بقائها.

إن للغذاء دورا أساسي في حياة أي مجتمع، لذا تسعى كل دولة لوضع السياسة الكفيلة لتوفيره، فبعدما تطورت النظرة إليه، فإنه لم يعد تلك السلعة التي تتوقف وظيفتها في التبادل و الاستهلاك فقط، بل أصبح الغذاء يحمل أبعادا صحية و اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية و بيئية، و أصبح حاجة إنسانية أساسية معترف بها كحق من حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة.

و بالتالي صار النشاط الذي من خلاله يتم توفير الغذاء، ليس مجرد نشاط اقتصادي يهدف إلى تحقيق الثروة فقط، بل كنشاط يوفر منتوجا يتدخل و يتفاعل بشكل مباشر مع الحياة الإنسانية في جميع أبعدها المختلفة، كما أن الزراعة تعد أول نشاط عمل اشتغل به الإنسان و عمل على تطويره بعد القطف و الصيد، فهي في نفس الوقت نمط عيش يحقق الحاجات الأساسية للإنسان، كما أن هذا النشاط يعتبر في العصر الحديث كخالق لمناصب العمل و عامل أساسي يساهم في تثبيت السكان

الريفيين و توفير مواد أولية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، و يساهم كذلك في تحقيق التوازن البيئي من ناحية، و تحقيق الأمن الاجتماعي من ناحية ثانية.

و لهذا يعد هذا القطاع حيويا و محوريا في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر التقدم الفلاحي العامل الحاسم في التغير الاجتماعي و الاقتصادي بجميع انحاء العلم و لطالما كانت الفلاحة النشاط الاساسي للمجتمعات كونها تقوم بإشباع الحاجات الغذائية و كذلك لتوفيرها المواد الاولية المستعملة في الصناعة[1]، و لذلك فان هذا القطاع بحاجة إلى سياسات رشيدة تراعي خصوصياته و مميزاته، كونه يختلف عن باقي القطاعات الأخرى لا سيما في المميزات الإنسانية و البيئية أي علاقة الإنسان و محيطه بهذا القطاع.

و تعد الجزائر من ضمن الدول التي يحتاج قطاعها الفلاحي إلى مراجعة جذرية، و لكنها تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هذه الأخيرة لا تتفق أهدافها و حالة القطاع الفلاحي في الجزائر، الذي عان منذ الاستقلال، و إلى يومنا هذا ما زال يتخبط في مشكلات جمة، و لهذا فهو بحاجة إلى دراسة معمقة و موضوعية لمعرفة المشكلات التي يعاني منها القطاع، و تحليل السياسات و البرامج التي انتهجتها الجزائر و النقائص التي تعاني منها و التي عادة ما تظهر عند أو بعد تطبيقها، وهذا بغية تجاوزها و تحسين مستوى القطاع حتى يتمكن من تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف التي من أجلها يقوم القطاع.

و لعل الهدف الأول و الأساسي من التنمية الزراعية هو تحقيق الاكتفاء و الأمن الغذائيين، و هو الهدف الذي لا زالت الجزائر تسعى لأجل تحقيقه إذ يبقى الميزان التجاري العام عاجزا أمام فاتورة الغذاء، فحوالي 80 % مما تستهلكه الجزائر من قمح سنويا يتم استيراده، و هذا رغم توفرها على موارد طبيعية و إنسانية قد تمكنها ليس من الاكتفاء فقط، بل حتى التصدير و إيجاد بدائل خارج قطاع المحروقات.

و هذا مع تنوع المنتوج الزراعي الجزائري من جهة فهو يتنوع بالاختلافات المناخية و الطبيعية المتعددة، زيادة إلى التنوع الثقافي و علاقته بالنشاط الزراعي على مستوى عدة مناطق من الوطن، و من جهة أخرى لجودته و نوعيته العالية لما يحتويه

[1] Groussard René, Colomer J F, Vive l'agriculture, ed: France agricole, France 2000, P 1.

من عناصر غذائية و ذوق يميزه عن باقي المنتوج الزراعي العالمي، و هذا في جميع أصناف المحاصيل النباتية و الحيوانية.

لقد تم بناء هذه الدراسة بنا على ملاحظة ميدانية حول ظاهرة تقدم أعمار ممارسي النشاط الزراعي، أو بتعبير آخر عزوف الشباب عن النشاط الزراعي بمنطقة شبه حضرية بالقرب من مدينة المدية، و هذا رغم ما تم رصده من مخططات و برامج تنموية تهدف إلى النهوض بالزراعة.

و احتوت الدراسة على الفصول التالية:

**الفصل الأول:** يتناول المقاربة النظرية و المنهجية لظاهرة العزوف و احتوى على مبحثين: المبحث الاول بناء الموضوع، و المبحث الثاني: منهج العمل الميداني.

**الفصل الثاني:** و يتناول الريف الجزائري بين السياسات الزراعية و الأسرة، واشتمل على ثلاثة مباحث: المبحث الاول: حالة الريف الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي، المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر المستقلة، المبحث الثالث: الأسرة الجزائرية.

**الفصل الثالث:** القطاع الزراعي في ظل السياسة الجديدة و تناول ثلاثة مباحث: المبحث الأول: محتوى السياسة الفلاحية الجديدة، و المبحث الثاني: أهداف السياسة الفلاحية الجديدة، و المبحث الثالث: سياسة التجديد الريفي.

**الفصل الرابع:**يتطر ق إلى تحليل نتائج الفرضية الأولى.

**الفصل** الخامس: و ينطرق الى تحليل نتائج الفرضية الثانية.

**الاستنتاج العام**

**الخاتمة.**

**الباب النظري**

# الفصل الأول: المقاربة النظرية و المنهجية لظاهرة العزوف عن النشاط الزراعي

يعتبر الفصل الأول لأي موضوع الحجر الأساس، و هذا راجع لكونه يستعرض مرحلة بناء الموضوع أو الخطوات المتبعة من الناحية النظرية و المعرفية. و هذا بالطرح الإشكالي للموضوع ثم تقديم فرضيات الدراسة و تحديد المفاهيم التي يعتمد عليها البحث. هذا من جهة.

و من جهة أخرى نستعرض مرحلة منهج العمل الميداني الذي يختبر ما تم اقتراحه من إجابة للطرح الإشكالي للدراسة. و هذا بالتطرق إلى المعطيات التي تبرز العلاقات التي تشكل الفرضيات، و تعريف مجالات ذلك العمل الإمبريقي و تقديم التقنيات المستخدمة لجمع و معالجة المعطيات، بالإضافة إلى عرض واقع العمل الميداني. و بالتالي يشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

**المبحث الأول:** بناء الموضوع

**المبحث الثاني:** منهج العمل الميداني

# المبحث الأول: بناء الموضوع

يتضمن المبحث الأول أهم خطوات بناء موضوع الشباب و النشاط الزراعي اليوم، فبعد التطرق لأهمية الدراسة و أسباب اختيار الموضوع، ننطلق في الطرح الإشكالي الذي يظهر زاوية الانطلاقة للبحث ثم نقدم اقتراح إجابة تتجسد في سلسلة من الفرضيات. ضف إلى ذلك تحديد المفاهيم الأساسية و عليه فقد كان هذا المبحث على النحو التالي:

1/ أهمية الدراسة
2/ أسباب اختيار الموضوع
3/ الإشكالية
4/ الفرضيات و تحديد المفاهيم

## 1/ أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة المتواضعة من الدراسات النادرة في الحقل السوسيولوجي في المجتمع الجزائري، و تتدرج اهميتها ضمن ضرورة فهم ميكانيزمات النشاط الزراعي و الفلاحي، من اجل النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي و الحيوي لسد العجز الغذائي المسجل وطنيا، وعلى هذا الاساس حاولنا فهم و تفسير ظاهر ة متفشية في القطاع تتمثل في عزوف الشباب عن العمل و الاستثمار في القطاع.

**2/ أسباب اختيار الموضوع**

يعود اختيار الباحث لهذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية، و لعل أبرزها يتمثل في:

1. تنامي ظاهرتي **الهجرة الريفية و الزراعية**، و ما لهذه الظاهرة من أبعاد و نتائج تؤثر على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي الديمغرافي و حتى الثقافي.
2. ممارسة الباحث خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2004 وظيفة الإرشاد بمكتب للدراسات و الإرشاد على مستوى ولاية المدية، و يمارس منذ سنة 2008 مهنة مستشار للتوجيه و الإرشاد المدرسي و المهني في قطاع التربية الوطنية.
3. تشهد المنطقة قيد الدراسة هذه الظاهرة منذ مدة، رغم ما تم رصده من مشاريع و مخططات زراعية مختلفة.
4. توفر المنطقة على إمكانيات طبيعية و جغرافية و ثقافية، مما قد يؤهلها لان تحتل مرتبة مرموقة في الإنتاج الزراعي و الحيواني. لا سيما منتوج ذا قيمة عالمية نظرا لخصائصه البيولوجية و الفيزيائية.

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى البحث في ظاهرة **عزوف الشباب عن النشاط الزراعي** أو **الهجرة الزراعية**. محاولا تحديد الأسباب و العوامل المتحكمة في الظاهرة، و هذا بتفسير و وصف الترابط و التفاعل بين تلك العوامل.

## 3/ الإشكالية

برزت في السنوات الأخيرة أزمة غذاء عالمية مست اغلب الدول بما فيها الجزائر، بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية في السوق العالمية مما ادى بطبيعة الحال الى ارتفاع اسعار هذه المواد محليا، و كان هذا نتيجة منطقية لسياسة الاستيراد المعتمدة من طرف الدولة حيث تضاعفت وارداتنا من الغذاء حسب المختصين في ظرف خمس سنوات ثلاث مرات من 2.6 مليار دولار سنة 2003 الى 08 ملايير دولار سنة 2008 [1]، خاصة المواد الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب و الحليب و السكر و الزيت و هو ما اوقع الجزائر في التبعية الغذائية للخارج بشكل مقلق، ما يجعلنا نطرح العديد من الاسئلة حول مدى فعالية القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، و هذا رغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال الى غاية اليوم، فانتجهت الدولة عبر حكوماتها المتعاقبة العديد من السياسات المختلفة من اجل حل مشاكل القطاع المتنوعة و المتعددة، و لعل اهم مشكل يواجهه القطاع هو غياب اليد العاملة المتخصصة و المؤهلة في مختلف الشعب الفلاحية و الزراعية، و بالفعل فقد سعت الدولة من خلال مراكز التكوين المتخصصة و المعاهد و الجامعات الى تكوين الاطارات و التقنيين و المهنيين على حد سواء، للتقليل من ظاهرة البطالة من جهة و من جهة اخرى تزويد القطاع بالقوى العاملة المؤهلة و المتخصصة، الا اننا نلاحظ ميدانيا عزوف فئة الشباب عن العمل و النشاط الزراعي في عديد مناطق الوطن.

فالعلاقة بين الإنسان و الأرض تتحدد و تتأثر بمجموعتين من العوامل، و هي العوامل التي تحكم العلاقات التفاعلية داخل مجتمع إنساني ما من جهة، و العوامل الطبيعية و الفيزيائية و الجغرافية التي تميز جزء معين من الأرض من جهة أخرى. و كلتا المجموعتين في تفاعل مستمر بينها.

و لعبت الاسرة دورا فعالا لمدة طويلة من الزمن في النشاط الزراعي من حيث طبيعته و نمطه، لا سيما في المناطق الريفية البعيدة عن المدن و المراكز الحضرية، و

[1] INVA : les industries Agro-alimentaires et leurs apports à la sécurité alimentaire de la nation, Agriculture et développement, revue d'information et de vulgarisation, INVA, Alger, N11, Octobre 2010. P24.

في هذا الشكل من النشاط الذي يعتبر تقليدي في تلك المناطق نجد دور كبير للأسرة. حيث يتأثر بشكل مباشر بالتفاعل القائم داخل الأسرة باعتبارها تمثل في نفس الوقت وحدة استهلاك و وحدة إنتاج. في هذه المناطق الريفية كان لشكل الأسرة و عدد أفرادها و مستواهم المعرفي لا سيما العملي[1] دور اساسي في استمرارية النشاط من جهة. و من جهة أخرى[2] نجد أن طبيعة و حجم المكتسبات المادية الزراعية التي تملكها الاسرة، تعتبر كمؤشر لقدرتها على مواصلة هذا النشاط.

و من ناحية أخرى هذين العاملين هما المسؤولان عن تنشئة و تكوين الفرد كي يكون ممارسا لهذا النشاط. إذا كان النشاط الزراعي في السابق و لمدة زمنية طويلة يخضع للمحيط الاجتماعي و الطبيعي الذي يمارس فيه، أي أنه ينتقل من جيل لآخر – حيث يقل فيها التقسيم الاجتماعي للعمل– خلال مراحل التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.

أما اليوم فالشاب المنتمي للأسرة الريفية يجد نفسه أمام آفاق مهنية أخرى. فاذا كان في السابق و خلال تنشئته الاجتماعية داخل الأسرة الزراعية يقتصر على مواصلة النشاط الزراعي العائلي بتلقائية. صار متاحا امامه مجالات متنوعة من الممارسات. حيث نجد التوجيه المهني النابع من الدراسة أو التكوين الجامعي من جهة و من جهة اخرى انشطة ذات طابع تجاري تكون في الغالب مؤقتة.

هذا ما شكل هجرة زراعية لفئة الشباب في الريف الجزائري، الذي عرف عدة تغيرات ملموسة، أثناء الاستعمار و بعد الاستقلال، و التي مست مختلف البنى و المؤسسات و الأنساق، بفعل العوامل المختلفة الثقافية و الاقتصادية و الديموغرافية و الجغرافية و البيئية، و يمكن إبراز ثلاث مراحل مختلفة كل مرحلة تتميز بوتيرة تغير معينة.

فنجد **أولا** المرحلة الأولى (خلال الحرب التحريرية و الاستقلال) التي عرفت وتيرة تغير سريعة لفترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات. إذ يرى بورديو "أن الأزمة التي مست

[1] المستوى المعرفي العملي يقابل المعنى الذي نجده في الكلمة savoir-faire أين نجد المعاني كخبرة، مهارة...
[2] التي غالبا ما تتجاوز المجال الأسري.

الفلاحة في الجزائر بعيد الاستقلال: ليست فقط في انفتاح الزراعة على الرأسمالية فقط، بل أيضا و أكثر من ذلك في الآليات التي تؤثر على إعادة الإنتاج الاجتماعي."[1] إذن الشاب خلال تواجد المعمرين صار يعرف عدة أوضاع كمساعد زراعي عائلي ثم عامل موسمي عند المعمرين و كخليفة فيما بعد للوالد، كما أن العنف الموجه ضد الشعب، الذي رافق الحرب التحريرية زاد من وتيرة التغيير خاصة عملية تنقل الأهالي من الريف في بعض المناطق التلية. لكن و رغم هذا كله بقي الفرد مرتبطا بوحدة انتمائه و نشاطها الاقتصادي، أي بقي الشاب يمارس النشاط الزراعي بتلقائية في الوسط العائلي.

أما المرحلة الثانية (من الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات و بداية التسعينات) تميزت بوتيرة تغير بطيئة و امتدت لحوالي 25 سنة، و يشير السويدي إلى أن الأسرة الريفية الجزائرية خلال سنوات السبعينيات و الثمانينيات صارت "تتميز بتقلص حجمها فانتقلت من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، فإذا كان النظام الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف، يساعد على بقاء و استمرار نظام الأسرة الممتدة، و ذلك من خلال تأمين معاشها و مطالبها الضرورية، بواسطة التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك، فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري، ذلك أن كل أسرة مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة و والدين و أعمام، تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل. و معنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية، من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليبرز بشكل واضح و سريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي و اقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و يعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري و الخدماتي، و يحكمه العمل المأجور في الزمان و المكان"[2].

[1] BOURDIEU Pierre: Célibat et condition paysanne, In Etudes rurales, 5-6, avril septembre, 1962, p 32.

[2] د. محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 88-89.

كما تأثرت الأسرة الريفية تأثرا مباشرا على إثر التحول القانوني للعقار الفلاحي المتمثل أساسا في الأرض إذ ترتبط به ارتباطا مباشر[1].

و أخيرا المرحلة الثالثة (بداية التسعينات إلى اليوم) و تتميز بوتيرة أسرع، إذ شهدت بعض المناطق الريفية من الوطن هجرة جماعية للسكان بسبب التدهور الخطير للحالة الأمنية، إذ أجبرت العائلات و الأسر على هجر منازلها و أنشطتها حفاظا على الأرواح و الممتلكات المنقولة (عتاد أو حيوانات)، نحو المدن و التجمعات الحضرية القريبة (حيث يتوفر الأمن) و هذا بالبقاء عند الأهل أو شراء و كراء مساكن، ما غير من ظروف العيش بشكل جذري في ظرف زمني وجيز. "يمكن للحروب الدينية أو الأهلية، للثورات السياسية أو الاجتماعية، للحروب القومية، للأوبئة، للمحاصيل المنكوبة...الخ. ما عدا التغلغل البطيء عادة للتقنيات الجديدة كالجرارات أو الاكتشافات الكيميائية المساعدة على إخصاب التربة يمكن لهذه وحدها أن تهز اتجاه الطبقة الفلاحية إلى أن يبدل صور ها المعرفية للعالم الخارجي و للعالم المعرفي"[2].

إن هذا التغير الملحوظ الذي طال المجتمع الجزائري بصفة عامة و الأسرة الريفية الممارسة للنشاط الزراعي بصفة خاصة، قد أثر في العديد من الجوانب ما غير من وظائفها و أدوارها الأساسية كالدور الاقتصادي و الدور الاجتماعي التربوي المتمثل أساسا في التنشئة الاجتماعية للأبناء، لا سيما من خلال المؤسسات التربوية و التكوينية، حيث تراجع بشكل ملحوظ دور الوالدين في توجيه نشاط الابناء نحو الزراعة بل في كثير من الاحيان يدفع الاولياء ابنائهم نحو مسارات مهنية اخرى من خلال متابعة الدراسة او البحث عن مهن تضمن دخلا على الاقل يكون مستقرا، و هذا الامر لم يعد مقتصرا على الابناء الذكور فقط بل تعدى الامر الى البنات حيث ان دراسة البنت في المناطق الريفية صار امرا شائعا بل كثير من الاحيان لا بد منه، كما ان الاحصائيات تشير الى ارتفاع نسب التمدرس عند الاناث حتى في الطور الثانوي و

[1] [1] CHAULET Claudine **:** La terre les frères et l'argent, stratégie familiale et production agricole en Algérie depuis 1962. Alger, Office des publication universitaire, Algérie, tome 3, 1987. p 1037.

[2] جورج غورفيتش: **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، ترجمة د خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، ط1، 1981، ص 128، 129.

الجامعي، كما ان ممارسة الفتاة الريفية لمهن خارج البيت اصبح واقعا ملموسا في ظل توفر الشروط المناسبة لذلك من فرص توفرها مختلف هيات التشغيل و انتشار الخدمات و المرافق في الوسط الريفي (التعليم و الصحة,,,,الخ) .

إنالنشاط الزر اعي التقليدي "البلدي" القائم على مبدأ التضامن بين أفراد الأسرة الريفية و المبني على تعاقب الأجيال الممارسة له، يرتبط مباشرة بشكل و حجم و دور الأسرة، و ملكيتها لوسائل الإنتاج الزراعي، كما يتميز بكونه لا يضمن دخلا ثابتا و مستقرا و مستقلا في آن واحد لافراده، حيث تو ع المداخيل في نهاية الموسم بين اعضاء الاسرة حسب ما تقتضيه الضرورة, فقد صار لا يلبي الطموح المتزايد للشاب و للاسرة الريفية بصفة عامة، تلك الاسرة التي مارست النشاط الزراعي التقليدي لاجيال متعاقبة، و تستمر في امتلاك وسائل الانتاج لا سيما الاراضي الصالحة للزراعة، فقد اعتمدت الاسرة الزراعية الريفية استراتيجية للتوازن داخلها من حيث توزيع نشاط الابناء على حسب مهاراتهم و قدراتهم في المزرعة و خارجها لضمان استمراريتها و تكيفا مع الشروط الاقتصادية–الاجتماعية المحيطة و السائدة، لا سيما في فترة بعد الاستقلال الى اليوم، و هذا في اطار ديناميكي تفاعلي بين الفاعلين الاساسيين لا سيما الوالدين و غالبا ما لعبت الام دور الملين و الوسيط بين الاب و الابناء، خلال تسيير النشاط الزراعي للاسرة.

ان الشروط السوسيواقتصادية السائدة في محيط جغرافي معين تلعب دورا بارزا في توجيه فراد الاسرة الزراعية نحو امتهان انشطة خارج الزراعة اذ نلاحظ وجود ثلاثة انماط سائدة في منطقة المدية حيث و كلما ابتعدنا عن التجمعات السكانية الكبيرة نجد استمرارية في ممارسة النشاط و على العكس تتناقص او تنعدم كلما اقتربنا منها، و هذا بالرغم من توفر او غياب الشروط المادية الضرورية للنشاط، ففي المناطق الريفية القريبة من مدينة المدية نجد عزوفا و هجرة للزراعة عكس منطقة بوشراحيل مثلا حيث نلمس استمرارية للنشاط بالرغم من صعوبة الظروف المادية و الايكولوجية كنقص

المغياثية عكس المدية، كما نجد نمط آخر سائد في منطقة سي المحجوب و بن شكاو حيث المساحات الزراعية الصالحة للزراعة

فهل يستمر النشاط الزراعي العائلي التقليدي البلدي بالتوفيق بين النظام الداخلي المتوارث و الخارجي المتجدد؟

و ما هي دوافع الشباب المنتمي للأسرة الريفية الزراعية إلى ممارسة أنشطة اقتصادية أخرى؟

و هل النشاط الزراعي يحقق للشاب طموحاته و حاجياته الإنسانية و الاجتماعية؟

و هل توجيه الاسرة لنشاط ابنائها يندرج في اطار استراتجية المحافظة على استمرارية النشاط الزراعي؟

**4/الفرضيات و تحديد المفاهيم:**

**الفرضيات:**

**الفرضية الاولى:**

يؤدي **انتشار التحضر** إلى **عزوف** الشاب المنتمي **للعائلة الزراعية** عن النشاط الزراعي.

من خلال هذه الفرضية يمكننا تحديد الفرضيات الجزئية التالية:

**الفرضية الفرعية 1:**

تغير نمط الأسرة من نمط **الأسرة الريفية** الممتدة و المتضمنة لثلاثة أجيال على الأقل، و التي تمثل الوحدة الإنتاجية في الريف. إلى نمط **الأسرة النووية** و المتضمنة لجيلين على الأكثر. يؤثر بشكل مباشر في تغيير النشاط الاقتصادي للشاب من الزراعة إلى ميادين اقتصادية أخرى.

**الفرضية الفرعية 2:**

يعود العزوف عن النشاط الزراعي من قبل الشاب إلى تبنيه **للقيم الحضرية السائدة في** المجال الحضري خلال مراحل تنشئته الاجتماعية المختلفة، و هذا بالسكن في المجال الحضري أو بفعل انتشار هذه القيم عبر مختلف الوسائل.

**الفرضية الثانية:**

ظروف و عوامل **النشاط الزراعي** المنتشر حاليا تدفع بالشاب الممارس للنشاط الزراعي إلى ممارسة بدائل مهنية أخرى.

**تحديد المفاهيم:**

إن تحديد المفاهيم في الدراسات السوسيولوجية يكتسي أهمية بالغة، و هذا لان مغزى كل مفهوم قد يتغير من موضوع لآخر و من إطار نظري لآخر كذلك، فهي إذا تعتبر" رموزا مجردة تعكس مضمون فكرة أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع بواسطة لغتهم"[1].

**انتشار التحضر:**

يشير مفهوم انتشار التحضر في هذا البحث إلى التوسع العمراني الذي شهدته و تشهده مدينة المدية و ضواحيها كغيرها من المدن في الجزائر لتختفي بذلك المعالم و القيم الثقافية و العادات و التقاليد للمدينة التقليدية من جهة، و من جهة أخرى انتشار القيم الحضرية في الوسط الريفي لتحل محل القيم و العادات التقليدية التي كانت سائدة. فالنشاط الزراعي التقليدي يسود في إطار نسق من القيم و العادات القائمة في الريف و بالتالي فإن القيم الثقافية الحضرية لا تتلاءم و النشاط الزراعي التقليدي.

**العزوف عن النشاط الزراعي:**

يشير هذا المفهوم إلى هجرة النشاط الزراعي بصفة كلية من قبل الشاب، بصفته كفرد ينتمي لأسرة قد هجر جميع أفرادها النشاط الزراعي كذلك، و تقتصر صفة أفراد الأسرة على الإخوة و الوالدين فقط، دون الأسرة الممتدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه سبق لهذه الأسرة و أن مارست النشاط الزراعي من قبل و اعتمدته كمصدر رئيسي للدخل.

**النشاط الزراعي:**

يشير مفهوم النشاط الزراعي في هذا البحث إلى الاستثمار في ميدان الزراعة وهذا بشكل فردي أو جماعي ( أي بمشاركة أفراد الأسرة الواحدة أو دون مشاركتهم)، و يشتمل هذا الاستثمار على الأقل صنف من أصناف النشاط الفلاحي أو أكثر (تربية المواشي، أو الدواجن، أو زراعة الأشجار المثمرة، أو زراعة كروم، أو زراعة الخضر

[1] فضيل دليو، علي غربي و آخرون : **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة 1999م ، ص:92..

المسقية...). مع العلم أن لكل صنف من أصناف النشاط خصائص معينة تميزه عن باقي الأصناف كحجم الاستثمار و التكاليف، و الوسائل المستعملة في الإنتاج و الاستغلال، وعملية النقل و التسويق، و مدة العناية و حجم العمالة المستخدمة...الخ.

كما أن النشاط الزراعي بالجزائر و خاصة بالمنطقة قيد الدراسة، لا يزال يتميز بارتكازه على محور التفاعل التضامني القائم بين أفراد الأسرة الواحدة. و التي تعتبر الوحدة الإنتاجية الأساسية في الريف، إذ يتعاون جميع أفراد الأسرة ذكورا كانوا أو إناثا، و حتى الأطفال يشتغلون كمساعدين في مختلف عمليات الإنتاج. و هذا ما يساهم فعليا في خفض تكلفة الإنتاج، ما يحقق هامشا لا بأس به من الربح ما يسمح باستمرارية النشاط و الاستغلال الزراعي.

**القيم الثقافية الحضرية:**

يشير مفهوم القيمة في علم الاجتماع إلى "مبدأ مجرد و عام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة نحوه بالارتباط الانفعالي القوي، كما أنه يوفر لهم مستوى للحكم على الأفعال و الأهداف الخاصة. و لذلك، تضع القيم مجموعة المستويات العامة للسلوك التي تكون المعايير الاجتماعية التعبير الواضح و الملموس لها. و يعرف بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي القيمة بأنها عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف."[1]

و يشير مفهوم القيم الثقافية الحضرية إلى تلك القيم التي يحملها سكان المدينة و الموجهة لسلوكاتهم و تصرفاتهم و أفعالهم التي تتجسد على الأرض في شكل بناء ايكولوجي ضمن إطار معين من نسق العلاقات الاجتماعية. و بالتالي الظواهر الاجتماعية الحضرية ما هي في الواقع إلا نتائج ملموسة لسلوكيات و تصرفات هؤلاء السكان.

[1] نفس المرجع، ص 505.

**الأسرة النووية:**

يشير هذا المفهوم في علم الاجتماع إلى "نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية و بالتحرر الواضح من الضبط الأسري، مما يترتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد مصالح الأسرة ككل. و تمتاز الأسرة النواة بصغر حجمها، حيث تتكون عادة من زوج و زوجة وأبنائهما غير المتزوجين و لا يحدث إلا نادرا و في ظروف استثنائية أن يعيش أحد الأبناء المتزوجين مع والديهم. و يرى كثير من الباحثين في علم الاجتماع الحضري أن هذا النموذج من الأسرة هو الذي يتزايد انتشاره في المجتمعات الحضرية"[1].

"من المتفق عليه أن الأسرة كجماعة يتبدل طابعها وفقا لنمط المجتمع الشامل الذي تندرج فيه، وكذلك وفقا للطبقة التي تنتمي إليها"2

**الأسرة الممتدة:**

"يختلف حجم العائلة كما يختلف تركيبها و وظيفتها باختلاف المجتمعات و باختلاف الحقبة التاريخية التي يمر بها كل مجتمع، و طبيعة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.تتكون العائلة الممتدة من الزو ج و الزوجة و الأولاد و الأولاد المتزوجين و زوجاتهم و أبنائهم و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الابن و الأرملة ...الخ، و هؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة"[3].

كما يشير مفهوم الأسرة الممتدة إلى تلك " الأسرة التي تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، و لهذا تضم الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين (أو بناتهم) و كذلك أحفادهم. و تؤلف الأسرة القرابية ( التي تنظم في ضوء علاقة الدم ) عادة أسرا ممتدة، بينما لا تؤلف الأسر الزواجية (القائمة على العلاقة الزوجية) أسرا ممتدة. و طبقا لهذا

[1] محمد عاطف غيث و آخرون: **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية ، ص 178.
[2] جورج غورفيتش: مرجع سابق، ص 96.
[3] سناء الخولي: **الأسرة و الحياة العائلية**، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ص140.

التعريف فإن الأسرة النواتية التي تنتمي إلى جيل واحد لا تعتبر أسرا ممتدة و إن ارتبطت عن طريق الزواج التعددي"[1].

**مفهوم الأسرة الريفية كوحدة إنتاجية:**

"تعتبر العائلة الريفية كوحدة إنتاجية لتعاون أفرادها تعاونا وثيقا في إنتاجهم، مما يزيد من تدعيم العائلة و تماسكها. و الإنتاج الذي يقوم على أساس التعاون يتطلب وجود التنظيم القائم على توجيه الأفراد و دفعهم للعمل كل حسب قدرته، لذلك جاءت العائلة الفلاحية مثالا للوحدة التي يتمثل فيها التعاون بأجمل صوره، و يتم هذا التنظيم بالإشراف ممن كانت له خبرة من أحد أفراد العائلة، و عادة ما يكون الأب هو الموجه لأفراد العائلة، و قد يكون هذا المظهر هو السائد بصورة عامة، إلا أن دور الأم في العائلة الفلاحية لا يقل أثره عن دور الأب، إذ أنها تقوم بتوجيه مباشر لأفراد الأسرة و خاصة أولادها و هناك شخص ثالث قد يظهر على المسرح في دور الموجه ففي حالة موت الأب أو الأم و هو الأخ الأكبر، و هذا ما يؤكد وحدة العائلة التي لا بد أن تجد القيادة لنفسها"[2].

نعني بمفهوم العائلة الريفية كوحدة إنتاجية في هذه الدراسة هو تلك العائلة ذات النمط الممتد أو النمط النووي و التي تقيم في الريف و تعتمد النشاط الزراعي كمصدر رئيسي أو ثانوي للدخل، و يشارك جميع أفرادها أو بعضهم في هذا النشاط.

**مفهوم علاقة الإنسان الريفي بالأرض:**

"إن هذه العبارة ليست مفهوما سوسيولوجيا و إنما هي إشارة إلى ظاهرة تمتاز بها المجتمعات القروية بصفة عامة إذ أن لحياة الإنسان في الريف علاقة وطيدة بالأرض باعتبارها المصدر الأساسي لرزقه و نجد هذه الظاهرة – علاقة الإنسان بالأرض– في الكثير من الدراسات القديمة و الحديثة التي تناولت المجتمعات الريفية، غير أنها

---

[1]. نفس المرجع، ص 180.

[2] نوري خليل البرازي: **الجغرافية الزراعية**، سنة 1980، ص 353.

تتضمن عدة معاني و أبعاد، فمن الباحثين من يشير إلى علاقة الملكية و الإرث و حيازة أرض و كيفياتها المختلفة و العلاقات الرمزية بالأرض و علاقات الاستغلال الزراعية والرعوية. و منهم من يشير إلى العلاقة القانونية بين الإنسان و الأرض وكيف تتغير بصدور القوانين، كالقوانين التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر في فترة الاحتلال و أثرها على تغير علاقة الإنسان بالأرض"[1].

يشير مفهوم علاقة الإنسان الريفي بالأرض في هذه الدراسة إلى النظرة التي يبنيها الإنسان الممارس للنشاط الزراعي تجاه الأرض باعتبارها موردا اقتصاديا تتوقف عليه حياته الاقتصادية، و كيف يستغلها استغلالا اقتصاديا.

**المجتمع الريفي:**

لقد اختلف علماء الاجتماع المهتمين بالدراسات الريفية أو الحضرية، في وضع و تحديد مفهوم خاص المجتمع الريفي و هذا نظرا لصعوبة التفريق بين ما هو ريف و ما هو حضر، نظرا لتداخل المجالين و لاختلاف معايير التمييز بينهما، و من جهة أخرى لاختلاف الفروق الريفية الحضرية من مجتمع لآخر، حسب درجة التقدم. إذ نجد أن محمد الجوهري يرى "أن الفروق واضحة بين المجالين غير أن التوسع في التصنيع و ما يتبعه من هجرة ريفية في هذه البلدان جعل اتجاها عاما يميز العلاقات الريفية الحضرية، حيث هذه العلاقات متبادلة التأثير و التأثر، ففي الوقت الذي تظهر فيه بوادر التحضر في الريف تنتقل معالم التريف إلى المدن يحملها النازحون من الريف"[2].

كما نجد أن بعض المختصين قد جعل النشاط الزراعي عاملا أساسيا في نظام المجتمع الريفي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود نشاطات أخرى خارج الزراعة يقوم بها الريفيون أو يختص بها جزء منهم فقط و هذا ما ذهب إليه جوفيلي "بأن اختصاص الريفيين و المجال الريفي بالزراعة ليس إلا ظاهرة حديثة النشأة، و نستطيع القول أن الطلائع الأولى للقرى هي أقدم من المدن الأولى التي صارت مقرات بتفوق الثورة

[1] BOUKHOUBZA MOHAMED: **Agro-pastoralisme traditionnel en ALGERIE**, OPU, Alger, 1978, p131

[2] محمد الجوهري و علياء شكري: **علم الاجتماع الريفي و الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 302.

الصناعية الغربية للقرن التاسع عشر و التطور المستمر للتبادلات التي صارت ظاهرة تاريخية عامة و سمة عميقة لأغلب الأرياف"[1].

إن تحديد مفهوم المجتمع الريفي و الذي يتلاءم مع واقعنا و مع أهداف و أطر دراستنا و الذي يبقى مفهوما إجرائيا قد يتغير أثناء البحث هو: المجتمع الذي يغلب على بيئته الاقتصادية و الطبيعية طابع النشاط الزراعي، و ما يتعلق به من خدمات و يعمل أغلب سكانه في الزراعة، كما تتميز تجمعاته السكنية بالتبعثر.

**التحضر:**

يشير المعنى العام للتحضر إلى: " أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، و بعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة و أنماط المعيشة الموجودة في المدن، و هو أساسا يعني تمركز السكان في المدن و يؤدي إلى **تغير اجتماعي و ثقافي**، و تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية"[2].

كما يصف لويس ويرث التحضر بأنه "يؤدي إلى تغير أساسي في طبيعة و نوعية العلاقات الإنسانية، بسبب ازدياد حجم المدن و كثافتها و تباين المجموعات البشرية فيها، كما يؤدي التحضر إلى اختفاء الجماعات الأولية تاركة مكانها لصالح الجماعات الثانوية و المتخصصة، و يشجع لا شخصية العلاقات و روح التسامح، بل أكثر من ذلك فإن السكان المتكيفين مع هذا الوضع يصبحون أقل اعتمادا على الجماعات الأولية كالعائلة و الحي، و أن التحضر الذي ينتج جميع هذه الآثار يتوافق مع سيرورة التصنيع و الاتصال الجماهيري"[3]

[1] M. Jollivet in A. Akoun et autres: **Encyclopédie de la sociologie,** librairie Larousse, paris, 1975, p141.

[2] فوزي رضوان العربي: **أنماط التجمعات في الوطن العربي**، اتحاد الجامعات العربية، ط1، 1985، ص:156.

[3] REMY Jean et VOYE Liliane : sociologie urbaine, in, Jean Pierre Durant et Robert Weil, **Sociologie contemporaine**, 2è ed, Vigot, 1997, p.422.

كما أن أهم ما يميز الحياة الاجتماعية الحضرية عن الحياة الاجتماعية الريفية أو القروية، هي العمليات الاجتماعية الأساسية المتمثلة في العناصر الآتية:

1- الحراك الجغرافي للسكان.

2-التمركز السكاني في المدن.

3-التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.

4-التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية.

5-الاتجاه نحو الفردية"[1].

6-النشاط الاقتصادي السائد يغلبه الطابع غير الزراعي.

7-الاتجاه نحو الاستقلالية في العمل و إلى الاعتماد على التبادل النقدي المباشر و اللحظي في العمليات التجارية.

**المعنى السوسيولوجي للتحضر:**

"إن المعنى السوسيولوجي للتحضر يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية، التي تصاحب التحولات المجالية و الديموغرافية و البيئية و التنظيمية، التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري، قربت أو بعدت، تترك آثارها واضحة على علاقات الأفراد و الجماعات بعضهم ببعض، كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال و درجة التفاعل و حجم التجمع السكاني و الانتماء التنظيمي القسري و الطوعي. فكل ذلك يحدث نمطا جديدا من العلاقات و السلوكات و التصورات و الذهنيات، ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها و معاييرها، يكتسبها بالتدرج الفرد المنتقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها. و هكذا فالتحضر يؤدي إلى إحداث حالة من الوجود الاجتماعي، بشقيه المادي و اللامادي، يتسم بالتعقيد يفرض نفسه على الأفراد و الجماعات للتكيف معه"[2].

---

1 د. محمد بومخلوف: **التحضر**، ص 23.

[2] نفس المرجع ، ص: 27

## المبحث الثاني: منهجية أخذ المعلومات و معالجتها:

من مميزات و أهداف البحث العلمي أنه يهدف إلى الكشف عن الحقيقة و إزالة الغموض و عليه فهو يلزم الباحث استخدام طريقة معينة في دراسته للمشكلة و تتمثل تلك الطريقة في المنهج المستخذم. و "المنهج و الطريقة التي يعتمدها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود، و أن وظيفته في العلوم الاجتماعية هي استكشاف المبادىء التي تنظم الظواهر الاجتماعية و التربوية، و الانسانية بصفة عامة و تؤدي إلى حدوثها حتى يمكن على ضوئها تفسيرها و ضبط نتائجها و التحكم بها"[1].

من دون شك فالدراسة الميدانية هي وسيلة هامة و لابد منها لجمع البيانات من الواقع الاجتماعي المعيش المراد دراسته، و عليه فيجب علينا أن نقوم بتصميم منهجي دقيق يأخذ بعين الاعتبار الظاهرة المدروسة و خصائصها، و يهدف إلى العمل وفق إطار منهجي واضح و محدد و المتمثل فيما يلي:

1/ من المفهوم إلى المؤشرات
2/ المنهج المستخدم
3/ طريقة جمع المعلومات و معالجتها (التقنيات المستعملة)
4/ مجالات الدراسة (مجموعة البحث و خصائص العينة)
5/ واقع العمل الميداني

[1] **محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 46.

**1/من المفهوم إلى المؤشرات:**

من أجل التحكم الجيد في الموضوع يتوجب على الباحث إبراز المؤشرات التي تكون المفهوم، و هذا لقياس المفهوم في الواقع الميداني و بالتالي تبيان صدقية الفرضيات أو نفيها، و من أجل ذلك تم وضع مخطط لتوضيح العلاقة بين المتغيرات و المفاهيم و المؤشرات الموجودة في الفرضيات من خلال تقسيمات موضحة حسب كل فرضية و متغير :الفرضية الأولى:

- مفهوم **انتشار التحضر** و **العزوف عن النشاط** الزراعي ثم مفهوم تغير **دور و ظيفة الأسرة** في الفرضية الفرعية الثانية.
- الفرضية الثانية: **طبيعة النشاط الزراعي.**

## الفرضية الأولى:

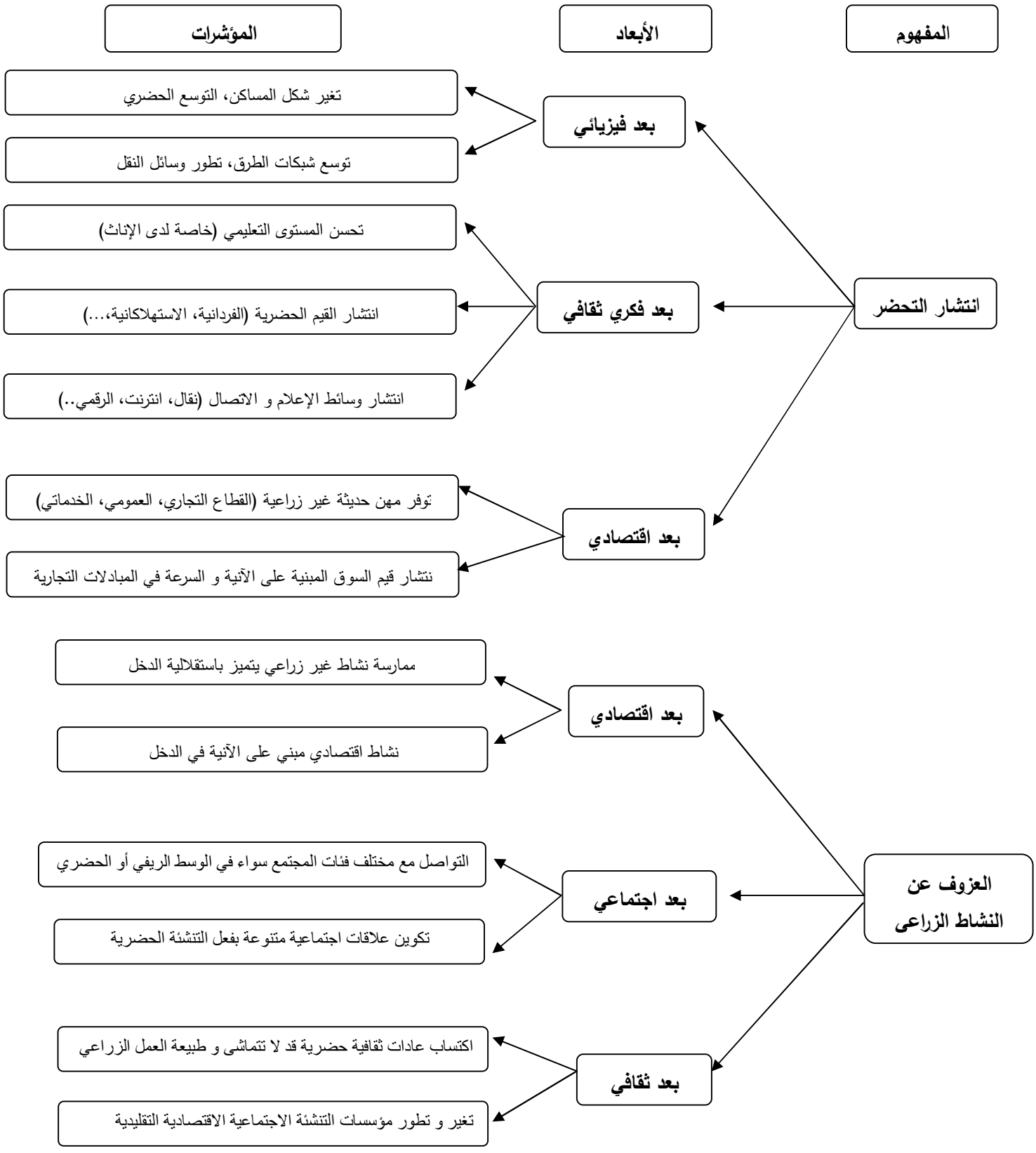

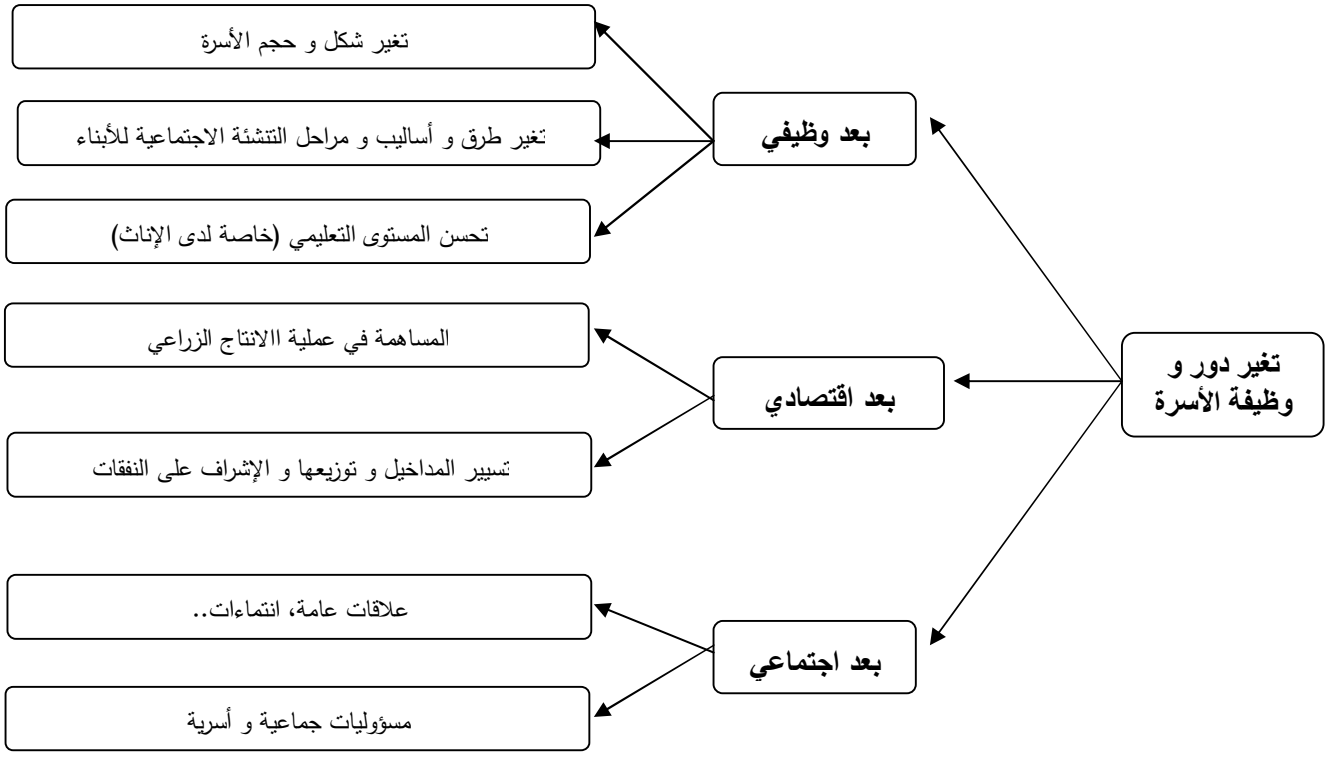
تغير دور و وظيفة الأسرة
بعد وظيفي
بعد اقتصادي
بعد اجتماعي
تغير شكل و حجم الأسرة
تغير طرق و أساليب و مراحل التنشئة الاجتماعية للأبناء
تحسن المستوى التعليمي (خاصة لدى الإناث)
المساهمة في عملية االانتاج الزراعي
تسيير المداخيل و توزيعها و الإشراف على النفقات
علاقات عامة، انتماءات..
مسؤوليات جماعية و أسرية

## الفرضية الثانية:

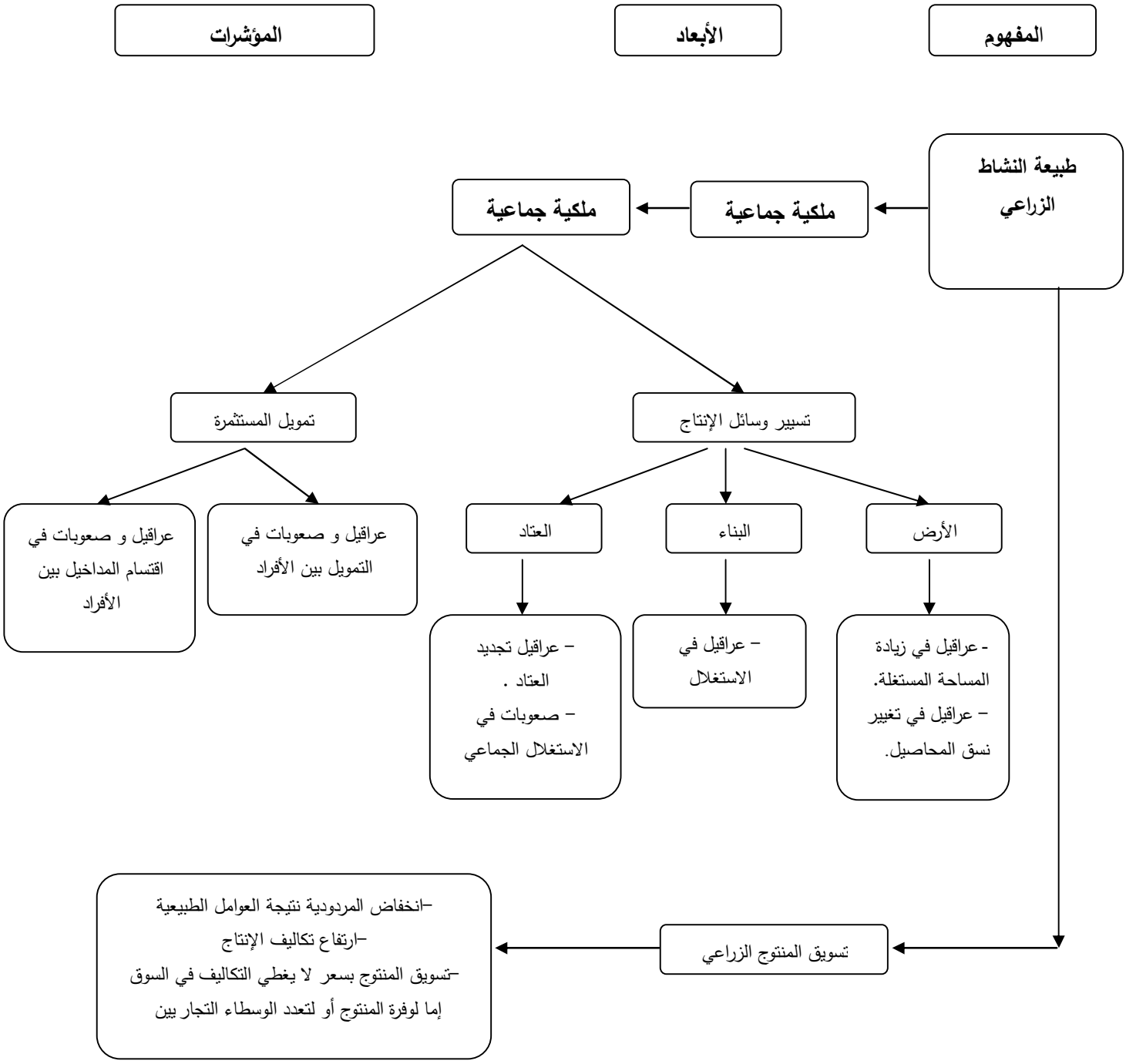

**2/المنهج المستعمل:**

إن اختيار المنهج العلمي الملائم لأي دراسة أو بحث علمي في حقول علم الاجتماع، يتم بناء على أسس و معطيات موضوعية أهمها: طبيعة الموضوع، و سبل الوصول إلى المعطيات بأكبر قدر من الشمولية و الدقة، "إذ أن المنهج ينص على كيفية تصور و تخطيط العمل حول موضوع دراسة ما، و يتدخل في كل مراحل البحث"[1]. إذن فدراسة عزوف الشباب عن النشاط الزراعي في منطقة جغرافية محددة، يفرض اللجوء إلى **منهج البحث الميداني** "و الموجه عادة لدراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن و يطبق غالبا على مجموعات كبيرة من السكان يستطيع الباحث أن يأخذ منها بالتقريب كل ما يريد أن يكشف عنه. كما أنه يسمح بدراسة طرق العمل و التفكير و الإحساس لدى هذه المجموعات"[2].

يجب أن نشير منذ البداية إلى الصلة الوثيقة التي تربط مفهوم المنهج العلمي بمفهوم العلم ومفهوم البحث، حيث أنه لا وجود للبحث العلمي بدون منهج علمي، فالبحث العلمي هو في حقيقته طريقة تفكير ومنهج بحث أكثر منه طائفة من المعارف والقوانين.

والمنهج العلمي هو وسيلة العلم ووسيلة البحث في الكشف عن الحقائق والمعارف التي يسعيان إلى إبرازها وتحقيقها، ويتوقف حكمنا على صحة وسلامة نتائج أي بحث على مدى صحة وسلامة المنهج المتبع، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف المنهج في البحث العلمي حسب ما قدمه "طلعت عيسى" بأنه مناهج البحث كلها تشترك في أنها أسلوب للتفكير المنظم الذي يعتمد على الملاحظة والعلمية والحقائق والأرقام في دراسة الظواهر دراسة موضوعية بعيدة عن المؤثرات الشخصية أو الاتجاهات التي تمليها المصالح الذاتية...ولأسباب منهجية وعلمية عديدة لابد للباحث إذن أن يحدد التقنية التي سيعتمدها في بحثه، فينتقيها الباحث على حسب الإشكال المطروح والمعلومات

---

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص: 99.

[2] نفس المرجع، ص: 106.

المتواجدة، وكما هو الحال بالنسبة لدراستنا هذه والتي تفرض على الباحث النظر إلى الأفراد المسيرين ليس كمجرد أعضاء ينتمون إلى المؤسسة فحسب، بل كفاعلين اجتماعيين تربطهم علاقات اجتماعية تؤطرها الثقافة التنظيمية التي ينتمون إليها وتوجهها مواقفهم اتجاه العمليات التي تحدث داخل التنظيم بشكل عام، وذلك بدرجات متفاوتة حسب استعدادات و اهتمامات كل عضو من الأعضاء والتي تجسدها سلوكاتهم في الواقع العملي، وهو السبب الذي يجعلنا نستعمل أكثر من تقنية.

## 3/ طريقة جمع المعطيات (التقنيات المستخدمة)

### الملاحظة:

الملاحظة العلمية تعتبر أول خطوة علمية نحو تحديد الظاهرة و أبعادها المختلفة. فهي عبارة عن "تقنية لإثبات وقائع معينة بالتقصي المناسب. و قد تكون مباشرة أو غير مباشرة كمية أو كيفية، يتم إجراؤها في الميدان أو المختبر"[1].

### التحليل الإحصائي:

هي تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي مطبقة على مواد أو وثائق متعلقة بأفراد أو جماعات و هي ذات محتوى رقمي تسمح بسحب كمي من أجل **التفسيرات الإحصائية و المقارنات الرقمية**[2].

### استمارة الملء الذاتي و استمارة بالمقابلة:

يمكن للاستمارة أن تملأ إما ذاتيا (أي من طرف المبحوث نفسه) أو من خلال المقابلة. تتمثل **استمارة الملأ الذاتي** في توزيع الاستمارات، أي إعطاء نسخة لكل

[1] Gilles FRREOL et autres **: Dictionnaire de sociologie**, Armand Colin, pp 38.

[2] موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، مرجع سابق، ص 222.

مبحوث يقوم هو بنفسه بملئها... أما **الاستمارة بالمقابلة** فتتم عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة و تسجيل الإجابات[1].

لقد استعمل الباحث التقنيتين معا، و هذا نظرا لخصوصية كل مبحوث فهناك من يستطيع القراءة و فهم السؤال ثم يستطيع الإجابة و من ثم الكتابة على الورقة المخصصة، و هناك من يستطيع القراءة و لكن لا يفهم المغزى من السؤال كما أن هناك عدد من المبحوثين لا يحسنون القراءة و لا الكتابة.

و ينوه الباحث أنه تمت الاستعانة بنفس الأشخاص الذين قاموا بمهام العد خلال الإحصاء العام الخامس للسكان و السكن 2008 من أجل توزيع الاستمارات على المبحوثين، و لعب هذا دورا فعالا في جمع المعطيات بشكل موضوعي و دقيق، نظرا لمعر فتهم للمنطقة.

**4/مجالات الدراسة (مجموعة البحث و خصائص العينة):**

نظرا لزاوية الطرح الإشكالي و موضوع البحث، تم تحديد عينتين مختلفتين (العينة "أ"، و العينة "**ب**")، و هذا بهدف إجراء المقارنة و إبراز أثر المتغيرات المتحكمة في الظاهرة.

إذ تتضمن العينة "أ" فئة من الشباب المنتمي للأسرة الزراعية المتوقفة عن النشاط الزراعي حاليا، الذي كانت تمارسه في السابق، بطبيعة قانونية مختلفة (مستثمرة فلاحية خاصة، مستثمرة فلاحية فردية مستثمرة فلاحية جماعية، مستثمرة عائلية)، كما أنها مارست هذا النشاط إما بشكل جماعي م(شاركة جميع أفر اد الأسرة الممتدة في النشاط).

و العينة"**ب**" و التي تمثل العينة الضابطة، و تضمنت فئة من الشباب الممارس للنشاط الزراعي بشكل جزئي أو كلي و هذا بصفة مستثمرين رؤساء لوحدات إنتاجية

[1] نفس المرجع، ص 206.

مختلفة الطبيعة القانونية (مستثمرة فلاحية خاصة، مستثمرة فلاحية فردية، مستثمرة فلاحية جماعية، مستثمرة عائلية).

**تحديد حجم العينة:**

إن عملية سحب العينة تمت أثناء مشاركة الباحث في الإحصاء العام الخامس للسكان و السكن سنة 2008 و هذا كمراقب لخمسة عدادين يشرفون عل 05 مقاطعات إحصائية، تقع في تجمع حضري ثانوي إذ و بعد الفرز اليومي للاستمارات تم تحديد العينتين الضابطة و التجريبية من **الشباب القاطن بهذه المقاطعات**. و شملت الدراسة جميع الشباب من كلا الفئتين (الممارسين و غير الممارسين للنشاط الزراعي)، كم تم توزيع الإستمارات مباشرة بعد نهاية عملية الإحصاء.

و تم تحديد حجم العينة التجريبية بـ 198 مبحوث من خلال استمارة الإحصاء العام للسكان و السكن أنهم لا يمارسون العمل الزراعي، و لكن بعد توزيع استمارات البحث عليهم تمكنا من استرجاع 125 استمارة فقط أي بنسبة 63.31 %.

أما العينة الضابطة فحددت بـ 137 مبحوث صرحوا أنهم يمارسون العمل الزراعي خلال عملية الإحصاء، و لكننا استرجعنا 98 استمارة أي بنسبة 71.53 %.

## 5/ واقع العمل الميداني للدراسة:

يمكن تقسيم مجريات واقع الميداني إلى مرحلتين أساسيتين و هي:

### أولا المرحلة الاستكشافية:

تعود المرحلة الاستطلاعية إلى عدة سنوات سابقة و هذا خلال ممارسة الباحث لمهام الارشاد بمكتب خاص للدراسات الفلاحية[1] بمنطقة المدية في الفترة الممتدة بين 2001 و 2003 إذ لاحظنا تقدم أعمار غالبية الفلاحين المتقدمين للاستفادة من برامج الدعم المسطرة من طرف وزارة الفلاحة أهمها صندوق دعم و تنمية و ضبط الفلاحة (FNRDA)، كما اشتكوا من عزوف أبنائهم مشاركتهم العمل الزراعي رغم ما تقدمه الدولة من دعم و اهتمام من جهة و ما يدره العمل الزراعي من مداخيل من جهة أخرى. فتشكلت لدينا خلال هذه المرحلة التساؤلات حول هذه الظاهرة، و اتسعت بعدها دائرة الملاحظة لتشمل جميع مناطق الولاية المختلفة فلمسنا اختلاف حدة هذه الظاهرة من منطقة لأخرى و من نشاط لآخر.

### ثانيا مرحلة جمع المعلومات من الميدان:

إن أصعب مرحلة من البحث مرحلة تحديد العينة و جمع المعلومات إذ تم التوقف عن الاشتغال بمكتب الدراسات الفلاحية لأسباب موضوعية تتمل في أداء الخدمة الوطنية من 2003 إلى 2004 بمركز لتدريب الجنود و لاحظنا خلالها أن غالبية الجنود المتقدمين للانخراط (القادمين من ولاية المدية) ينحدرون من أسر زراعية ريفية من مختلف مناطق الولاية.

و بداية من سنة 2006 و بعد تحديد زاوية البحث و بناء الإشكالية واجهنا صعوبة في تحديد عينة البحث حتى سنحت الفرصة سنة 2008 من خلال المشاركة

[1] هذا النوع من المكاتب تم اعتماده في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى إعداد دراسات حول المستثمرات الزراعية من تحديد حجم و كيفية الاستفادة من برامج الدعم كما يصبو لمساعدة و إرشاد الفلاحين، و يسيره مهندس زراعي خاص، إلا أن هذه المكاتب عرفت عدة عراقيل أهمها مشكل التمويل و مجال الاختصاص فتقلص دورها من إعداد الدراسات و الإرشاد إلى مجرد مكاتب تملأ فيها استمارات و تستنسخ دفاتر الشروط فقط.

في عملية الإحصاء العام الخامس للسكان و السكن كمراقب لخمسة عدادين يشرفون عل 05 مقاطعات إحصائية، تقع في تجمع حضري ثانوي إذ و بعد الفرز اليومي للاستمارات تم تحديد العينتين الضابطة و التجريبية من **الشباب القاطن بهذه المقاطعات.** و شملت الدراسة جميع الشباب من كلا الفئتين (الممارسين و غير الممارسين للنشاط الزراعي)، كم تم توزيع الإستمارات مباشرة بعد نهاية عملية الإحصاء.

# الفصل الثاني: الريف الجزائري بين السياسات الزراعية و الأسرة

يتناول هذا الفصل وضعية الريف الجزائري عبر ثلاث مراحل مختلفة أولا: قبيل و أثناء الاستعمار الفرنسي من حيث نمط الإنتاج الزراعي الذي كان سائدا و مختلف أشكال الملكية العقارية للأراضي الزراعية، ثم السياسة الزراعية الاستعمارية التي طبقها المستعمر خدمة لمصالحه الرأسمالية، و أخيرا ظاهرة الهجرة الريفية. و ثانيا: مختلف السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر بعد الاستقلال. و ثالثا: خصائص و تطور الأسرة الجزائرية.

و يشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: حالة الريف الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي.

1 /الحالة العقارية للأراضي قبل الاحتلال الفرنسي.

2/ الريف الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية.

3/ الهجرة الريفية خلال العهد الاستعماري.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر المستقلة.

1/ التسيير الذاتي و الثورة الزراعية.

2/ التوجه نحو اقتصاد السوق.

3/ السياسة الفلاحية الجديدة

4/ سياسة التجديد الريفي.

المبحث الثالث: الأسرة الجزائرية

1/ تاريخ الأسرة الجزائرية

2/ الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية

# المبحث الأول: حالة الريف الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي

إن الريف الجزائري شهد عدة تحولات جذرية على مستوى علاقات الإنتاج الاقتصادية و الاجتماعية بفعل الاحتلال الفرنسي الذي غير عنوة علاقات الانتاج السائدة بأخرى تتماشى و طبيعة نظامه الاقتصادي المتمثل في الرأسمالية، و يتناول هذا المبحث الحالة العقارية للأراضي قبل الاحتلال الفرنسي ثم حالة الريف أثناء الاحتلال و نتائج نزع ملكية الفلاحين و تطبيق الرسملة الزراعية، و يتعرض لظاهرة الهجرة الريفية و الزراعية.

**1/ الحالة العقارية للأراضي قبل الاحتلال الفرنسي:**

إن الأرض التي تعد العنصر الأساسي و المحوري في حياة المجتمع الريفي، كانت قبل الغزو الفرنسي في وضعية عقارية ملائمة للنظام الاجتماعي القائم آنذاك، الذي كان يتميز بسيادة الطابع القبلي.

**أراضي الدولة (البايلك):** " و هي تلك الأراضي التي كانت معروفة بأراضي البايلك، نسبة إلى الباي الذي هو الحاكم السياسي و الإداري للتقسيم الإقليمي للجزائر، و كانت تستغل مباشرة عن طريق نظام العمل الإجباري الذي كان يفرضه الباي على القبائل"[1]

**أر اضي العرش:** "هي أراضي ملك للقبيلة على نحو مشاع، و كان استغلالها يتم بطريقة مشاعية بين سكان القبيلة، الذين يباشرون عليها في الغالب النشاطات الاقتصادية أو الاجتماعية ذات الطابع الجماعي، تفاديا لكل ما يمكن أن ينشب من مشاكل بين أفرادها."[2]

**أراضي الأحباس:** "وهي ملكية جماعية دينية، وقف من حيث منتوجها على الزاوية التي تتبعها تلك الأراضي، و تعتبر منتوجات تلك الأراضي مصدرا عينيا لتمويل استهلاك الزاوية، و هي أراض غير قابلة للبيع و تتمتع لدى السكان برهبة دينية و قدسية كبيرتين"[3].

**ملكيات زراعية خاصة (الملك):** و يشير مفهوم الملك بفتح الميم، إلى الملكية الخاصة لشخص بعينه، أو لمجموعة محددة من الورثة المنتسبين بطريقة أو بأخرى للهالك الذي كان يتمتع بملكية الأرض.[4]

**2/ الريف الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية:**

**أولا: تحطيم النظام القائم و الاستحواذ على الأراضي لفائدة المعمرين:**

إن النسق المتكامل بأبعاده المختلفة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الدينية و حتى السياسية، في الوسط الريفي في الجزائر، و الذي وقف في وجه الاستعمار الفرنسي قد تعرض لعدة محاولات لتقويض أركانه بغية القضاء عليه لأجل إقامة نظام زراعي رأسمالي يخدم فئة المعمرين الذي تم جلبهم من فرنسا و أوروبا، و لتحقيق هذا الهدف كان لا بد من الاستحواذ على الأراضي و تحويل ملكيتها بشتى الوسائل و الطرق، لصالح المعمرين لا سيما الأراضي الخصبة و الواقعة في السهول و الهضاب. و تحويل نمط الإنتاج من النمط الذي كان سائدا إلى النمط الرأسمالي. و قد مرت سياسة الاستحواذ هذه بعدة مراحل و حقب و دعمت بقوانين و مراسيم و تشريعات،

---

[1] حسن بهلول: **الغزو الزراعي الرأسمالي للجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1984، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص 12.

[3] نفس المجع، ص12.

[4] حسن بهلول: **المرجع السابق**، ص 12.

بهدف القضاء على أشكال الملكية الجماعية التي مثلت قوة في وجه التوسع الاستيطاني و تمثلت في الإجراءات التالية:

1. "مضايقة أراضي العرش عن طريق اتخاذ مراسيم المصادرة مثل مرسوم 1852 الذي انصب على أراضي القبائل الثائرة"[1].

2. مضايقة أراضي الأوقاف و الحبوس و ذلك من خلال مرسوم 1 أكتوبر 1844، و الذي انصب على مصادرة أراضي الزوايا التي تزعمت و قادت حركة الثورة ضد الاحتلال.

3. "تشريع السيناتور كانسولت الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863، الذي تضمن توزيع الأراضي الجماعية، خاصة بين الدواوير بعد تحديد حدود الأعراش"[2].

إلى جانب هذا التحطيم للملكيات الزراعية قامت الإدارة الاستعمارية أيضا، "خلال الفترة الممتدة بين 1830 و 1870 بمصادرات أخرى، و من ذلك الأمر الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 1845 و الخاص بمصادرة أرض كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو القبائل الموالية لهم، و مصادرة أراضي كل من يساعد العدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و كذا مصادرة الأراضي الشاغرة التي تركها أصحابها ليلتحقوا بالعدو"[3].

**ثانيا: نتائج نزع ملكية الفلاحين و تطبيق الرسملة الزراعية:**

**1. في الميدان الاجتماعي:** ظهور احتياطي ضخم لليد العاملة، استعملت شيئا فشيئا لتمديد الزراعات السنوية، ثم تدفقت هذه الأيدي العاملة نحو التجمعات الحضرية و تكدس العمال في الأحياء القصديرية و لم يدمجوا كلهم في الاقتصاد الاستعماري الحضري[4].

بالتالي ساد في الزراعة قطاعين هما:

**1. قطاع المعمرين:** و يستعمل أحدث الوسائل و الأجهزة، و إنتاجه رأسمالي موجه نحو السوق الخارجية.

**2. قطاع المسلمين:** و هو تقليدي يضم الفلاحين الصغار و الفقراء و فئة جد قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء، و إنتاجه موجه للاستهلاك المحلي[5].

كما أدى النظام الاستعماري إلى ظهور طبقتين اجتماعيتين متمايزتين:

- طبقة عبيد الأرض و هم أبناء الريف.
- طبقة أرباب الأرض و تتكون من المعمرين الأوروبيين[6].

---

[1] نفس المرجع : ص23.

[2] نفس المرجع : ص 23.

[3] نفس المرجع : نفس الصفحة.

[4] DJILALI SARI : La dépossession des Fellahs, SNED, Alger, P97.

[5] مصطفى مرضي : المجتمع لريفي من الاستقلالية إلى التبعية معالم و دلالات، **مجلة إنسانيات**، الجزائر، مجلد 3، عدد 7 جانفي–أفريل، 1999، ص19 .

[6] مغنية الازرق: **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة: حصير كرم ط1، مؤسسة الابحاث العربية، ص 79.

**2. في الميدان الاقتصادي:** أدى طرد الفلاحين من أراضيهم إلى تحطيم نظام الزراعة التقليدية عن طريق تضاؤل زراعة الأشجار المثمرة و توسع زراعة الحبوب في المناطق الهامشية، التي تسجل كمية قليلة من الأمطار غير المنتظمة، و التي منتوجها كذلك احتمالي غير مضمون النتيجة.

و على هذا الأساس ساد نظامين زراعيين أساسيين:

1. **نظام زراعي تقليدي:** و يقوم على الجهد العضلي أكثر منه آلي و هو متخلف، و مردوديته أقل بكثير من مردودية الإنتاج الأوروبي.
2. **نظام زراعي حديث:** و يتم العمل فيه أساسا بالآلة و الوسائل الحديثة و مردوده أوفر من القطاع الأول[1].

أما آليات الاستغلال الزراعي فهي كذلك مختلفة:

1. **الاستغلال العائلي:** يكون المالك، رئيس العائلة، يستغلها و يتحمل كل مسؤولياتها، و يستفيد من الريع المتأتي منها كما يتحمل الخسائر المترتبة عنها، و قد يلجأ إلى يد عاملة خارجية أجيرة، و يستخدم الوسائل التي يملكها، و هذا في الملكيات الواسعة.
2. **نظام المزارعة:** و يكون بوجود طرفان، ممن يملكون مساحات واسعة، وممن يملكون مساحات صغيرة، فيشترك الطرفان في استغلال الأرض حيث الأول يساهم بأرضه و الثاني بقوة عمله، و يقتسمان و سائل الإنتاج من زرع، و معدات...الخ، بالمناصفة و المنتوج النهائي يقسم نصفا.
3. **نظام الخماسة:** إن الخماس ليس مالكا للأرض، فهو مالك لقوة العمل، فلا يشارك في العملية الإنتاجية بوسائل الإنتاج و إنما بجهده العضلي فقط، و يأخذ مقابل ذلك حصة من الإنتاج تساوي الخمس..
4. **التويزة:** و هي ظاهرة تعاونية تنتشر بشكل خاص في موسمي البذر و الحصاد، حيث يتعاون الفلاحون لوقت معين باستخدام ما يملكونه من وسائل و عتاد، لخدمة مستثمرة أحد الفلاحين و عند انتهاء دور أحدهم، ينتقلون لخدمة فلاح آخر.
5. **العمل الفردي:** يوجد خاصة في المزارع الصغيرة المجاورة للمسكن، و يعتمد في العمل على أفراد العائلة خاصة في مواسم البذر و الجني و الحصاد، و إذا كان العمل خفيفا يقوم به المالك بنفسه.
6. **العمل بالأجرة:** و هو سائد عند الطبقة البرجوازية الفلاحية التي تملك مزارع واسعة، حيث تقوم بتشغيل يد عاملة بمقابل نقدي أو عيني لخماسين أو مزارعين أجراء.[2]

**3/ الهجرة الريفية خلال العهد الاستعماري:**

يرى الأستاذ محمد السويدي، أن الهجرة الداخلية في الجزائر تعود إلى "تغير **العلاقة بين الإنسان الريفي و الأرض**، و هي العلاقة التي تأثرت بعامل خارجي تمثل في حركة الاستيطان الأوروبي في الريف الجزائري، منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830"[3].

---

[1] عبد اللطيف بن آشنهو: **تكون التخلف في الجزائر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1976، ص51.

[2] Omar Bessaoud: le paradigme de l'agriculture coloniale et la modernisation au Maghreb, **les cahiers du CREAD**, N°41 ,1997 , p 108.

[3] نفس المرجع: ص72.

فالاحتلال الفرنسي رافقته منذ بدايته، عمليات الاستيطان الواسعة التي قام بها المستوطنون الأوروبيون الباحثون عن موضع قدم لهم في الجزائر، بعد معاناتهم في بلدانهم الأصلية، فجندو ا لهذا مختلف الوسائل، بغرض الاستيلاء على الأراضي و طرد مالكيها بشتى الطرق، كاستعمال القوة العسكرية لقتل و تشريد السكان و القبائل في المناطق الريفية، و سن القوانين و إصدار المراسيم، لنزع الملكية بطرق ملتوية.

فكانت "النتيجة أن فقد الجزائريون 45 % من أراضيهم، إذ لكي يثبت أحد أبناء الريف ملكيته، أمام الإدارة الفرنسية، عليه أن يجر وراءه أفراد العشيرة كلهم، و عليه أن يتحمل نفقات كبيرة، الأمر الذي يضطر معه في الأخير إلى التنازل عن أرضه للفرنسيين، أي أن المقصود من هذه العملية هو الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأر اضي الزراعية"[1]

فبهذه العملية المنظمة و الطويلة الأمد، "أدت حركة الاستيطان إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي، عن طريق سن القوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية، و تشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل أو أراضي العائلات، و سواء كان هذا الاستيلاء نتيجة فرض الحراسة أم المصادرة أم البيع الاختياري، فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات، إذ تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين و طردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة و أقل مردودا"[2] (انظر الملاحق)

و هكذا أدت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري، و الذي كان عاملا قويا فياستقرار السكان، و أصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمالا أجراء في مزارع المعمرين[3]، و هذا ما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية و التضامن الاجتماعي في الريف، و كان ذلك بداية لظهور **الفردية** في الإنتاج الزراعي[4].

و قد دلت "الإحصاءات أنه حتى سنة 1850 لم يكن في الريف الجزائري إلا حوالي 10 % من يعملون بنظام الخماسة، و 12 % من الرعاة، أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية (دائمون و موسميون) فلم تتجاوز نسبتهم 12 % سنة 1954، بالإضافة إلى وجود مليون من الريفيين العاطلين، و هكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى 120.000 عامل زراعي دائم، يعمل الواحد منهم في المتوسط 180 يوما في السنة"[5].

و نتج عن هذا الوضع حركة واسعة للهجرة، أخذت ثلاثة مستويات[6]:

1. اتجاه السكان إلى الهجرة الخارجية بحثا عن العمل في أوروبا و خاصة فرنسا.
2. اتجاه السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر، و المتمثلة في مزارع الأوروبيين في سهول متيجة و عنابة و وهران و مستغانم.
3. الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن طلبا للعمل.

**أنظر الملاحق**

---

[1] فيليب رفلة: **جمهورية الجزائر**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1966، ص 92.

[2] عبد الله جندي أيوب : **الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، ص 287..

[3] opcit : Bourdieu pierre, p 109.

[4] د.محمد السويدي، مرجع سابق، ص 76.

[5] AGERON Ch Robert : **Histoire de l'Algérie contemporaine,** Paris, 1964,. p83.

[6] د. محمد السويدي: مرجع سابق، ص. 77.

# المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر المستقلة.

**1/ التسيير الذاتي و الثورة الزراعية**

لقد كان التسيير الذاتي مطبقا في العديد من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال في حين أن تطبيقه الرسمي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس تسيير و تنظيم الممتلكات الشاغرة، و كانت مسيرة من قبل لجان التسيير التي تعمل بموجب مرسوم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 و المكمل بمرسوم 23 نوفمبر 1962، و اللذان ينصان على التسيير المؤقت للمستثمرات الفلاحية و الأملاك الشاغرة التي صارت ملكا وطنيا بعد صدور مراسيم مارس 1963 التي تنص على التسيير الذاتي للمزرعة و التي عبر فيها عن النهج الاشتراكي الذي تقرر اتباعه في التسيير[1].

أما أهداف التسيير الذاتي فقد حددت فيما يلي:

1. حماية الأملاك الشاغرة.
2. مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد و المعدات.
3. وضع حد للأملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار.
4. تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
5. توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
6. تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل و العتاد الصالح في القطاع الفلاحي و تركوا الوسائل غير الصالحة.

و في ظل تطبيق هذا النظام ظهرت أربعة قطاعات زراعية أساسية و هي:

**1. القطاع الاشتراكي (القطاع الأول):**

و يتكون من المزارع التي تركها المعمرين و التي جمعت في مزارع كبيرة تسير حسب مرسوم مارس 1963، أو من طرف تعاونيات قدماء المجاهدين، و يحدد العمال مخططات استغلالها و تجهيزها بالتوافق مع المخطط الوطني، و وجهت لتحول إلى مزار ع الدولة.

و حددت مساحة هذا القطاع ب 2.400.000 هكتار منها 1.900.000 هكتار صالحة للزراعة موزعة على المناطق الزراعية بصورة غير متساوية.

**1. القطاع الخاص الحديث (القطاع الثاني):**

و يتكون من المزارع المتوسطة و الكبيرة **و يعيش أغلب ملاكها في المدن** و يتوفر على إمكانيات مادية حديثة لاستغلال الأرض و إنتاجه تقريبا كله موجه نحو التسويق و هذا القطاع مهمش و لا يظهر بوضوح في الإحصائيات و يطبق قوانين السوق أي يسعى لتحقيق أكبر قدر من الفوائد فإنتاجه ليس موجه حسب الحاجيات الاجتماعية و إنما حسب الربح.

**2. القطاع الخاص التقليدي (القطاع الثالث و الرابع):**

[1] عبد الحميد ابراهيم: **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 100.

و يتكون من المزارع الصغيرة التي لا تستعمل التقنيات الحديثة في الإنتاج و الذي يوجه للاستهلاك الذاتي و يمارسه سكان الأرياف و المناطق النائية، و تخضع زراعته لحالات الطقس و الظروف الطبيعية.

**3. القطاع التقليدي المستعمل للمكننة (القطاع الثالث):**

مزارعه قريبة من المزارع الحديثة و تتحول بسرعة و تستعمل العتاد الحديث لكن إمكانياتها ناقصة و قد تضاف إلى القطاع الثاني أو تدخل في التعاونيات.

**4. القطاع التقليدي غير المستعمل للمكننة: (القطاع الرابع):**

يشتمل على الأراضي المتبقية من القطاع التقليدي و توجد أراضيه في المناطق المنحدرة أو الصعبة و هو قطاع مهمل.[1]

**2/ الثورة الزراعية:**

جاءت الثورة الزراعية لتضع حد للمعاناة و الحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغر 72 % من مجموع الفلاحين، و الذين لا يملكون سوى 22.6 % من المساحات الزراعية أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6 % من مجموع الأراضي و لا يمثلون سوى 2.6 % من المالكين و يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارا، في حين أن الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل بكثير في غالب الأحيان، أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50 % من الأراضي، و هذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى البرجوازيون الجزائريون منه الأراضي بعد الاستقلال، فنظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها[2]، و بذلك جاء أمر 71–37 في 8 نوفمبر 1971 الموافق لـ 20 رمضان 1391هـ حول الثورة الزراعية، و أكد على أن الأرض لمن يخدمها، و ألغى كل تجارة في الموارد المائية المستعملة في الفلاحة، و طبقت الثورة الزراعية على:

- الأراضي الزراعية مهما كان القطاع الذي تنمي إليه.
- النخيل.
- الماشية
- أراضي الغابات
- الموارد المائية ذات الاستعمال الفلاحي.[3]

**1. أهداف الثورة الزراعية:**

---

[1] Arrus. R et autres, **Premiers éléments pour la discussion des besoins de l'agriculture Algérienne en produits industriels**, Grenoble, Institut économique et juridique, 1968, p 8-15.

[2] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1996 ، ص134

[3] ج.ج.د.ش: لأمر رقم .( 71 عدد 97 ) المؤرخ في 20 رمضان عام 1391 هـ الموافق ل 8 نوفمبر سنة 1971 م حول الثورة الزراعية، **الجريدة الرسمية**، -(، ا، الصادرة في 12 شوال عام 1391 هـ الموافق ل 30 نوفمبر 1971 م، ص .1642.

إن أهداف الثورة الزراعية تمثلت فيما يلي:

**أولا: تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:**

1. الاستغلال الشخصي و المباشر للأرض، و المالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة (0.5 هكتار مروي و 03 هكتارات غير مروية) تنزع منه الملكية.
2. من يشغل أرضه بنفسه و ترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، و لقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض حسب طبيعة الأرض (المروية منها أو غير المروية) و كذا وضعيتها.
3. كل الأراضي العمومية و الفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية (FNRA)، لكي يخضع لنفس النظام التي تخضه الأراضي المؤممة، و أراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها، لأن هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم، و الاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي و أراضي الثورة الزراعية هو نظام تسييرها.

**ثانيا: الأراضي المؤممة:**

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام، و هذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية و التقنية و المادية، لخدمة الأرض و تحقيق الإنتاج، و لتسهيل حل المشكلات المادية و التقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتجاتهم للتعاونيات البلدية للخدمات[1].

كما تقوم الخزينة بتعويض 25 % للفلاحين الذين أممت أراضيهم، و يتم التسديد خلال 15 سنة، و تحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في السنة، و تستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون و ينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا و مباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني.

لم تكن الثورة الزراعية تلغي الملكية الخاصة و إنما ترفض عدم استغلالها، كما ترفض الملكيات الكبيرة الخاصة التي تؤدي إلى الاستغلال فيتم جمع الأراضي في تعاونيات للحد من تجزئتها و التي تضر بالعمل، فبمحاربتها يتم رفع الإنتاج و بالتالي تلغى كل الإجراءات المتعلقة بالتقسيم التي عرفتها الأراضي و التي تمت بعد الاستقلال[2].

**2/ خصخصة القطاع الزراعي:**

إن التوجه الحر ظهر جليا في القطاع الفلاحي قبل غيره من القطاعات، فظهرتبوادر ه منذ بداية الثمانينات، حيث عرف القطاع الفلاحي إصلاحات توحي بالتوجه الرأسمالي. و قد كان القطاع الخاص قائما منذ الاستقلال إلى جانب القطاع العام، لكن هذا الأخير سيطر على الاقتصاد الجزائري ليبقى القطاع الخاص مهمشا يعاني من نقص الوسائل و العتاد، فظل يستعمل الوسائل التقليدية، وهذا بسبب تواجد معظم أراضيه في المناطق الجبلية و الهضاب

[1] Elhadi Chalabi, **l'Algérie l'état et le droit, 1979-1978,** Paris, éd Arcantère, 1989, p 110-112.
[2] Mohamed Elyes Mesli . **Op cit** p 98-101.

العليا، حيث ما نسبته75% من أراضي القطاع تتواجد في هذه المناطق، مما يصعب من استعمال الوسائل الحديثة. و كانت مساحته تقدر بحوالي 2,809,180 هكتار منها 2 مليون مناطق رعوية . علما بأن هذا القطاع مردوده كان ضعيفا وموجها أساسا إلى الاستهلاك العائلي. إلا أنه إلى جانب ذلك هناك قطاع خاص حديث تقدر مساحته ب 2,843,400هكتار .وهو قطاع متطور نوعا ما، حيث يستعمل المكننة والطرق الزراعية الحديثة، وهذا ما جعله يستعمل اليد العاملة بشكل أقل .ومردوده أحسن من القطاع التقليدي الخاص، وهذا لوقوعه في السهول الخصبة، مما مكنه من استعمال المكننة الحديثة[1].

لقد كان القطاع الخاص في فترة التسيير الذاتي يتحصل على القروض من الشركات الفلاحية للاحتياط، ومن الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي و هذا منذ عام 1966 بالرغم من تعقد عمليات القرض، لكن هذا القطاع كان يتحصل عليها بسهولة مقارنة بالقطاع العام، وهذا راجع لوفائه للديون وتسديده لمستحقاتها في الوقت، حيث بلغت نسبة القروض التي سددها في الفترة الممتدة من عام 1966 إلى عام 1969 حوالي92,8 % وفي المخطط الرباعي الثاني 34.5 % .

وأثناء تطبيق الثورة الزراعية تقلصت المبالغ التي تقدم للقطاع الخاص في شكل قروض، ليتحصل في عام 1973على قروض تبلغ نسبتها 12% فقط، وهذا لكون القطاع العام قد امتص نسبة كبيرة من القروض لذلك أصبحت القروض التي يتحصل عليها القطاع الخاص لتحقيق مشاريعه غير كافية، فلقد كانت الهيئات المسئولة عن تحديد القروض ليس لها دراية بحاجيات القطاع المالية، إلى جانب العراقيل الإدارية التي يلقاها المقترضين و قصر مدة منحها، مما يضيق على الفلاحين الخواص، على أن مدة القرض كانت خمس سنوات فقط، يضاف إلى ذلك كون القروض الممنوحة ليست نقدا و إنما في شكل فواتير يقدمها الفلاحون، حيث يقوم البنك بتسديدها. و كانت الفواتير لا تقبل إذا كانت تتجاوز السقف المحدد من طرف البنك مما يحتم على الفلاحين مراجعتها باستمرار مما يحد من نشاطهم ويؤخر فيها.

و على إثر إعادة هيكلة المؤسسات **وفي** عام 1982 تم إنشاء بنك الفلاحةو التنمية الريفية**(BADR)** التابعة للقطاع العام، فعادت الآمال للقطاع الخاص نظرا لاهتمام الدولة به، لترتفع القروض الممنوحة ومن ثم تحقيق تسديد مستحقاته التي بلغت عام 1987 حوالي 100%[2].

إن الإجراءات التي قامت بها الدولة تضم أراضي الثورة الزراعية و أراضي التسيير الذاتي في القطاع الاشتراكي .وفي هذا الإطار قامت بضم بعض أراضي الثورة الزراعية إلى أراضي التسيير الذاتي ليقوم باستغلالها مستفيدو التعاونيات. لكن دون أن يعرف المستفيد أي قطعة هي ملك له، فهوله حق استفادة على قطعة تحدد في العقود لكن دون تحديد موضعها. و كانتالأر اضي المتبقية بعد التقسيم تعاد إلى ملاكها الأصليين و هذا يعتبر اعتراف بالملكية الخاصة بالرغم من أن الثورة الزراعية تدعو إلى تأميم كل الأراضي[3].

---

[1] نفس المرجع: ص 87-88.

[2] Ali Elkenz et autres, **L' Algérie et la modernité**, Bordeaux; èd codesria, 1989, p160-161.

[3] Ibid, p.p.148-149.

وهذا الإجراء القانوني الذي يدخل في إطار عمليات إعادة الهيكلة، يدخل في إطار السماح بمبدأ الاستغلال الفردي ومن ثم التراجع عن مبدأ التأميم. كما ظهر التوجه الليبرالي للدولة عندما منحت حرية التسويق للمستثمرات الفلاحية في إطار الثورة الزراعية، حيث تم السماح لها بتسويق منتجاتها خارجا عن مؤسسات الدولة، وبكل حرية خاصة في قطاع إنتاج الخضر و الفواكه[1]. الذي كان يبيع منتجاته سواء في الأسواق المحلية لتجار التجزئة، أو للمستهلكين مباشرة، أو لتجار الجملة، وكان هذا منذ عام 1963، و تم توسيع ذلك أكثر في عام 1981 ، أي تم الاعتراف بحرية التسويق بعدما كانت خاصة بالمستثمرات فقط أصبحت ممكنة للجميع .لكن حرية التسويق لا تعني حرية تحديد الأسعار، فهذه الأخيرة تحددها لجنة وطنية، إلا أن ذلك لم يمنع من ارتفاع الأسعار مع عدم قدرة الدولة على التحكم فيها إلى غاية عام 1987[2].

أما أول قانون سمح بالحصول على الأملاك العقارية التابعة للدولة هو قانون 83-18 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1405هـ الموافق ل 13 أوت سنة 1983 ، و المتعلق بحيازة الملكية العقارية، و هكذا فالقانون المذكور يؤكد على التراجع عن فكرة التأميم لصالح الملكية العقارية، حيث تم الترخيص والاعتراف بإمكانية نقل الملكية العقارية وحيازتها، بموجب هذا القانون تم توزيع الأراضي المؤممة والتي كانت ضمن الصندوق الوطني للثورة الزراعية **(FNRA)**، فأصبحت أراضي غير مخصصة، وقابلة للتملك الخاص.

**محتوى السياسة الفلاحية الجديدة:**

نظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم و ضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(**PNDA**) ، حيث عملت الدولة على تدعيم الفلاحين و تقوم بتقديم قروض مباشرة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية **(FNRDA)** بدون فائدة، كما تقدم إعانات للفلاحين و هذا في النشاطات التالية:

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية في مختلف فروع القطاع.
- تحويل أنظمة الإنتاج و تكييفها.
- استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.

و توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، و هذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب 1/ 2 من فقراء في الجزائر، و هذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي .لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف **فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا**، و لابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، و تمكين **سكانه من الاستفادة من دعم الدولة**

[1] Mourad Boukela, " La restructuration agricole dans l'Algérie des Années 1990 " **; Les cahiers du Cread** Algérie ; N°51 ,2000. p13

[2] Houcine Ben Issad ,**Algérie restructuration et réformes économique**,Alger,office des publications universitaire,1994,pp76-77.

**و حماية مداخيلهم و توفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم**[1].

ويسعى المخطط المذكور في نفس الوقت إلى تحقيق التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد و محيطه، ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج و هي كما يلي:

1. **أربعة برامج موجهة لتحسين مستوى و عصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تتفرع إلى**:
1. برنامج تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج.
2. برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية.
3. برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية (كالمحافظة على المنتوجات الزراعية، و تحويلها،وتخزينها، و تسويقها...الخ).
4. برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع و تحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي شهادات جامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع...الخ.

2. **خمسة برامج أخرى موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:**
1. البرنامج الوطني للتشجير.
2. برنامج التشغيل الريفي.
3. برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.
4. برنامج حماية و تنمية المناطق السهبية.
5. برنامج حماية و تنمية الواحات[2].

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

1. إنتاج و إنتاجية الفروع المختلفة و التي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
2. تكييف الأنظمة الزراعية.
3. دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز و استصلاحالأر اضي في الجنوب.
4. توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من11 إلى14%[3] .

**أهداف السياسة الفلاحية الجديدة:**

إن الأهداف التي سعى القطاع الفلاحي الجزائري إلى تحقيقها – قبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية –كانت أهدا فا قصيرة المدى وتتعلق بفترة البرامج والمخططات التي وضعتها السلطة ومع خوصصة القطاع الفلاحي، فإن أهداف الدولةانصبّت على تحرير القدرات الفردية الخاصة و المهشمة حتى تساهم في تحقيق التنمية الريفية والشاملة في آن واحد.

---

[1] ج.ج.د.ش، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، جوان 2002 ، ص81 –82.

[2] R.A.D.P. Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Note au walis relative au suivi évaluation des programmes de développement agricole et rural** , Août 2000, p 2.

[3] ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، 2003 ، ص4.

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، فوضع مجموعة من الأهداف يمكن ضبطها فيما يلي:

1. التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.
2. الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية.
3. ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها.
4. حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في تحقيق مناصب شغل جديدة، من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه.
5. تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين[1].
6. **تعريف و بناء سياسة التجديد الريفي:**

تتحدد سياسة التجديد الريفي باعتبارها سياسة إقليمية ترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق المحرومة أو التي بها عوائق طبيعية أو غيرها.

لقد أدت الحيوية الديموغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الأخيرة إلى تركز السكان في بعض المناطق و الأقطاب الحضرية ( الشمال و ضواحي المدن المتوسطة الحجم) من جهة، و من جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية و إذا كان سكان الريف في تناقص (كنسبة من مجموع سكان البلاد) فإنهم مازالوا يمثلون عددا معتبرا و نجد هذه التوجهات نفسها في بلدان المنطقة.

يمثل السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة نصف سكان الريف و إذا أضفنا الفئة العمرية من 20 – 29 سنة التي تشكل أكثر من 36 % من النشطين في الريف نكون أما سكان معظمهم شباب.

إن حيوية قطاعات النشاط في الوسط الريفي متنوعة هي الأخرى حسب المناطق، و إذا كان وزن الفلاحة مهما على العموم فهذا لا ينفي وجود اختلافات من بلدية لأخرى و بالمثل فإن ازدياد أهمية قطاعات النشاط الأخرى بالإضافة إلى التوجه الكثيف نحو تعدد الأنشطة لدى الأسر الذي يؤدي إلى تطوير شروط حياة سكان الريف كل ذلك موزع توزيعا متفاوتا، و فضلا عن ذلك إذا كانت الفلاحة في المستثمرات الفلاحية الصغيرة التي تتزايد فيها الإنتاجية فإن هذا التحسن غير منتظم هو الآخر و ما يزال إنتاج المواد الفلاحية غير كاف لتغطية حاجيات البلاد المتزايدة، فإن التشغيل في الفلاحة (بما فيها الوظائف المستحدثة في إطار قطاع الغابات و مكافحة التصحر و استصلاح الأراضي...) يمثل 45 % من مجموع الوظائف في المناطق الريفية و هو يتجه نحو التناقص مع تزايد تكثيف الفلاحية، و تناقص نشاط الورشات العمومية الكبرى مما يعني هشاشة التوظيف في الأرياف.

تؤدي هذه الاختلافات الديموغرافية و الاقتصادية إلى ركود بعض الأقاليم مع وجود وضعيات هشة و تهميش اجتماعي و يتميز ذلك أيضا بأن معظم إنفاق الأسر الريفية يتجه نحو المواد الغذائية، غير أن هنالك

[1] R.A.D.P., Ministère de l'agriculture et du développement rural , **Plan national du développement agricole**, 2001, P.6.

استثمارات اجتماعية ضخمة تم ضخها و لكنها موزعة بتفاوت على التراب الوطني،هناك إمكانيات يتعين استغلالها سواء من خلال قدرات إنتاج فلاحي ضخمة ما تزال القيود تكبلها سواء من حيث تعبئة الموارد الطبيعية التي لم تستغل بعد أو من خلال التعرف على التراث الثقافي و الطبيعي الذي تتوفر عليه الأقاليم الريفية و تثمينه.

غير أن تنوع الفضاءات الريفية بأنماط تعميرها المختلفة و أنواع مناخها و تضاريسها و تنوعها البيئي يشكل ثراء من ناحية التراث الطبيعي (الموارد الطبيعية، الحيوانية و النباتية و المناظر الطبيعية) و الثقافي (المعارف، و العادات و التقاليد و التنظيم الاجتماعي و الموسيقى و الحرف) و التراث المشيد (القصور و الآثار و الهندسة المعمارية الحديثة...) و التي لم يتم أخذها بالحسبان بشكل كاف أو بشكل سليم.

و هكذا كان الوسط الريفي منذ الاستقلال مسرحا للتدخلات العمومية المتعددة التي جرت إما في إطار برامج التنمية مع توجه قوي نحو التجهيز من أجل فك العزلة عن السكان، أو تحسين ظروف معيشتهم أو في إطار سياسات قطاعية ترمي هي الأخرى إلى إنجاز هياكل اجتماعية و تربوية أو تجهيزات عمومية.

إن برامج التنمية المحلية و البرامج القطاعية الموجهة بشكل يكاد يكون حصريا إلى تلبية الحاجات الاجتماعية للسكان قد سمحت بتسجيل تقدم معتبر من حيث التنمية البشرية لأن ظروف معيشة سكان الريف تحسنت على العموم، غير أ التأثير الفعلي لسياسات التجهيز في الوسط الريفي على تطوره الاقتصادي و الاجتماعي يثي العديد من التساؤلات إذا إلى معطيات موضوعية حول استمرار الفقر و البطالة.

أما التنمية الاقتصادية فما زالت تقوم على الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، بل تقوم على تبذيرها مما يؤدي إلى استقطاب متنامي و إلى مخاطر التفاوت الاجتماعي و هو ما يؤثر على فرص التنمية المستدامة في المناطق الريفية فهذه الآثار هي في الواقع عامل تجزئة و إضعاف للوسط الريفي.

إن سياسة التجديد الريفي تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية من حيث التشغيل و الدخل و تثبيت السكان، و تراعي الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 و تشمل السياسة الفلاحية التي تقوم على أساس اقتصادي يتمثل في المستثمرات الفلاحية و مؤسسات الصناعات الغذائية، و لأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها و أبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف **الأسر الريفية التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي** مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة، و رغم أن الفلاحة تمثل النشاط الغالب في المناطق الريفية فإن سياسة التجديد الريفي توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى و تستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات و التنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، الإدارات، مؤسسات التربية و التكوين...)

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، و الأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية)

**أهداف سياسة التجديد الريفي:**

- لها بعد شامل بما أنها تدمج السياسات القطاعية الأخرى و التدخلات العمومية في الفضاء الريفي.
- تنفذ تلك السياسات مقاربة تضمن الانسجام و التكامل في التدخلات و أكبر نجاعة في النفقات العمومية.

- ترجم تطورا نوعيا في طرح مشاكل تنمية الفضاءات أو الأقاليم التي تم جمعها تحت تعبير الوسط الريفي غير أن تنوعها من حيث الموارد الطبيعية أو الخصائص الاجتماعية الاقتصادية يطرح عدة إشكاليات[1].

و تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، و إعادة الحياة للنسيج الاقتصادي و ضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت السكان و الحفاظ على عالم ريفي حي و فاعل، بتحسين ظروف الحياة و شروط عمل سكان الريف، و تيسير الحصول على الموارد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية و نظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها بـ:
  - تشجيع الموارد المحلية.
  - تحفيز اقتصاد جواري بتنظيم **تضافر الأنشطة** في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.
  - باستغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق **منتوج ذي نوعية** يتوفر على قيمة مضافة عالية.
  - بتشجيع بتنويع الأنشطة **و تعدد الأنشطة لدى الأسر و تدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي.**
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة و تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم و الفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية و رد الاعتبار للتراث الثقافي[2].

# المبحث الثالث: الأسرة الجزائرية

**1/ تاريخ الأسرة الجزائرية:**

نتطرق في هذا العنصر إلى ثلاث مراحل مرت بها الأسرة الجزائرية تبعا لوضع البلاد السياسي، و هذه المراحل هي :الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار، الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار، والأسر ة الجزائرية بعد الاستقلال.

**أولا تاريخ الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار:**

لقد كانت الأسرة الجزائرية عائلة متوسعة تعرف نمط الأسر الممتدة التقليدية، أين تعيش العديد من العائلات الزواجية، أين يمكننا إيجاد من 20 إلى 60 شخص و أكثر يعيشون جماعيا تحت سقف واحد. أي 3 إلى 4 إلى 5 أزواج أو حتى أكثر من ذلك، و لكل منها 8 إلى 10 أبناء ، و قد أطلق عليها الدكتور بوتفنوشت إسم " الدار الكبيرة " عند الحضر و " الخيمة الكبرى " عند البدو . و هي عائلة بطريقية ، الأب فيها هو الزعيم ، و الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية ، ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي . كما أن النسب فيها ذكوريا و الانتماء أبوي ... و الميراث ينتقل في خط أبوي ، من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على الطبيعة اللاإنقسامية للتراث[3].

---

[1] ج ج د ش، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: **التجديد الريفي**، 2006، الجزائر، ص 28.

[2] نفس المرجع: ص 35.

[3] بوتفنوشت مصطفى: **العائلة الجزائرية : التطور و الخصائص الحديثة** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، ص38

و تعتبر القيم الروحية و الأخلاقية محل اهتمام الأسرة الجزائرية التي تتميز بإدارة نزيهة لشؤونها الاجتماعية و الممارسة في العمل الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون هناك تحديد لحقوق الأفراد في ملكيتها كما أن لكل فرد في هذه الأسرة وظيفة اجتماعية معينة، و دور منوط بها[1].

أما بالنسبة للمرأة فكان لها دورا فعالا خاصة من ناحية" إنجاب الذكور الذي يثبت وجودها ، و يعلي شأنها و مكانتها داخل الأسرة لأن ولادة الذكور يحيا بمزيد من البهجة و الاستبشار مقارنة مع ازدياد البنت . فالأب يرى المولود الذكر رفيقا ، و خليفة على أرض العائلة ، و كفيل الأم و الأخوات بعد موته[2].

**ثانيا الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار:**

كانت الأسرة الجزائرية قبل ثورة التحرير عائلة ممتدة يعيش فيها العديد من الأزواج و أبنائهم ، و هي أساس الحياة للمجتمع و لم تغير ثورة التحرير في هذا الأصل كثيرا حيث بقي حجم هذه الأسر كما هو تقريبا . فالسكن هو المنزل الكبير الذي يلبي الاحتياجات ، كما يسمح بتجميع و عيش معظم هذه الوحدة العائلية.

أما العمل فكان الزوج و الزوجة يشتركان في وحدة اجتماعية جماعية في أرض واحدة كما شاركت المرأة في ثورة التحرير التي عرفتها الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال ، فقد وقفت مع أخيها الرجل في حمل السلاح ، و هناك تعددت أدوارها داخل البيت و خارجه كما أن الرجل قد اكتسب أدوارا إضافية غير أدواره الرئيسة التي كان يقوم بها. إذا فالثورة الجزائرية تعتبر عامل أساسي في التغير الحاصل خاصة فيما يتعلق بالسلطة و الأدوار داخل البيت. لذا كانت أول مؤسسة اتجهت إليها الإدارة الاستعمارية رغبة في القضاء على الثورة هي الأسرة باعتبارها شاملة للتنظيم الاجتماعي للجزائر.

**ثالثا الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال:**

لقد أصبحت الأسرة الجزائرية تختلف كليا عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة ، ففي سنة 1962 م كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال، و تبعا لحدود إمكانية المسكن ، أما في سنة 1977 فإن نمط العائلات قد تغير إلى النطاق المحدود ، و قد كان للتصنيع السريع و حركة العمران ، و ترشيد أجهزة الإنتاج ، و تطوير الإنسان الجزائري هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع و الأسرة[3].

بعد الثورة التحريرية شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات منها الانفجار السكاني ، الوضعية الاجتماعية ، نوعية السكن ، الهيكل الأسري و تحرير المرأة ، و نتيجة لهذه التغيرات ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية التي تتكون من الزوج و الزوجة ، و الأبناء ، و التي تكون مستقلة اقتصاديا عن الأسرة الأم . و هذا ما انعكس على تغير المكانة ، و دور المرأة في الأسرة.

و كذلك الأمر بالنسبة لدور الرجل و دور الأبناء حيث أصبحت المرأة تشارك في السلطة و كذا في ميزانية الأسرة و لم تعد تلك المرأة التي هي البنت أو الزوجة المنعزلة و المتحفظة أمام الرجل ، و لم تعد تحت سلطة الأب ، الأخ ، الزوج و الحماة مع محافظتها على الاحترام بكل سعته ، و حتى الطاعة لأبويها إلا أن وظيفتها الجديدة تسمح

---

[1] مجموعة نظريات عن الجزائر، مجلة " المرأة الجزائرية" ، عن وزارة الإعلام و الثقافة ، ص9

[2] F . Fanon. Sociologie d une révolution. P 90 .

[3] Boutefnouchet Mustapha: **La famille Algérienne , évolution et caractéristiques**، OPCIT. P 38

لها بأخذ الكلمة ، و اتخاذ القرار و المبادرة. أما" الرجل فقد أصبحت لديه أدوارا إضافية داخل الأسرة كقيامه ببعض الشؤون الفز لية . أما الأبناء فبمجرد بلوغهم سن الرشد يتحصلون على قيمة مالية تمكنهم من الاستقلال عن البيت الأسري إضافة إلى التخلي عن التركة الزراعية اللاإنقسامية التي كانت في البنية العائلية القديمة من نصيب الابن الأكبر[1]. و هذا ما أدى إلى تحول الأسرة شكلا من النمط الممتد إلى النمط النووي . كما أن لظاهرة النزوح الريفي أو ما يسمى اصطلاحا بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة دخلا في تغير شكل الأسرة حيث أن مسؤول العائلة و زوجته يعتمدان على الدخل الشهري ، الشيء الذي جعلهم يتحفظون عن الإنجاب بالمقارنة مع ما كانت عليه الأسر حيث أصبح عدد الأبناء في الأسرة الواحدة يتراوح بين 5 و 7 أشخاص عكس ما كانت عليه في السابق أين كان عدد الأفراد يصل إلى 40 شخصا.

**رابعا الأسرة الجزائرية خلال سنوات التسعينيات:**

لقد أدى تدهور الوضع الأمني في مختلف أرجاء الوطن إلى هجرة الأسرة الريفية بكثافة كبيرة في بعض الولايات خاصة ولايات الوسط التي اصطلح على تسميتها بمثلث الموت (الجزائر العاصمة، البليدة ، المدية). مما أدى إلى خلق أزمة سكنية و اجتماعية و اقتصادية خانقة نتيجة فقدان العائلات النازحة في أغلب الأحيان لمصادر قوتها و معيشتها المتمثلة أساسا في النشاط الزراعي الذي فقدته، فضلا عن الإهمال الذي لحق أبنائها من تسرب و رسوب نتيجة مغادرتهم لمدارسهم الأصلية أو إغلاقها بفعل الوضع الأمني المتردي. و قد أدى هذا الوضع إلى فقر مدقع أصبحت بموجبه الكثير من العائلات النازحة لا تقوى على سداد قوتها اليومي ، و مصاريف الكراء و الكهرباء و الغاز ، أما القلة من هذه العائلات النازحة فقد قامت ببيع ممتلكاتها من مواشي و غيرها ، و قامت بشراء سكنات في المدن، و غيرت نشاطها نحو خدمات النقل، أو القيام بتجارة الخضر و الفواكه باشتراك البعض في شراء شاحنات و كراء أماكن لهذا الغرض حفاظا على كسب قوتها اليومي.

أما أراضيها فقد أهملت بعدما كانت تدر عليها الكثير من العائدات المالية من إنتاج للخضر و الفواكه، و إنتاج اللحوم البيضاء و البيض و كذا تربية الأبقار إضافة للاستهلاك الذاتي المحلي للخضروات و الحبوب. و إذا كان بإمكان هذه العائلات تغيير طبيعة النشاط، فإن الكثير من الأسر النازحة بل أغلبها حاولت التكيف بإحداث مناصب شغل لأبنائها المتسربين بواسطة طاولات السجائر أو العمل في الحقول المجاورة للمدينة و قد وصل الأمر ببعض العائلات إلى بيع مجوهرات الزوجة لشراء الحاجيات الأساسية خاصة في ظل الانهيار الاقتصادي الذي شهدته البلاد، و الذي نتج عنه التسريح الجماعي للعمال.

كما تفتحت الأسر على وسط حضري أرغمت على الاندماج فيه، و تعرفت على قيم و معايير و أنماط استهلاكية و ثقافية لم تكن تعرفها من قبل، كما صارت المرأة الريفية تلعب أدوارا غير تلك عرفتها في السابق فخرجت إلى العمل نظرا للظروف المادية الصعبة التي عانتها العائلات النازحة و وسعت من دائرة علاقتها الاجتماعية التي كانت تتسم بطابع المحدودية و الانعزالية في السابق، كما صار بالإمكان تمدرس الفتيات نظرا للتواجد في الوسط الحضري، و بالتالي التشبع بقيم تختلف كل الاختلاف عن نظيرتها في الريف، و انفتح الذكور من الشباب على واقع اجتماعي يتسم بالحركية و التفاعل السريع فدفعتهم الظروف المادية الصعبة إلى الانخراط

[1]. بوتفنوشت، مصطفى .**العائلة الجزائرية : التطور و الخصائص الحديثة** ، مرجع سابق ص3

بسرعة في نشاطات و مهن اقتصادية خارج قطاع الزراعة إلا القليل من اشتغلوا في الحقول المجاورة للمدن، كسهول متيجة و مزارع المدية، و عين الدفلى القريبة من التجمعات الحضرية، و تمحورت الأنشطة الاقتصادية حول التجارة الموازية أو تجارة الخضر و الفواكه أو الانضمام إلى القوى الأمنية المختلفة و هذا لصعوبة الحصول على عمل يضمن قوت اليوم.

كما أن العائلات الحضرية بدورها تأثرت بهذا الوضع نتيجة التدفق الكبير للأسر الريفية نحو المدن، و تضاعف الحجم السكاني لهذه الأخيرة ، و الذي عاد على فئة التجار بالفائدة، بينما عاد ذلك على أغلب الفئات المتوسطة و الفقيرة الحضرية بالسلب نتيجة غلاء الأسعار و ضعف الدخل ، بل و انعدامه في بعض الأحيان مما أثر على جميع الميادين التي تخص الأسرة من مصاريف يومية و تمدرس و غير ذلك. كما أن الانتشار الواسع لوسائل الاتصال المتطورة كأجهزة السمعي البصري الرقمية و الوسائط الاتصالية العالية التقانة كالهاتف النقال و الانترنت، و وسائل النقل من سيارات و وسائل عمومية، قد أثر بشكل ملموس و جلي على قيم الأسرة الجزائرية بشكل عام و على الأسرة الريفية بشكل خاص، فلم تعد الأسر الزواجية تنتشر في المناطق الحضرية و التجمعات السكانية الكبيرة بل صارت ظاهرة مألوفة و عادية في المناطق الريفية بل و مطلبا ملحا، في ظل انتشار قيم الفردانية و الاستهلاكانية و ارتفاع المستوى التعليمي خصوصا لدى المرأة، كما أن توفير الدولة لمناصب عمل تدر أجورا في إطار التنمية الريفية قد حفز بدوره انتشار ظاهرة الأسر الزواجية.

**2/ الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية:**

**أولا الخصائص الاجتماعية للأسرة التقليدية:**

تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية بخصائص اجتماعية متنوعة يمكن إبرازها أو إبراز أهمها على الشكل التالي:

1. عرف الدكتور مصطفى بوتفنوشت الأسرة الجزائرية التقليدية بأنه أسرة كبيرة أو ممتدة ، أين يعيش فيها عدد كبير من الأسر الزواجية تحت سقف واحد هو "الدار الكبيرة" و أين نعد من 20 إلى 60 شخصا فأكثر ... و الأسرة الجزائرية هي أسرة ذات نمط أبوي أين يكون الأب أو الجد فيها هو القائد الروحي للجماعة، إذ ينظم و يسير فيها الأملاك الجماعية للأسرة[1] .
2. و هناك تعريف آخر للأسرة الجزائرية التقليدية ، فالعائلة تشير إلى الجماعة من الأشخاص التي تعيش في كنف واحد و هناك شكلين من العائلة يمكن تحديدها هنا: عائلة مركبة من بيت الأب و من أبنائه المتزوجين و على عائلة مركبة من مجموعة من البيوت لمجموعة من الإخوة ، و بالطبع مع أبنائهم المتزوجين... و على العموم فإنه من20 إلى 30 من الأقرباء يعيشون جماعيا ، و في بعض الحالات يصل عدد أفراد العائلة أو يفوق الخمسين فردا[2].
3. من بين خصائص الأسرة الممتدة كذلك نجد ميزة التضامن و التلاحم، حيث تلعب "الدار الكبيرة " التي تجمع أعضاء الأسرة دورا هاما في تحقيق هذا التضامن بحيث نجد "...الآباء يمنحون الأمن و الحماية في وضع من التعاون الدائم ... و كل أسرة زواجية، و كل مجموعة جنس أو سن فيها تجد داخل هذه الدار مكانة خاصة بها حسب

[1] .Boutefnouchet Mustapha: **.La famille Algérienne , évolution et caractéristiques**، OPCIT. P 38 .

[2] Des Cloîtres Robert et Debzi Larbi : **Système de parenté et structure familiale en Algérie**, Aix-en-provence ( France ) C. A. S.H.A , 1965, PP9-12 .

ما تقتضيه القواعد و الرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية "[1]. **و هذه الخاصية للحياة الجماعية داخل الأسرة التقليدية هي بالدرجة الأولى ميزة البناء الاجتماعي الريفي، إذ تجمع هؤلاء الأفراد جميعا قرابة الدم و الانحدار من نسب واحد**.

**4.** إلى جانب هذه الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية التقليدية نجد خاصية أخرى لا تظهر ربما بشكل مباشر كخاصية مميزة داخل هذه الأسرة ، إلا أنه عند معالجتها تصبح واضحة و بارزة ، و هذه الخاصية هي وضع المرأة داخل هذه الأسرة التقليدية، إذ تختلف أوجه المكانة و الوضع الذي تحتله هذه المرأة من مرحلة لأخرى ، فهي كفتاة لا تحتل أية مكانة و لا أي وضع خاص بها، فهي مهمشة كأنثى و " مرفوضة " و غير مرغوب فيها. و لكنها كامرأة داخل الأسرة التقليدية فهي تحتل مكانة و مركزا ضعيفين أمام مكانة الرجل، و مركزه لأن هناك عوامل تتحكم في هذا الفرق الموجود بينهما.

فالمكان الطبيعي للمرأة هو البيت، و هذا الشرط نجده متوافرا داخل الأسرة الجزائرية التقليدية ، إذ تحدد للمرأة مكانها في التدبير المنزلي، و كذا في علاقتها مع أعضاء الأسرة الآخرين، و خاصة علاقتها مع الرجل بحيث ... " يريد التقليد أن تكون هذه العلاقة ضيقة تقف عند الضرورة فقط ، ... فالرجل لا يجتمع إلى النساء ، و لا يتحدث إليهن ، و التنظيم المنزلي كله يقع على عاتق النساء في : تحضير الأكل ، غسل الملابس ، رعي الغنم ، و النسج ...إلخ و الزوجة لا تنادي زوجها إلا ب " هو " ، و الزوج يقول لها " هي " أو " يا مرا" . و للمرأة الجزائرية الريفية دورا في الاقتصاد المنزلي، فهي و إن لم تشارك في العمل خارج البيت كالرجل ، إلا أنها ملزمة بتسيير المدخرات الغذائية ، و حفظها لأطول مدة ممكنة.

**ثانيا الخصائص الاجتماعية للأسرة الزواجية المستحدثة:**

تتميز الأسرة الجزائرية المستحدثة بعدة خصائص اجتماعية أهمها:

5. تتمركز معظم الأسر الجزائرية المستحدثة في المناطق الحضرية من المدن الكبرى للوطن، و يرجع ذلك إلى موجة الهجرة الداخلية التي حصلت من الريف إلى المدينة سعيا وراء كسب القوت في أول الأمر ثم سرعان ما انسجمت هذه الأسر النازحة بأشكال متفاوتة بحسب الظروف الاجتماعية التي غيرت من بعض أو من أغلب خصائصها التقليدية.
6. و أولى هذه التغيرات هي تقلص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي و هذا يتعلق بالنشاط الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف، و الذي يساعد على البقاء و استمرار نظام الأسرة الممتدة و ذلك من خلال تأمين معاشها بالتعاون و التضامن فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري ، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة و من ثم تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل[2].
7. لكن و رغم هذه التغيرات ، بقيت الأسرة الجزائرية المستحدثة إلى حد بعيد متمسكة بقيمها و ببعض وظائفها التقليدية ، بحيث نلاحظ بأن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية يتميزبكثر ة الإنجاب إذ يتراوح

[1].Boutefnouchet Mustapha: **La famille Algérienne, évolution et caractéristiques**, OPCIT P 40- 41

[2]مرجع سابق .السويدي، محمد . مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ص88

معدل أفراد الأسرة الزواجية بين 5 و 7 أفراد . و بقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة ، و من ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية، و وظائف الأسرة الريفية ، و هذا على مستوى الجيل الأول و الثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو الأسرة الحديثة الزواجية[1].

وعل صلة بالأجيال الزواجية قدمت الباحثة سعاد خوجة ثلاثة نماذج عنها فنجد ما يلي:

**النموذج الأول:** يعبر عن الجيل الأول و الذي يتمثل في الأسرة الأبوية الحديثة و الممتدة ، و التي انتقلت حديثا إلى المدينة حيث انتقل الآباء مع أبنائهم و زوجاتهم من أجل العمل و العيش، و هكذا نكون في البداية أمام أسرة زواجية، و ليس إلا بالتدريج، و بعد زواج أبنائهم أين تبنى الأسرة الممتدة من جديد ، بحيث نجد الأم هي التي تختار زوجة الابن حسب التقليد و نستطيع القول بأن الأسرة الأبوية الحديثة أخذت تبنى على " أنقاض" الأسرة الممتدة التقليدية[2].

**النموذج الثاني:** و الذي يعبر عن الجيل الثاني فيتمثل في الأسرة الزواجية التي هي نتيجة لانفجار الأسرة الأبوية أمام التمدن و التمدرس، فهذه الأسرة بالطبع تكون بعيده عند الأسرة التقليدية الأم بحيث اختار الزوجان نمط حياة مختلف عن النمط التقليدي، بحيث أن ضيق السكن قد قلص من حجم الأسرة.و تعتمد في اقتصادها على أجر منتظم، و كذا وجود المستوى التعليمي للزوجين ففي أغلب الأحيان نجد الزوجة في هذه الأسر قد حصلت على مستوى تعليمي – مهما كان منخفضا – يسمح لها بإعادة النظر في دورها التقليدي ، و في أن تختار النموذج الحديث للحياة فنجد المرأة تعمل أو عملت أو تأمل العمل و في هذه الأسر نجد أن مجموع القرارات تأخذ جماعيا[3].

**النموذج الثالث:** فإنه يمثل الجيل الثالث، حيث يعبر هذا النموذج عن الأسرة الجزائرية المعاصرة أين يكون الشريكان قد تعرفا على بعضهما و اختار كل واحد منهما الآخر، و قررا بكل حرية الزواج، و في تنظيم مراسيم العرس. و دور الحماة هنا ضيق فلم يكن لها دور في اختيار الكنة و سلطتها أصبحت ضيقة[4].

لقد ترتب عن هذه التغيرات في نمط الأسرة الجزائرية ، و في نظامها الاقتصادي و الاجتماعي أنماطا و سلوكات فردية مختلفة، فنجد الأب العامل في المصنع أو في الشركة أو الإدارة أو ممارسة التجارة الحرة قد اكتسب أنماطا و سلوكات فردية مختلفة تماما عن خبراته السابقة في الزراعة ، و كذلك فإنه يكون قد كون علاقات اجتماعية موسعة مع فئات اجتماعية و مهنية مختلفة، غيرت من ذهنياته و رؤيته التي كانت منحصرة في حياته التقليدية المسيطرة، و التي يغلب عليها طابع الانعزالية بفعل خصوصية الوسط الريفي و طبيعة العمل الزراعي المتسم بالارتباط التام بالأرض "...لأنه خليق في الطبيعة.."، و يصبح هذا التغير شاملا كل أعضاء الأسرة الآخرين، فنجد مع إلزامية التعليم (التعليم يشمل جميع سكان الوطن دون استثناء فحتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة هناك مقاعد للدراسة) فالأبناء قد تحصلوا على مقاعد الدراسة و ذلك لكلا الجنسين، و هذا ما فتح المجال واسعا لفرص متساوية خاصة بالنسبة للفتاة الجزائرية بالدرجة الأولى و التي ستصبح زوجة المستقبل ، كما تبنى الذكور القيم الحضرية السائدة ليس فقط في الأوساط الحضرية و المدن الجزائرية ل يتعداها إلى ما بعد الحدود بفعل وسائط

---

[1]. السويدي، محمد . مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، مرجع سابق ص88 –89.

[2] Khodja ( Souad ) . **A . comme Algérienne** , Alger ENAL , 1991, P 47.

[3] IBID . PP 49-50 .

[4] IBID , P 53

الاتصال المختلفة، فصار من المسلمات أن تجد شبابا –على سبي المثال–في أي منطقة من مناطق الوطن يناصرون فرقا أوروبية ويعرفون الأندية و لاعبيها، كما نجد الفتيات على اطلاع ملفت لكل أنواع الألبسة و الموضة بالمجتمعات الغربية.

إن هذه الخصائص للأسرة الجزائرية الزواجية المعاصرة نجدها تتباين من مكان لآخر، إذ تبقى النماذج تقليدية في كل مناطق الوطن ، و حتى في الوسط الحضري ، و نجد أن التغير قد مس الريف أيضا. و لأن الوسط الجغرافي و الاقتصادي الاجتماعي قد يحددان نمط و خاصية الأسرة ، فإننا نجد أيضا أن عامل التعليم كان له الأثر الواضح في التغير و التحديث ، و عليه فإن ما يميز الأسرة الجزائرية التقليدية عن الأسرة الجزائرية الزواجية هو **نوع التنشئة و نوع القيم** التي يقدمها كل من النمطين الأسريين لأفرادهما.

# الفصل الثالث: القطاع الزراعي في ظل السياسة الفلاحية الجديدة

يتناول هذا الفصل محتوى السياسة الفلاحية الجديدة التي طبقت على القطاع منذ سنة 2000، بالتطرق إلى برامج و آليات تدخل الدولة في القطاع، كما يتطرق إلى محتوى سياسة التجديد الريفي و التي جاءت مكملة للسياسة الجديدة و التي تسعى لتدارك الأخطاء التي سبقتها و تقترح حلولا للمشاكل العويصة كمشكل العقار الفلاحي و التسويق الزر اعي و مشكل عزلة المناطق الريفية.

و اشتمل على المباحث التالية:

**المبحث الأول: محتوى السياسة الفلاحية الجديدة.**

**المبحث الثاني: أهداف السياسة الفلاحية الجديدة.**

**المبحث الثالث: سياسة التجديد الريفي.**

**المبحث الأول: محتوى السياسة الفلاحية الجديدة:**

نظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم و ضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(**PNDA**) ، حيث عملت الدولة على تدعيم الفلاحين و تقوم بتقديم قروض مباشرة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية **(FNRDA)** بدون فائدة، كما تقدم إعانات للفلاحين و هذا في النشاطات التالية:

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية في مختلف فروع القطاع.
- تحويل أنظمة الإنتاج و تكييفها.
- استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.

و توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، و هذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب 1/ 2 من فقراء في الجزائر، و هذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي .لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف **فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا**، و لابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، و تمكين **سكانه من الاستفادة من دعم الدولة و حماية مداخيلهم و توفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم**[1].

ويسعى المخطط المذكور في نفس الوقت إلى تحقيق التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد و محيطه، ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج و هي كما يلي:

1. **أربعة برامج موجهة لتحسين مستوى و عصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تتفرع إلى**:

1. برنامج تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج.
2. برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية.
3. برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية (كالمحافظة على المنتوجات الزراعية، و تحويلها،وتخزينها، و تسويقها...الخ).
4. برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع و تحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي شهادات جامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع...الخ.

2. **خمسة برامج أخرى موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:**

1. البرنامج الوطني للتشجير.

[1] ج.ج.د.ش، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، جوان 2002 ، ص81 –82.

2. برنامج التشغيل الريفي.
3. برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.
4. برنامج حماية و تنمية المناطق السهبية.
5. برنامج حماية و تنمية الواحات[1].

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

1. إنتاج و إنتاجية الفروع المختلفة و التي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
2. تكييف الأنظمة الزراعية.
3. دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز و استصلاح الأراضي في الجنوب.
4. توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 إلى 14%[2] .

ويتم تنفيذ كل هذه البرامج المذكورة بإتباع التدابير و الأشغال التالية:

1. فيما يتعلق بتطوير الإنتاج والإنتاجية، فهذا من أجل تقليص تكاليف استيراد المواد الغذائية بتدعيم الإنتاج الوطني. وتقوم المزارع النموذجية بتكثيف استعمال المدخلات الفلاحية المتعلقة بالبذور، و الشتلات، والأسمدة،...الخ، وتطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع توسيع استعمال التقنيات الحديثة . وتمنح الأهمية للمنتوجات التي تملك فيها الجزائر **قدرات نوعية** تمكنها من جعل هذا المنتوج يواجه المنافسة في الخارج، أي قابلا للتصدير. و تم إدخال بعض التغييرات على نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ليكون أكثر بساطة وشفافية و مرونة و سرعة ليتمكن المستفيدون من الحصول على الدعم في أحسن الظروف ليتمكنوا من تحقيق الأهداف المنتظرة.
2. فيما يتعلق بتكييف أنظمة الإنتاج فإنه تم وضع نظام دعم خاص، و ملائم يقوم على إشراك المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و الذين يتمثلون في الفلاحين. حيث يتم تقديم الدعم للفلاحين مباشرة لتمكينهم من القيام بنشاطات تضمن لهم مداخيل في الآن نفسه، أو على المدى المتوسط، تمكّنهم من تغطية الخسائر المترتبة عن تحويل أنظمة زراعاتهم.و هذا البرنامج يأخذ المستثمرة في مجملها، و لا يركز فقط على المنتوج كما هو الحال فيما يتعلق ببرامج تطوير الفروع.
3. أما فيما يخص استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، فيتم متابعتها بطريقة مباشرة من طرف الولاة و مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات.
4. هناك ما يتعلق بتوسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة و تجديد الثروة الغابية، بغراسة أشجار الفلين، و الحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات لفائدة

[1] R.A.D.P. Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Note au walis relative au suivi évaluation des programmes de développement agricole et rural** , Août 2000, p 2.

[2] ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الفلاحية**، 2003 ، ص4.

الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز... الخ، و التي لها فائدة بيئية في الحفاظ على التربة، و فائدة اجتماعية في توفير مداخيل للفلاحين.

5. و هناك استصلاح أراضي الجنوب و الأراضي المحيطة بالواحات، و هذا يدخل في برنامج الامتيازات، و يتعلق باستصلاح الأراضي المحاذية للواحات .أما الإستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل و تقنيات و تكاليف فإنها تفتح للاستثمارات الوطنية و الأجنبية[1].

و تقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشاريع الهامة، بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي. و بالتالي المختصون الإداريون و المهندسون والتقنيون، سوف يقومون بمهامهم في الميدان، لأن هذه الطريقة تقر بهم وتجعل علاقتهم مباشرة مع المستثمرات، ويتم ذلك من خلال إنشاء **خلايا على المستوى المحلي**، دورها العمل على تحقيق الانسجام بين مختلف المشاريع التنموية التي تقوم بها المستثمرات، و المخطط التوجيهي الذي يعمل على تهيئة الأرضية التي تقوم عليها الاستثمارات الفلاحية في الولاية، كما يتكفل هذا النظام **بالتكوين و الإرشاد و الإعلام والاتصال**[2].

و يعتبر التكوين والبحث والإرشاد ذات أهمية بالغة في القطاع الفلاحي لأنها وحدها الكفيلة بتحقيق تطوير و عصرنة المستثمرات وجعلها أكثر حيوية، ولا يمكن للعناصر الثلاث الانفصال عن بعضها البعض، فلا يمكن أن تتطور البحوث دون أن يكون للباحثين تكوينا متخصصا مسبقا يمكنهم من تطوير البحوث التي هي استجابة لما يتطلبه القطاع. والدول المتقدمة تجمع بين هذه العناصر الثلاث وتقيم العلاقة بين الجامعات و المعاهد الفلاحية والمنتجين عن طريق الإنتاج، وهذا يكون بتطوير نظام الإعلام، ولكن أحسن طريقة هي الحوار المباشر وهذا ما كان يسعى إلى توسيعه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث يسعى إلى إقامة علاقة مباشرة بين التقنيين الساميين و الفلاحين عن طريق برامج الإرشاد الفلاحي التابعة للولاية، أو المعاهد المتخصصة[3].

و هناك عدة معاهد و مؤسسات في هذا الإطار وهي:

**فيما يخص مؤسسات التأطير التقني**:

1. المعهد التقني للمحاصيل الزراعية.
2. المعهد التقني لزراعة الخضروات و الزراعات الصناعية.
3. المعهد التقني لأشجار الفاكهة و الكروم. المعهد الوطني لتربية الحيوانات.
4. المعهد الوطني لحماية النباتات.
5. المعهد الوطني للطب البيطري.

---

[1] ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة، المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** ، 2000 ، ص74

[2] **المرجع نفسه**، ص80

[3] Mohamed Khiati , "La vulgarisation agricole", **PME Magazine**, Algérie, N°6, septembre 2002, p p 32-33.

6. المركز الوطني للمراقبة و تصديق البذور والشتلات.
7. المعهد الوطني للتربية و الري و تصريف المياه.
8. المعهد الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي.

**أما المؤسسات الخاصة بالبحوث فنجد**:

1. المعهد الوطني للبحث الزراعي.
2. المعهد الوطني للبحوث الغابية[1].

**و فيما يتعلق بالمؤسسات المتخصصة في التنمية فهناك**:

1. المعهد التقني لتطوير الفلاحة الصحراوية.
2. المحافظة السامية لتنمية السهوب.
3. محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية.
4. الوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة.
5. الديوان الوطني لتطوير و تربية الخيل.
6. الديوان الوطني المهني للحليب.
7. محميات الصيد.
8. مراكز تربية الطيور.
9. الحظائر الوطنية.
10. المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية.

**أما في ميدان التكوين فهناك مؤسسات تتمثل في**:

1. المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي.
2. معهد التكوين و الإرشاد الفلاحي.
3. لمعهد التكنولوجي للدراسات الغابية.
4. مركز تكوين أعوان تقنيين في الغابات.

**و فيما يخص الإرشاد فيقوم به كل من**:

1. المعهد الوطني للإرشاد.
2. و كل المعاهد و الإدارات الفلاحية و المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية[2].

---

[1] ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **التشغيل الدائم المهيكل على مستوى المؤسسات و الهيئات العمومية الفلاحية** لسنة2001 ، . جويلية 2002 ، ص4.

[2] ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، التشغيل الدائم المهيكل على مستوى المؤسسات و الهيئات العمومية الفلاحية لسنة 2001 م، **مرجع سابق الذكر**، ص4

و الدولة مطالبة بتفعيل دور هذه المؤسسات لما لها من أهمية في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتحقيق أهدافه، خاصة فيما يتعلق بعقلنة استعمال الموارد الطبيعة والتيتؤدي دور في تحقيق التنمية المستديمة[1].

إن التطور ات التي عرفها العالم بفضل النمو الاقتصادي الذي ارتفع في السلع والخدمات من 15,5 تريليون في عام 1980 ، ليبلغ 20 تريليون، بنسبة 4 %سنويا خلال الثمانينات، لتصل إلى ما يتجاوز 3 تريليون دولار في التسعينات. ما أدى بالكثير من دول العالم إلى فقد مواردها الطبيعية بسبب هذه السياسة التنموية، التي حققت بعض التقدم التنموي، لكن في الوقت نفسه لم يستمر على ذلك. لذلك لابد من خلق سياسة تخطيطه للتنمية و الأمن الغذائي الذي تسعى إليه كل دولة بصورة تكون فيه التنمية مستمرة ومستقرة أي تنمية مستديمة[2]، والتي تعني ببساطة "**تلك العملية التغييرية التي يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناخي التنمية التقنية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته، فهي تنمية تتحقق لكل فرد وعلى المستقبل البعيد، وتفي باحتياجات الجيل الحالي، وكذا الأجيال القادمة، وينبغي عليها أن تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان و على المدى البعيد، ومع إقصاء استمرار المستويات التي لا تصل إلى الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات[3]**"

و هذا ما ترمي إليه سياسة الأمن الغذائي المتمثلة في ضمان الغذاء الكافي لكل فرد، وفي كل وقت.

و بالتالي فالمفهومين مرتبطين ببعضهما البعض، بحيث أن الأمن الغذائي ينبغي أن يكون هدفا يدخل في إطار التنمية المستديمة، وعليه لابد من تحقيق الأمن الغذائي، ليس للجيل الحاليوا إنما للأجيال اللاحقة كذلك، وهذا لن يكون إلا بالتخطيط العلمي والصارم للتنمية الاقتصادية لأن ما هو ملاحظ في الواقع المعيشي هو بروز ظاهرة هدر الموارد الطبيعية، ففيما بين عام 1970 وعام1990 مثلا خسر العالم ما يقدر بـ 200 مليون هكتار من الأشجار، وتزايدت مساحة الصحاري على حساب الأراضي الزراعية بحوالي 120 مليون هكتار، كما أن بعض الأنواع النباتية والسلالات الحيوانية قد انقرضت مع تدهور البيئة. كل هذا يهدد الإنسان والتنمية معا مما يستلزم وضع سياسة بيئية متوازنة. فالتنمية المتواصلة تقوم على التكامل بين مختلف السياسات المتبعة في استغلال الموارد واتجاهات الاستثمارات والخيارات التقنية وأشكال المؤسسات، حيث تعمل بانسجام في إطار المنظومات البيئية للحفاظ عليها والتوصل إلى تحقيق هدف التنمية المستديمة[4].

**المبحث الثاني: أهداف السياسة الفلاحية الجديدة:**

إن الأهداف التي سعى القطاع الفلاحي الجزائري إلى تحقيقها – قبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية – كانت أهدا فا قصيرة المدى وتتعلق بفترة البرامج والمخططات التي وضعتها السلطة ومع خوصصة

---

[1] ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة، منشور رقم 332 ، المؤرخ في 18 جويلية 2000 م، **مرجع سابق الذكر** ، ص72

[2] محسن عبد الحميد توفيق و آخرون، **التنمية المتواصلة و البيئة في الوطن العربي**، تونس :المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم و إدارة العلوم، 1992 ، ص12-13.

[3] مصطفى آمال طلبة و آخرون، **البيئة و التنمية**، القاهرة مركز دراسات و استثمارات الإدارة لعامة، 1999 ، ص4

[4] محسن عبد الحميد توفيق و آخرون، **مرجع سابق الذكر** ، ص12

القطاع الفلاحي، فإن أهداف الدولةانصبّت على تحرير القدرات الفردية الخاصة و المهشمة حتى تساهم في تحقيق التنمية الريفية والشاملة في آن واحد.

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، فوضع مجموعة من الأهداف يمكن ضبطها فيما يلي:

1. التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.
2. الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية.
3. ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها.
4. حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في تحقيق مناصب شغل جديدة، من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه.
5. تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين[1].

إن الأمن الغذائي ليس مشكلة خاصة بكل دولة على حدا، بل مشكلة عالمية تمس الغالبية من سكان العالم، علما أن هذه المأساة الإنسانية ليست بمعزل عن السياسات المتبعة من طرف الدول الكبرى في السوق الدولية للحبوب والمواد الغذائية التي تزيد من تجويع الدول الفقيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والحبوب في السوق العالمية. إلى جانب أن عملية تقديم المعونات التزام أخلاقي وليس عملية إلزامية[2].

إن المشكلة الغذائيةوا ٍن كانت عالمية، تبقى حلولها بالدرجة الأولى السياسة المنتهجة داخليا، لذلك على كل دولة اتخاذ سياسةتَم ّ كنها من تجنب الدخول في أزمة غذائية وتجعلها ترضخ للضغوطات الدولية. لذلك أرادت الجزائر استدراك هذا الوضع غير الطبيعي، بالعمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. فحسب تقرير الندوة الوطنية لمحاربة الفقر لسنة 2000 فإن الفقر بعدما كان في عام 1988 يمس 2,85 مليون فردا، ارتفع في عام 1998 ليمس 11 مليون شخصا، وفي تقرير لمفتشية العمل فإن هذا الرقم في عام 2001 وصل إلى 14 مليون، وهذا يعني حوالي % 50 من عدد السكان الإجمالي وهذا رقم مخيف جدا .وعادة ما يمس الفقر بالدرجة الأولى الفلاحين الذين يعيشون من أراضيهم والرعاة في السهوب، وعمال القطاع الزراعي وغير المالكين للأراضي. و سبب كل هذا هو تراجع الإنتاج الداخلي، دون أن ننسى ضعف مداخيل الفلاحين وانخفاض الأجور وعدم مسايرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية لارتفاع الأجور بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يتجاوز المقاييس العالمية، حيث وصل ما بين عام 1990 و 1998 إلى 2.1 %[3].

لذلك فلا ينبغي اعتقاد أن نقص الغذاء يعالج بحلول اقتصادية فقط، فمعالجته تتم بالأداء الاقتصادي والمجتمعي وبصورة متكاملة أي معالجة تتحقق بالتكافل والاعتماد المتبادل بين العامل الاقتصادي

---

[1] R.A.D.P., Ministère de l'agriculture et du développement rural , **Plan national du développement agricole**, 2001, P.6.

[2] طه عبد الحليم رضوان، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، مصر : مكتبة الأنجلو مصرية، 1998 ص 328.

[3] ألز بير عروس، "الفقر بالجزائر الظاهرة ،الأسباب ودور جمعيات النوعية الاجتماعي في مواجهته ,**Les cahiers du CREAD** N°61, 2002, pp 84-89. Algérie

والاجتماعي، لأن الغذاء لا يتم توزيعه عن طريق الاعتماد على الاقتصادوا ٍنما ينبغي توفير القدرة على تحصيله. فالمشكلة لا تتعلق بعرض الغذاء بقدر ما تتعلق بنصيب الفرد وقدرته على توفير وتحقيق الكمية الكافية له من الغذاء[1].

إن الاعتقاد السائد كان يرى بأن المشكلة الغذائية هي ذات أبعاد دولية سواء تعلق ذلك بتراجع مخزون المواد الغذائية أو سواء تعلق ذلك بالارتفاع المذهل في سعر الحبوب، وهذا صحيح إلى حد بعيد، لكن الأسباب المباشرة هي داخلية تتعلق بالدرجة الأولى بانخفاض مداخيل الأفراد، ومنه انخفاض قدراتهم الشرائية .لذلك ينبغي إتباع سياسة غذائية تقوم على توجيه جهود الدولة نحو التأثير على الأطراف والفواعل المسؤولة، سواء تعلق الأمر بالفلاحين (أي المنتجين) أو سواء تعلق الأمر بالأعوان التجاريين )أي الوسطاء، أو سواء ارتبط بالمستهلكين للمنتوج الغذائي، من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية، فالحماية الاجتماعية تكون عندما يؤدي كل طرف دوره بحيث المنتج ينتج ويوفر الكمية اللازمة من الإنتاج، والأعوان (أي التجار) يوفرون العرض في وقت ومكان وجود الطلب على الاستهلاك، أي توفيره لمن هم بحاجة إليه وقت حاجتهم إليه، وفي المكان الذي يتواجد الطلب عليه .والطالب على المواد الاستهلاكية الغذائية يقوم بدور المستهلك إذا تحسن دخله، وكذا مستواه الغذائي[2].

إن العجز الغذائي في الجزائر يعود إلى أن اقتصادها يعطي الأولوية للمواد الخام، ولا يهتم بإنتاج المحاصيل الأساسية والمنتجات النباتية والحيوانية الموجهة للاستهلاك الغذائي. فإذا أرادت تحقيق التنمية فعليها وضع إستراتيجية تقوم على تدعيم الاحتياجات الغذائية التي هي الأساس لتحقيق الأمن الغذائي وترقية المنتوجات ذات الامتيازات المقارنة المؤكدة قصد تصديرها من جهة أولى، وتمكن من استعمال اليد العاملة بطريقة مكثفة من جهة ثانية وتسمح في الوقت نفسه بالاقتصاد في استعمال واستغلال المياه فتحقيق الأمن الغذائي بعصرنة الزراعة، مرهون بهذه الثروة المتمثلة في المياه[3].

**المبحث الثالث: سياسة التجديد الريفي:**

تسمح ساسة التجديد الريفي بإمكانية إدراج عملية التنمية الريفية ضمن إطار مفاهيمي و إجرائي متماسك و فعال، هذا الإطار الذي يأخذ في الحسبان دروس تجربة الإنعاش الريفي الأخيرة و يضع في أفقه المستقبلي قرارات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بالريف.

يستلزم هذا الأفق تحيين مصطلحات الإشكاليات التي حركت المبادرة ببعض الملفات " تكييف المحيط المؤسساتي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، تعزيز القدرات، التنظيم المهني، تنظيم مساهمة سكان الريف، في مسار القرار، تمويل الأنشطة في الوسط الريفي، العقار الفلاحي..."، يستلزم

---

[1] أمارتيا صن : **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال، الكويت : مطابع السياسة، 2004 ، ص197

[2] Farid Abdouche, **Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie**, Alger , éd, El hikma, 2000, p 19.

[3] Ahmed Ben Bitour**, Op.Cit**, pp 195-196.

أيضا التموقع ضمن ديناميكية جديدة لهذه الملفات و أخرى غيرها لإقامة شروط تنمية ريفية مستدامة **(تحسين ظروف حصول سكان الريف على الموارد الطبيعية و المالية، و إدماج أجهزة تمويل الأنشطة في الوسط الريفي، تدعيم التنسيق و الاندماج بين القطاعات، وضع الإطار التشريعي المؤطر للتنمية الريفية المستدامة في الأقاليم الريفية).**

**1. تعريف و بناء سياسة التجديد الريفي:**

تتحدد سياسة التجديد الريفي باعتبارها سياسة إقليمية ترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق المحرومة أو التي بها عوائق طبيعية أو غيرها.

لقد أدت الحيوية الديموغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الأخيرة إلى تركز السكان في بعض المناطق و الأقطاب الحضرية ( الشمال و ضواحي المدن المتوسطة الحجم) من جهة، و من جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية و إذا كان سكان الريف في تناقص (كنسبة من مجموع سكان البلاد) فإنهم مازالوا يمثلون عددا معتبرا و نجد هذه التوجهات نفسها في بلدان المنطقة.

يمثل السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة نصف سكان الريف و إذا أضفنا الفئة العمرية من 20 – 29 سنة التي تشكل أكثر من 36 % من النشطين في الريف نكون أما سكان معظمهم شباب.

إن حيوية قطاعات النشاط في الوسط الريفي متنوعة هي الأخرى حسب المناطق، و إذا كان وزن الفلاحة مهما على العموم فهذا لا ينفي وجود اختلافات من بلدية لأخرى و بالمثل فإن ازدياد أهمية قطاعات النشاط الأخرى بالإضافة إلى التوجه الكثيف نحو تعدد الأنشطة لدى الأسر الذي يؤدي إلى تطوير شروط حياة سكان الريف كل ذلك موزع توزيعا متفاوتا، و فضلا عن ذلك إذا كانت الفلاحة في المستثمرات الفلاحية الصغيرة التي تتزايد فيها الإنتاجية فإن هذا التحسن غير منتظم هو الآخر و ما يزال إنتاج المواد الفلاحية غير كاف لتغطية حاجيات البلاد المتزايدة، فإن التشغيل في الفلاحة (بما فيها الوظائف المستحدثة في إطار قطاع الغابات و مكافحة التصحر و استصلاح الأراضي...) يمثل 45 % من مجموع الوظائف في المناطق الريفية و هو يتجه نحو التناقص مع تزايد تكثيف الفلاحية، و تناقص نشاط الورشات العمومية الكبرى مما يعني هشاشة التوظيف في الأرياف.

تؤدي هذه الاختلافات الديموغرافية و الاقتصادية إلى ركود بعض الأقاليم مع وجود وضعيات هشة و تهميش اجتماعي و يتميز ذلك أيضا بأن معظم إنفاق الأسر الريفية يتجه نحو المواد الغذائية، غير أن هنالك استثمارات اجتماعية ضخمة تم ضخها و لكنها موزعة بتفاوت على التراب الوطني،هناك إمكانيات يتعين استغلالها سواء من خلال قدرات إنتاج فلاحي ضخمة ما تزال القيود تكبلها سواء من حيث تعبئة الموارد الطبيعية التي لم تستغل بعد أو من خلال التعرف على التراث الثقافي و الطبيعي الذي تتوفر عليه الأقاليم الريفية و تثمينه.

غير أن تنوع الفضاءات الريفية بأنماط تعميرها المختلفة و أنواع مناخها و تضاريسها و تنوعها البيئي يشكل ثراء من ناحية التراث الطبيعي (الموارد الطبيعية، الحيوانية و النباتية و المناظر الطبيعية) و

الثقافي (المعارف، و العادات و التقاليد و التنظيم الاجتماعي و الموسيقى و الحرف) و التراث المشيد (القصور و الآثار و الهندسة المعمارية الحديثة...) و التي لم يتم أخذها بالحسبان بشكل كاف أو بشكل سليم.

و هكذا كان الوسط الريفي منذ الاستقلال مسرحا للتدخلات العمومية المتعددة التي جرت إما في إطار برامج التنمية مع توجه قوي نحو التجهيز من أجل فك العزلة عن السكان، أو تحسين ظروف معيشتهم أو في إطار سياسات قطاعية ترمي هي الأخرى إلى إنجاز هياكل اجتماعية و تربوية أو تجهيزات عمومية.

إن برامج التنمية المحلية و البرامج القطاعية الموجهة بشكل يكاد يكون حصريا إلى تلبية الحاجات الاجتماعية للسكان قد سمحت بتسجيل تقدم معتبر من حيث التنمية البشرية لأن ظروف معيشة سكان الريف تحسنت على العموم، غير أ التأثير الفعلي لسياسات التجهيز في الوسط الريفي على تطوره الاقتصادي و الاجتماعي يثي العديد من التساؤلات إذا إلى معطيات موضوعية حول استمرار الفقر و البطالة.

أما التنمية الاقتصادية فما زالت تقوم على الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، بل تقوم على تبذيرها مما يؤدي إلى استقطاب متنامي و إلى مخاطر التفاوت الاجتماعي و هو ما يؤثر على فرص التنمية المستدامة في المناطق الريفية فهذه الآثار هي في الواقع عامل تجزئة و إضعاف للوسط الريفي.

إن سياسة التجديد الريفي تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية من حيث التشغيل و الدخل و تثبيت السكان، و تراعي الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 و تشمل السياسة الفلاحية التي تقوم على أساس اقتصادي يتمثل في المستثمرات الفلاحية و مؤسسات الصناعات الغذائية، و لأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها و أبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف **الأسر الريفية التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي** مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة، و رغم أن الفلاحة تمثل النشاط الغالب في المناطق الريفية فإن سياسة التجديد الريفي توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى و تستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات و التنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، الإدارات، مؤسسات التربية و التكوين...)

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، و الأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية)

**جدول رقم01: تصنيف الأقاليم الريفية في الجزائر حسب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية:**

| أصناف الأقاليم | الخصائص | أمثلة نموذجية |
|---|---|---|
| **الأقاليم الريفية الراكدة** | مناطق تفتقر إلى الأمن، بعض الفضاءات السهبية الرعوية، الواحات المتدهورة جدا، المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة جدا. | جبل عوف، الواحات التقليدية بواد ريغ، توات، القورارة، الساورة، المناطق الرعوية بالبيض و النعامة...الخ |
| **الأقاليم الريفية الداخلية** | مناطق الجبال، المناطق الغابية و بعض المناطق الفلاحية الرعوية، المناطق الحدودية، الواحات المعزولة...الخ | سفوح و جبال: الونشريس، التيطري، أوراس النمامشة، جرجرة، جيجل، وخيل، المناطق الرعوية بسعيدة و سيدي بلعباس، و المناطق الحدودية، ببرج باجي مختار و تندوف و سوق أهراس..الخ |
| **أقاليم فلاحية يمكن أن تصبح تنافسية** | فضاءات فلاحية ذات إمكانيات قوية | السهول و الوديان الداخلية في المناطق السهبية، مناطق الاستصلاح، المساحات المسقية...الخ |
| **أقاليم فلاحية محاذية للفضاءات الحضرية** | الفضاءات المحيطة بالمدن و القريبة من التجمعات الحضرية | الأقاليم المحاذية لمدينة الجزائر، البليدة عنابة، وهران، قسنطينة، سطيف، تلمسان...الخ |

**2. أهداف سياسة التجديد الريفي:**

إذا كان بروز إشكالية التنمية الريفية مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني في الجزائر في مجمله، فهو أيضا مرتبط و بشكل أكثر خصوصية بإسقاطات تتعلق بسكان الريف و تدهور شروط معيشتهم، و خاصة خلال سنوات التسعينات، و الذي لا يمكنه أن يستمر دون المساس بالتوازن الكلي للمجتمع. في هذه الظروف يمكن اعتبار التنمية الريفية مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية لتثبيت السكان و زيادة الفرص الاقتصادية و ضمان التوازن الضروري بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية و هي تعتبر أيضا وسيلة للتكفل بالاحتياجات الحقيقية للسكان الخاضعين **لشعور عميق بالتهميش و الإقصاء و تطلعهم إلى مزيد من التقدم و الحداثة.**

و قد ظهرت الحاجة إلى سياسة للتنمية الريفية بديهية لمواجهة بعض الوضعيات التي تمت معاينتها في السنوات الأخيرة، و التي تفاقمت، كالاستقطاب المفرط في بعض مناطق الوطن، و تقلص سكان بعض الفضاءات الريفية و جمود الحياة فيها، فأخذ تنوع الوضعيات في المناطق الريفية في الحسبان.

و في مواجهة وضعية الوسط الريفي المتميزة بوجود عوائق طبيعية و حيوية ديموغرافية لا يرقى إليها الشك و بتنوع كبير في الموارد و التراث الطبيعي و الثقافي المستمر في حدوده الدنيا توفر التنمية الريفية آفاقا جديدة للعمل من حيث أنها:

- لها بعد شامل بما أنها تدمج السياسات القطاعية الأخرى و التدخلات العمومية في الفضاء الريفي.
- تنفذ تلك السياسات مقاربة تضمن الانسجام و التكامل في التدخلات و أكبر نجاعة في النفقات العمومية.
- ترجم تطورا نوعيا في طرح مشاكل تنمية الفضاءات أو الأقاليم التي تم جمعها تحت تعبير الوسط الريفي غير أن تنوعها من حيث الموارد الطبيعية أو الخصائص الاجتماعية الاقتصادية يطرح عدة إشكاليات[1].

و تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، و إعادة الحياة للنسيج الاقتصادي و ضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت السكان و الحفاظ على عالم ريفي حي و فاعل، بتحسين ظروف الحياة و شروط عمل سكان الريف، و تيسير الحصول على الموارد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية و نظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها بـ:
  - تشجيع الموارد المحلية.
  - تحفيز اقتصاد جواري بتنظيم **تضافر الأنشطة** في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.
  - باستغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق **منتوج ذي نوعية** يتوفر على قيمة مضافة عالية.
  - بتشجيع بتنويع الأنشطة **و تعدد الأنشطة لدى الأسر و تدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي.**
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة و تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم و الفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية و رد الاعتبار للتراث الثقافي[2].

**المنطلقات الرئيسية لسياسة التجديد الريفي:**

**1. الحصول على الموارد الطبيعية:**

ما يزال العقار الفلاحي و الموارد المائية و المنجمية و الغابية، صعبة البلوغ إليها من طرف سكان الريف، بقدر ما يتعذر عليهم إدراك القواعد و الأنماط السارية المفعول في المجال، ضمن إطار شامل و متماسك لتنمية الأقاليم الريفية.

---

[1] ج ج د ش، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: **التجديد الريفي**، 2006، الجزائر، ص 28.

[2] نفس المرجع: ص 35.

و الإشكالية القائمة في هذا المجال لا ينبغي أن تطرح مستقبلا من حيث المفهوم القانوني، و لكن بمدى قدرة المستثمر على الحصول على المورد الذي يتطلب استغلاله بطريقة مستدامة.

يشكل الحصول على العقار الفلاحي و شروط استغلاله مثالا حيا على ضرورة تحيين شروط إشكالية حرفت لمدة طويلة باسم اعتبارات قابلة للنقاش، فبسبب تعقيد الإشكالية العقارية تم عن خطأ، اعتبار الحصول على الملكية العقارية ممرا إلزاميا لاستغلال الأرض و من هنا كان ذلك النقاش حول خوصصة الأراضي، و أكثر من ذلك حول بيعها. فهناك في الواقع خلط حقيقي يجب إزالته بين **حق الملكية و فكرة المستثمر الفلاحي** أو المزارع. فكثير من البلدان المتقدمة تعتمد على فكرة المستثمر الفلاحي لتحديث فلاحتها.

فالحصول على العقار الفلاحي إذن ينبغي النظر إليه من خلال:

- **توضيح الوضع القانوني للعقار الفلاحي:** بتجسيد حق الامتياز عن الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، على نطاق أوسع للأفراد و الجماعات و توضيح الوضع القانوني لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و تحديد قواعد تسيير استغلال أراضي الملك لتسوية المشاكل المترتبة عن الشيوع "عدم القابلية للقسمة"، و تحديد كذلك قواعد استغلال أملاك الوقف و إدخالها في الدورة الاقتصادية.
- **تحديد وضع المستثمر الفلاحي:** بغض النظر عن الحائز على حق الملكية بما يضمن حقوق كل الأطراف في ترقية الإيجار الريفية، و ذلك قصد حماية المالك و المستأجر في نفس الوقت و تسهيل دوران الأملاك التي تسمح ببعث الحياة في بعض الأقاليم الريفية التي تسود فيها الملكية الخاصة الصغيرة[1].

**2. الحصول على الموارد المالية:**

بحكم بعد سكان الريف عن مصادر اتخاذ القرار فإنهم يجدون صعوبة في الحصول على الموارد المالية التي جندتها السلطات العمومية، فيمكن أن تكون بداية الحل في القرار الرئاسي بتخصيص بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي ينبغي أن يقوم بتطوير منتجات مالية خاصة بالأنشطة الريفية.

أما بالنسبة لتمويل العمليات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، فقد أنشأت السلطات العمومية عدة صناديق للمساهمة، حسب القطاعات المستهدفة، في التنمية الريفية و لأنها مصممة من واقع الميدان، فإن الصناديق التي أنشئت بهذه الطريقة تترجم إرادة القيام بأعمال عمومية في اتجاه العديد من الشرائح الاجتماعية، مثل الشباب و الحرفيين و المزارعين و الممتهنين و النساء الماكثات بالبيت...الخ، و يتم تقريبها من السكان بفضل الانخراط الإرادي من طرفهم أو إن هذه الأجهزة نفسها ستعمل على استقطاب أكبر للسكان[2].

[1] نفس المرجع: ص 38.

[2] نفس المرجع: ص 39.

### 3. نظام الخدمة الاجتماعية و حق العمل:

يشكلان ورشتين مهمتين من أجل أن لا تكون مبادئ العدالة الاجتماعية بدون جدوى، عندما يتعلق الأمر بسكان الريف. فمنذ توحيد نظم الضمان الاجتماعي، يخضع المؤمنون الحاليون و المحتملون للنظام العام، و من أجل تكفل أفضل بتسيير المستثمرات الفلاحية و أشكال المستثمرات العائلية يتعين توسيع نظام الحماية الاجتماعية و نظام التقاعد ليشمل الزوج و فروع غير العاملين.

إن تكييف التشريع ضروري أيضا في مجال قانون العمل فتشريع العمل الذي يسير علاقات العمل غير مكيف دائما مع العالم الريفي و خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل الموسمي أو بمدة عقد العمل أو بتعدد النشاط. كما لا ينبغي أ، تكون صفة المستثمر الفلاحي متنافية مع النشاط الموسمي في الصناعة و الخدمات[1].

### 4. تدعيم التنظيمات الريفية:

تتطلب سياسة التجديد الريفي انخراطا فعليا أكبر من طرف المنظمات الريفية في مرحلة التطبيق (النقابة، غرفة الحرف، الجمعيات المهنية و ما بين المهنية، الجمعيات المهنية الفلاحية و غير الفلاحية، و الجمعيات القروية و الزوايا و غيرها...الخ). و زيادة عن أن التنظيمات الريفية العصرية أو التقليدية تسمح بالتعبير عن الطلب الاجتماعي و بتنظيمه فإنها توفر لأعضائها إطار عمل جماعي و متضامن، و بقدر ما يتطابق ذلك مع مبادئ و أسس التجديد الريفي (المشاركة، التشاور، الشراكة بين الخاص و العام، مسؤولية المتدخلين...الخ) فإنها معترف بها و بتمثيلها على المستوى المحلي، و فرضت نفسها في العديد من الحالات باعتبارها هيآت وساطة بين السلطات المحلية و سكان الريف[2].

### 5. التجديد الريفي و الجهاز التشريعي:

تحتاج سياسة التجديد الريفي من أجل تجسيد المبادئ التي تعلنها و الأهداف التي تتوخاها، إلى جهاز تشريعي مكيف يسمح بإعطاء قاعدة قانونية قوية لمفاهيم التنمية الريفية المستدامة و الآليات و الأدوات التي تستلزم ترقيتها، فالاعتراف بهوية الإقليم الريفي و ضرورة تخصيص معاملة خاصة به (الاندماج القطاعي، تنسيق التدخلات) و ما يليها من أفكار و مبادئ تحتاج إلى تكريس قانوني قادر على جعل التجديد الريفي أولوية دائمة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و عنصرا مهما في تماسكها الاجتماعي و تلاحمها الإقليمي.

من هذا المنظور يبدو من الضروري إصدار قانون يتعلق بالأقاليم الريفية، يمكن أن يحدد ذلك القانون العام و يضع سياسة التجديد الريفي في أفق مستقبلي لتطور واضح و مأمول في سياق تفتح البلاد على العالم الخارجي، وعمل هذا القانون على:

---

[1] نفس المرجع: ص 40.

[2] نفس المرجع: ص 40

- توضيح المفاهيم (التنمية الريفية المستدامة، الإقليم الريفي...).
- فرض آليات تنسيق و اندماج بين القطاعات.
- وضع ترتيبات تسهل التشاور و مشاركة سكان الريف في عملية تنمية إقليمهم.
- ترقية أطر تنظيمية جديدة.
- تدعيم الإطار المؤسساتي.

و يمكن تكملة ذلك القانون، بقانون برمجة التنمية الريفية الذي سيؤكد على أولويات السياسة العمومية و شروط تطبيقها و صيغ تقييمها[1].

[1] نفس المرجع: ص 41.

# الباب التطبيقي

# الفصل الرابع: تغير شكل و دور الأسرة

# و العزوف عن النشاط الزراعي

نظرا لارتباط النشاط الزراعي الخاص في الجزائر بشكل وطيد بالأسرة من حيث ملكيتها لوسائل الإنتاج المتمثلة أساسا في الأراضي و المباني و الإسطبلات، و هذا مهما كانت الطبيعة القانونية للمستثمرة، و بالتالي فإن المستثمرة تخضع للتسيير العائلي أي أن أفرادها يشتغلون بها تحت سلطة المسير و الذي في الغالب ما يكون الوالد، و في ظل تطبيق قانون الإمتياز الفلاحي فإن جميع المستثمرات و المزارع التابعة لأملاك الدولة التي قسمت على الفلاحين أنفسهم صارت تسير في كثير من الأحيان بشكل عائلي.

و عليه فقد تطرقنا في فصلنا هذا لثلاثة مباحث الهدف منها هو أولا، التعرف على المنطقة و خصائصها دون أن ننسى التطرق لخصائص العينة محل الدراسة. ثانيا، حاولنا التعرف على التغير الذي مس الأسرة الزراعية و مدى تأثير ذلك على العزوف عن النشاط الزراعي لدى شباب هذه الأسر. و ثالثا، حاولنا معرفة العلاقة بين انتشار القيم الثقافية الحضرية و ظاهرة تبني الشباب لأنشطة مهنية خارج الزراعة. و احتوى هذا الفصل على المباحث الثلاث التالية:

**المبحث الأول: خصائص المنطقةو العينة**

**المبحث الثاني: تغير شكل الأسرة و علاقته بالعزوف**

**المبحث الثالث: القيم الثقافية و علاقتها بالعزوف**

# المبحث الأول: خصائص المنطقة و العينة

يتضمن هذا المبحث التعريف بخصائص المنطقة الجغرافية التي أجريت بها الدراسة، وخصائص العينة التي اشتملت على عينتين أ و ب، الأولى تمثل العينة التجريبية أي الشباب الذين لا يمارسون النشاط الزراعي و الثانية تمثل العينة الضابطة أي الشباب الممارس للنشاط الزراعي

## 1. خصائص المنطقة

تقع ولاية المدية على بعد 88 كلم جنوب الجزائر العاصمة على الطريق الوطني رقم 01، و تتربع على مساحة قدرها 8700كم$^2$، و تضم 19 دائرة متفرعة إلى 64 بلدية. كما تشترك المدية في حدودها الإدارية مع ولايات ذات أهمية بالغة في الجزائر حيث يحدها من الشمال ولاية البليدة، و من الجنوب ولاية الجلفة و من الشرق ولايتي المسيلة و البويرة، ومن الغرب ولايتي عين الدفلى وتيسمسيلت. و بهذا الموقع الإستراتيجي تشكل منطقة عبور رئيسية بين التل والصحراء، وبين الهضاب العليا الشرقية والغربية بفضل شبكة هامة من الطرق الوطنية الرئيسية.

و مدينة المدية تمثل عاصمة الولاية، و كانت كذلك خلال التواجد العثماني بالجزائر إذ كانت تسمى بعاصمة بايلك التيطري و كانت محاطة بأسوار و يقيم بها حاكم البايلك و يقطنها مزيج من العائلات العربية و التركية و الأندلسية، و انتشرت فيها الصنائع و المهن التقليدية المعروفة في المدن آنذاك كالنجارة و الحدادة، صناعة الأحذية و الحياكة و التطريز...الخ، كما عمت الكتاتيب و المدارس القرآنية ما ساهم في انتشار التعلم في أرجاء المدينة، فتميزت المدينة بقيم و عادات خاصة كما سادت علاقات قرابية خاصة بين الأسر و العائلات. و كان يتم التزود بالمنتوج الزراعي القادم من الضواحي و البساتين القريبة المملوكة

لبعض العائلات التركية (قدامى الجيش) أو من الأرياف البعيدة، و تنوع هذا المنتوج بين المحاصيل الزراعية المختلفة (حبوب و بقول، خضر و فواكه موسمية) و الإنتاج الحيواني (الأبقار و الأغنام و الدواجن)، و تتم عملية التبادل في سوق أسبوعي يقصده سكان الأرياف البعيدة و سوق يومي يقصده سكان الضواحي و الأرياف القريبة. و بدخول المحتل الفرنسي سنة 1884 و على إثر المعارك التي نشبت في المدينة نزح السكان نحو الضواحي القريبة في خطوة إستراتيجية حفاظا على الأرواح ثم عادوا مجددا إلى المدينة ليمارسوا فيها مهنا مختلفة إلى جانب الاعتناء بالبساتين في الضواحي، و هذا بالتوازي مع انتشار الرأسمالية الزراعية التي طبقها المعمرون بالاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة عبر المراسيم و القوانين الجائرة أو بالاغتصاب و النهب. بدأت المدينة بالتوسع التدريجي خارج أسوارها و ظهر فيها نمط عمراني أوروبي، و مع اندلاع الثورة سنة 1954 عمد المستعمر إلى تجميع سكان الأرياف القريبة في المحشتدات (SAS) بهدف عزلهم عن الثوار، و بتنفيذ مشروع قسنطينة تم بناء عمارات و أحياء سكنية خاصة بالمعمرين و الأهالي. و بعد اندحار المستعمر و استقلال البلاد بعد حرب دامت 7 سنوات سنة 1962، عرفت المنطقة نزوحا لسكان الأرياف نحو المساكن التي خلفها المحتل، ثم توالى النزوح إلى ضواحي المدينة فتوسع العمران شيئا فشيئا و صارت المدينة تجمعا حضريا، و استمرت في التوسع الحضري بفعل تزايد السكان بالهجرة الريفية و النمو الطبيعي فانتشرت المباني السكنية العمودية و الأحياء في كافة الضواحي.

**جدول رقم 02 تطور سكان بلدية المدية من خلال الإحصاء العام للسكان و السكن منذ سنة 1977 إلى سنة 2008[1].**

| إ ع س س 1977 | | | إ ع س س 1987 | | | إ ع س س 1998 | | | إ ع س س 2008 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تجمع حضري رئيسي و ثانوي | منطقة مبعثرة | المجموع | تجمع حضري رئيسي و ثانوي | منطقة مبعثرة | المجموع | تجمع حضري رئيسي و ثانوي | منطقة مبعثرة | المجموع | تجمع حضري رئيسي و ثانوي | منطقة مبعثرة | المجموع |
| **56.200** | **10.100** | **66.300** | **75.792** | **9935** | **85.727** | **117.657** | **6237** | **123.498** | **134054** | **188** | **134.242** |

[1] D P A T W MEDEA **: La wilaya de Médéa en quelque chiffre 2008**.

**المناخ و المجال الحيوي**

يتميز مناخ المدية بخصائص فرضتها عوامل طبيعية منها:

- ارتفاعها بحوالي 1240م عن مستوى سطح البحر قمة (بن شكاو).
- وقوعها في سلسلة الأطلس التلي حيث تتعرض المنطقة للرياح والتيارات الهوائية الغربية.
- بعدها عن ساحل البحر بحوالي 40 كم.

وبذلك فإن المدية تتميز بمناخ متوسطي شبه قاري، بارد ورطب في فصل الشتاء، معتدل في فصل الربيع وحار وجاف في فصل الصيف، و تستقبل المدية كمية أمطار معتبرة تصل إلى 500 مم سنويا، بمعدل تساقط مرتفع خاصة في ديسمبر، جانفي و فيفري، كما أن الثلج يكسو عدة مناطق بالولاية وخاصة مدينة المدية ومرتفعات بن شكاو و تمزقيدة و الكاف لخضر بعين بوسيف.

ينقسم المجال الحيوي لولاية المدية إلى أربعة مناطق رئيسية هي:

1- **المنطقة الجبلية:** تتكون من سلسلة جبلية متواصلة وهي تحيط بالجهة الغربية والشمالية للولاية، تمتد المنطقة الجبلية من الونشريس إلى غاية تابلاط وهي تتميز بقلة السكان واكتسائها بغطاء غابي كثيف كما تنتشر بها تربية المواشي.
2- **المنطقة التلية:** تقع وسط الولاية، تتميز بطابعها الفلاحي، إذ تعرف زراعة الكروم المنتجة لمختلف أنواع العنب، إلى جانب زراعة أشجار الفواكه ويأتي في مقدمتها التفاح، كما تنتشر أيضا المراعي والأعشاب على ضفاف الأودية والمجاري المائية.
3- **المنطقة السهلية:** وتضم هذه المنطقة سهول بني سليمان وسهول مراشدة وهي تقع وسط المنطقة التلية، تعرف سهولها انتشارا واسعا لزراعة أشجار الفواكه وتربية المواشي.

**المنطقة الجنوبية:** تتميز هذه المنطقة بعدم انتظام تساقط الأمطار بها، وتكثر بها زراعة الحبوب على نطاق واسع، بالإضافة إلى تربية الأغنام والأبقار والماعز.

تتوفر المدية على مساحة غابية تقدر ب161320 هكتار معظم أشجارها من الصنوبر الحلبي، البلوط الفليني والبلوط الأخضر بكل من تابلاط والبرواقية...الخ إلى جانب الأشجار، تعرف أيضا نمو نباتات مختلفة تستعمل بعضها في التطبيب. ومن بينها إكليل الجبل، الدردار، الخلنج والكاليتوس.

هذه الثروة الغابية التي تمثل 18.38% من الساحة الإجمالية للولاية، سمحت بانتشار حيوانات برية متنوعة منها: الأرنب البري، القط البري، اليمامة والبط المائي، كما تنتشر بغاباتها أنواع حيوانات محمية منها قرد ماقو، الحادية الحمراء، وكاسر الجوز القبائلي... الخ.

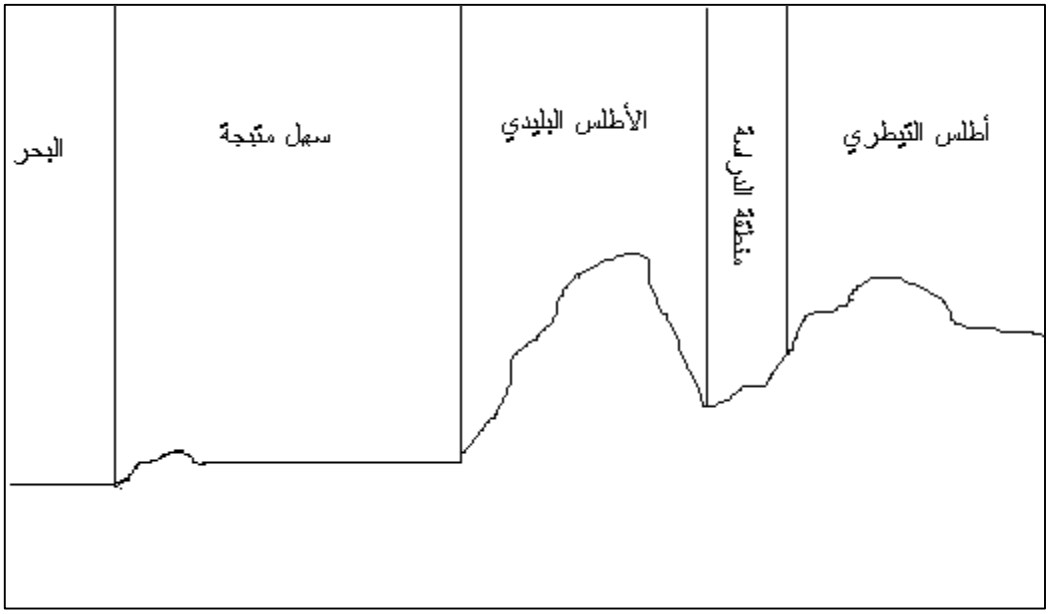


**شكل رقم 03 مخطط تضاريسي يبين موقع منطقة الدراسة.**

**الهياكل القاعدية:**

تتوفر الولاية على شبكة هامة من الهياكل القاعدية نجد في مقدمتها الطرقات، بحيث يمر بها الطريقان الوطنيان رقم 1 و8 الرابطين بين الشمال الأوسط للجزائر والجنوب، والطريقان الوطنيان رقم 18 و40 اللذين يربطان الشرق بالغرب. إضافة إلى الطرق الولائية التي تقدر مسافتها بـ976.70 كم أما الطرق البلدية فتبلغ 2357 كم. كما يمر عبر تراب الولاية خط جد هام للسكك الحديدية تم إنجازه في العهد الاستعماري في حوالي سنة 1889 م، إذ كان يشكل المحور الرئيسي لنقل البضائع و السلع الخام، و المنتوجات الفلاحية بكل أنواعها من حبوب و كروم و مواشي من السهوب والهضاب العليا و جبال التيطري باتجاه ميناء الجزائر لنقلها مباشرة إلى الميتروبول، إذ عرف هذا الخط الحديدي حركة نشيطة طيلة عقود الاحتلال. و بقي يشتغل بعد الاستقلال الوطني إذ كان ينقل المسافرين و السلع ذات الاستهلاك الواسع كالمحروقات و الحبوب، إلا أنه توقف خلال سنوات الأزمة الأمنية و لم يتم تشغيله بعد.

**شكل رقم 02: الخريطة الإدارية لبلدية المدية[1].**

[1] مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية المدية

**شكل رقم 01 منظر جوي لمنطقة الدراسة**

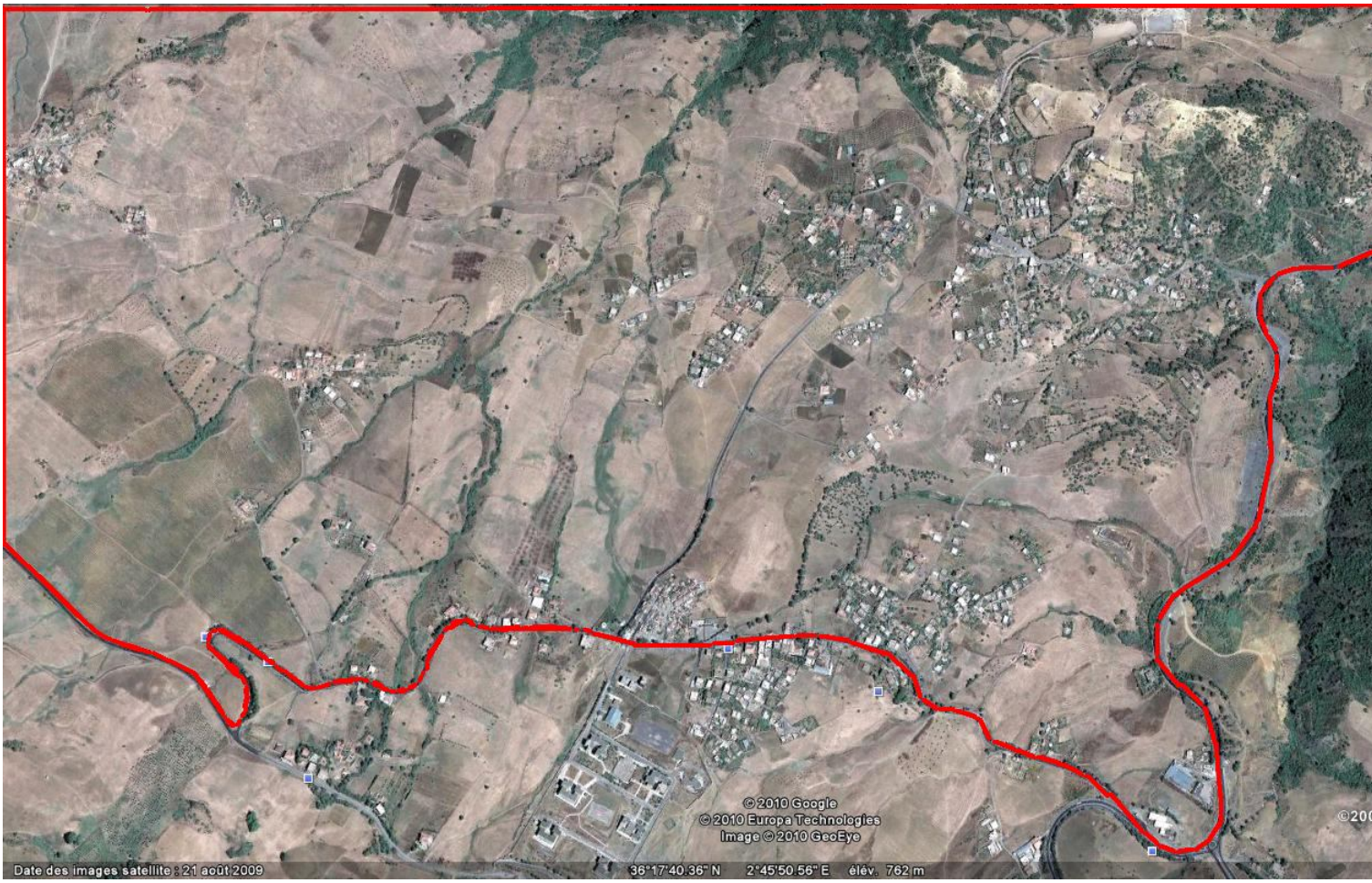

**جدول رقم 03 توزيع المستثمرات الفلاحية حسب أصل الملكية ببلدية المدية.**

| ملك شخصي مسمى | | ملك شخصي غير مسمى | | ملك مقسم مسمى | | ملك مقسم غير مسمى | | ملكية تابعة للدولة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | المساحة | العدد | المساحة | العدد | المساحة | العدد | المساحة | العدد | المساحة |
| 126 | 551.71 | 80 | 257.66 | 545 | 1652.11 | 64 | 281.177 | 43 | 1252.22 |

إن من بين أهم عراقيل الاستثمار الزراعي هو العقار و هو أهم وسيلة إنتاج، و يمثل الأرض الصالحة للزراعة و التي تعود ملكيتها إما للقطاع العام أي تابعة لأملاك الدولة أو للقطاع الخاص و تكون تابعة لأفراد بعينهم أي أملاك مسماة أو عائلية تنتظر التقسيم أو عائلية مشتركة، و تنقسم الأرض التابعة للدولة إلى ثلاث أصناف.

نلاحظ أن أكبر عدد من المستثمرات نجده في أصل الملكية "ملك مقسم مسمى" بـ 545 مستثمرة بمساحة إجمالية 1652.11 هكتار أي بمتوسط 3.03 هكتار للمستثمرة الواحدة، ثم يليها أصل الملكية "ملك شخصي مسمى" بـ 126 مستثمرة و بمساحة إجمالية 551.71 هكتار أي بمتوسط 4.73 هآ للمستثمرة، ثم يليها أصل الملكية "ملك شخصي غير مسمى" بـ 80 مستثمرة و بمساحة 257.66 هآ أي بمتوسط 3.22 هآ للمستثمرة الواحدة، وفي الأخير نجد أصل الملكية "ملكية تابعة للدولة" بـ 43 مستثمرة و بمساحة إجمالية 1252.22 هآ و بمتوسط 29.12 هآ للمستثمرة الواحدة.

إن أكبر مساحة من الأراضي الزراعية و أكثرها خصوبة و أقلها وعورة، نجدها في أصل الملكية "ملكية تابعة للدولة"، و الوضعية القانونية لهذا الأصل تنقسم بين مستثمرة

فلاحية فردية و مستثمرة فلاحية جماعية (EAI) و (EAC)، و يملكها أصغر عدد من المستثمرين بـ 43 مستثمر فقط بمتوسط مساحة29.12 هآ.

في المقابل نجد أكبر عدد من المستثمرين في فئة أصل ملكية "ملك مقسم مسمى" و يملكون مستثمرات بمتوسط مساحة 3.03 هآ فقط.

**2/ خصائص العينة:**

**جدول رقم 04 توزيع المقاطعات حسب عدد المساكن و السكان:**

| رقم المقاطعة | عدد المساكن | عدد الأسر | معدل الأسر في المسكن |
|---|---|---|---|
| **138** | 123 | 130 | 1.05 |
| **140** | 120 | 99 | 0.82 |
| **137** | 148 | 158 | 1.06 |
| **139** | 137 | 170 | 1.24 |
| **المجموع** | **518** | **565** | **1.09** |

يتبين من الجدول أن غالبية الأسر تقيم في مسكن مستقل و لا تشارك أسر أخرى معها مع الإشارة إلى إن كل المساكن هي مباني فردية "فيلا" ما عدا تسجيل مسكن تقليدي واحد فقط "حوش" كما أن جميع المساكن متصلة بشبكتي الكهرباء و المياه، و بعضها مرتبط بشبكة الصرف الصحي.

**جدول رقم 05 التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العينة و السن**

| | الفئة العمرية | | | | | | مجموع العينة التكرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 19-15 | | 25-20 | | 30-26 | | |
| | ك | (%) | ك | (%) | ك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 41 | 70.68 | 44 | 61.64 | 40 | 42.39 | 125 |
| **العينة "ب"** | 17 | 29.31 | 29 | 38.35 | 52 | 57.60 | 98 |
| **المجموع** | 58 | 100 | 73 | 100 | 92 | 100 | 223 |

يتبين من الجدول أن كل المبحوثين تتروح اعمارهم بين 15 و 30 سنة و اشتملت العينة أ على 125 مبحوث شاب لا يشتغل بالزراعة و ينتمي لأسرة زراعية، و العينة ب على 98 مبحوث ممارس للنشاط الزراعي كما ان جميعهم ذكور.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

## المبحث الثاني: تغير شكل الأسرة و علاقته بالعزوف

### 1 بيانات عامة حول المبحوثين

**جدول رقم 06 التوزيع النسبي للمبحوثين حسب السن.**

| نوع العينة | الفئة العمرية | | | | | | مجموع العينة التكرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 19-15 | | 25-20 | | 30-26 | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 41 | 70.68 | 44 | 61.64 | 40 | 42.39 | 125 |
| **العينة "ب"** | 17 | 29.31 | 29 | 38.35 | 52 | 57.60 | 98 |
| **المجموع** | 58 | 100 | 73 | 100 | 92 | 100 | 223 |

لقد تم تبني فرضية العمر من خلال ملاحظة الوقائع الدالة على ارتباط العمر بممارسة النشاط الزراعي، فكلما ارتفع العمر زاد عدد الممارسين لهذا النشاط، و هذا يعود إلى أن الشاب المنتمي للعائلة الزراعية يبحث في بداية مشواره المهني عن بدائل خارج نشاط الزراعة، أو يكمل مشوار الدراسة فإذا ضمن **مهنة مستقرة ذات دخل ثابت** فإنه يبقى يمارسها، و إن لم يتحصل على عمل قار يعود إلى ممارسة النشاط الزراعي الذي لا يجد بديلا عنه، و بحساب مؤشر كا2 لقياس مدى الاستقلالية حسب متغير السن و متغير ممارسة النشاط الزراعي حصلنا على النتائج التالية:

| قيمة كا2 | القيمة الاحتمالية عند مستوى ثقة 99 % |
|---|---|
| 0.012 | 0.412 |

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

من خلال قيمة كا2 المقدرة بـ 0.012 و التي هي اقل من القيمة الاحتمالية عند مستوى الثقة 99 % فان النتائج تؤكد غياب الاستقلالية بين متغير السن و ممارسة النشاط اي انه كلما ارتفع سن الشاب ارتفع احتمال ممارسة النشاط الزراعي، و هو ما يؤثر سلبا

**جدول رقم 07: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المستوى الدراسي.**

| نوع العينة | المستوى الدراسي | | | | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بدون مستوى | | ابتدائي | | متوسط | | ثانوي | | جامعي | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 15 | 48.31 | 22 | 48.88 | 23 | 52.27 | 45 | 56.25 | 20 | 86.95 | **125** |
| **العينة "ب"** | 16 | 51.61 | 23 | 51.11 | 21 | 47.72 | 34 | 43.75 | 03 | 13.04 | **98** |
| **المجموع** | 31 | 100 | 45 | 100 | 44 | 100 | 79 | 100 | 23 | 100 | **223** |

يعتبر**المستوى الدر اسي** من أهم المؤشرات الدالة على العوامل المتحكمة في ظاهرة العزوف، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للشاب نجده يميل أكثر فأكثر نحو ممارسة نشاط اقتصادي خارج الزراعة و هذا لتفتح الشاب على آفاق مهنية تسمح له بتحقيق ذاته عن طريق ممارسة نشاط قار و يضمن دخلا على الأقل يكون دائما.

يتبين من الجدول رقم 04 ارتفاع المستوى الدراسي بشكل ملحوظ بالنسبة للعينة أ لا سيما في المستوى الجامعي بتسجيل 86 % من المبحوثين الجامعيين لا يمارسون نشاطا زراعيا مقابل 13.04 % يمارسونه. كما أن الفروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغت 142.50

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

عند مستوى الثقة 99 %. و هذا ما يؤشر بشكل واضح على أن العزوف يتأثر إلى حد كبير بالمستوى الدراسي.

يقول أحد المبحوثين 22 سنة و له مستوى الثالثة ثانوي، من العينة أ يشتغل كمساعد تربوي في مؤسسة تعليمية و ينتمي لأسرة زراعية تمتلك أراضي و عقارات زراعية ذات طبيعة قانونية (EAC) " إن الاشتغال بالزراعة يتطلب تواجد دائم و مستمر بالمزرعة و تعاون بين جميع المنتمين للمستثمرة فضلا عن أفراد أسرتي التي توسعت بمرور الزمن، مع زواج إخوتي الكبار و استقلالهم بأسرهم كما أنني تمكنت من الظفر بمنصب شغل قار يضمن لي دخلا ثابتا مع الضمان الاجتماعي أحسن بكثي من العمل في الزراعة.

و يقول مبحوث آخر (من العينة أ) كذلك له مستوى 3 ثانوي و تلقى تكوينا في الإعلام الآلي و يشتغل كتاجر كما تملك أسرته مساحة زراعية و عقارات فلاحية " إن الزراعة تتطلب اليوم الكثير من المال و الوقت و التضحية و تحمل العديد من الأخطار المهنية كالحوادث و المالية كالجفاف و السرقة و تقلب الأسواق ما دفعني إلى مواصلة الدراسة و البحث عن تكوين رغم عدم نجاحي في البكالوريا و عدم حصولي على وظيفة في القطاع العام إلا أنني أفضل التجارة على امتهان الزراعة مهما كان شكلها أو نوعها كتربية المواشي أو الدواجن ما عدا الاعتناء ببعض الشجيرات المثمرة التي لا تتطلب الكثير من الاهتمام كاللوز و الرمان أو تربية بعض كباش العيد للأسرة".

و يقول آخر متحصل (من العينة أ) على شهادة الليسانس في اللغة الفرنسية "إن فكرة الاشتغال في الزراعة تركتها بمجرد حصولي على شهادة البكالوريا رغم الحنين إليها من وقت لآخر فكما تعرف فإن عالم الريف و الزراعة مشوق و جميل و مبهر إلا أن سنوات الأزمة جعلتني أبتعد كثيرا عن ذلك المحيط لا سيما بعد تخرجي و حصولي مباشرة على منصب

عمل قار في قطاع التربية إلا أنني أمارس خلال العطلة هوايتي المفضلة و هي الاعتناء ببعض الشجيرات المثمرة التي لا تتطلب العناية كثيرا كالتين و اللوز و المشمش.

و يصرح مبحوث آخر (العينة أ) متحصل على شهادة مهندس دولة في الفلاحة تخصص الإنتاج النباتي و يشتغل بمصالح مديرية الفلاحة " لقد اشتغلت بالزراعة منذ صغري خاصة في تربية الأغنام و الأبقار مع الوالد رحمه الله لكن صغر المساحة التي تملكها الأسرة و ارتفاع تكاليف إيجار أراضي زراعية من المستثمرات الزراعية الأخرى و غياب التمويل الكافي للشروع في استثمار حقيقي دفعني إلى الاشتغال في القطاع العام حتى أخي الأقل مني سنا و رغم محدودية مستواه الدراسي إلا أنه فضل التجارة الحرة على الزراعة، و كما ترى أنا الآن أمارس بعض الهوايات فقط كتربية الدجاج في المنزل و بعض المواشي رغم ضيق الإسطبل"

**بالمقابل نجد في العينة ب (الضابطة) بعض التصريحات و التي كانت كالتالي:**

شاب متحصل على شهادة الليسانس في الاقتصاد يمارس النشاط الزراعي بالتعاون مع أخيه له مستوى ابتدائي في مزرعة عائلية ذات طبيعة قانونية "خاص" و تتوفر على مساحة 5 هكتار كلها صالحة للزراعة تستغل في زراعة الأعلاف كما تتوفر المزرعة على منبع مائي "بئر" و إسطبل لتربية الأبقار:

"لقد مارست الزراعة منذ طفولتي فهي نشاط الوالد و الأجداد، و رغم حصولي على شهادة البكالوريا و تحصلي على شهادة الليسانس و بالنظر لكوني الأكبر بين إخوتي، بقيت أمارس الزراعة طيلة هذه المدة و ترتكز أساسا على تربية الأبقار فكما تعلم تتطلب هذه الشعبة الكثير من الجهد و الاهتمام و العناية طيلة الوقت، و لا أخفيك سرا إن قلت أنها مدرة

للأموال و مربحة إلى حد ما كما أنها تحتمل الكثير من المخاطر إذ تكبدت في الموسم الفارط نفوق 7 عجول حديثة الولادة"

شاب آخر له مستوى جامعي متحصل على شهادة مهندس دولة في الإلكترونيك يشتغل والده كصيدلي يمارس تربية دواجن اللحم و لا يمتلك سوى خم تقليدي مبني على أرض تعود ملكيتها لورثة يقول:

"بدأت بالاهتمام بهذا النشاط منذ أن كنت في المرحلة الثانوية كمساعد لعمي و لما ترك هذا النشاط بقيت أمارسه بوسائلي و إمكانياتي المالية و المادية المحدودة، و أتزود بالأغذية و الفراخ عن طريق الدين، و شيئا فشيئا تمكنت بفضل الله من تكوين بعض رأس المال، إلا أنني لم أستطع توسيع نشاطي كبناء خم مجهز فأنا لا أملك الأرض و لا العقار و أفكر جديا في تغيير النشاط بما يتلاءم مع شهادتي الجامعية"

كما صرح طبيب بيطري يقوم بتربية الابقار الحلوب مع والده في مزرعة خاصة حيث تتوفر على مساحة كافية لتوفير المرعى الاخضر طيلة السنة لتوفرها على مصدر هام للمياه المتمثل في نبع ماء، و قربها من الطريق المعبد، حيث يشرف هذا الطبيب على العناية بالابقار مع اخوته و عامل يشتغل بشكل دائم.

**جدول رقم 08 التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الحالة العائلية:**

| نوع العينة | الحالة العائلية | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | أعزب | | متزوج | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 113 | 64.20 | 12 | 25.53 | **125** |
| **العينة "ب"** | 63 | 35.76 | 35 | 74.46 | **98** |
| **المجموع** | 176 | 100.00 | 47 | 100.00 | **223** |

إن **الحالة العائلية** تعتبر مؤشر هاما في موضوع العمل بصفة عامة، فالشاب المتزوج يحمل أعباء و مسؤولية الزواج ما يدفعه إلى ممارسة العمل لتحصيل الرزق، و قد لا يهمه نوع العمل بقدر ما يهمه مصدر الدخل، إلا أنه الإنسان بحد ذاته يسعى لتحقيق حاجياته الإنسانية المختلفة فنجده يبحث عن مداخيل أكثر، كما يبحث عن فتح علاقات اجتماعية أكبر و هذا قد لا يتفق مع ممارسة العمل الزراعي باعتباره عملا تقليديا يختص صاحبه بالانعزالية فضلا عن كونه لا يوفر دخلا ماديا كافيا و ثابتا.

يتبين من الجدول رقم 05 ارتفاع نسبة المتزوجين في العينة ب بتسجيل نسبة 74.46 % مقابل 25.53%في العينة أ، و الفروق ذات دلالة إحصائية بـ 12.52عند مستوى الثقة 99 %.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

و هذا ما يدلنا إلى أن الزواج يعتبر بحد ذاته دافعا للعمل بغض النظر عن طبيعته لأجل تحقيق الاستقرار المادي، و إذا لم يتحقق هذا الاستقرار فإن رب الأسرة سيسعى للبحث أكثر عن نشاط يضمن له مصدرا للدخل يحقق له حاجياته الأسرية.

يقول أحد المبحوثين من العينة ب و هو متزوج و أب لـ 3 أطفال و مستواه الدراسي لا يتعدى المتوسط و يمتلك قطيع من الأغنام و ثلاث أبقار و لا يملك أي قطعة أرض فهو يكتري بعض المساحات الزراعية من أجل الرعي و زراعة بعض الأعلاف، ويسكن في القرية الفلاحية "إن توفير لقمة العيش يتطلب التضحية و العمل مهما كانت الظروف، لقد مارست العديد من المهن بداية كعون في شركة النقل الحضري ثم كمساعد لبناء بعد غلق الشركة و تسريح العمال، ثم اشتغلت كحارس بلدي لمدة سنتين أثناء تدهور الأوضاع الأمنية و بعد توفير بعض المال تخليت عن العمل كحارس بلدي و اشتريت بعض الأغنام و شيئا فشيئا رزقني الله سبحانه هذه الأبقار الثلاث فأبيع حليبها و أستفيد من العجول إلا أن غياب مساحة زراعية و مصدر مائي جعلني أعاني بعض الشيء خاصة في السنوات الأخيرة مع شكاوي الجيران.... و صعوبة النشاط إذ يتطلب الاهتمام و التواجد الدائم بالمزرعة.

و يقول آخر عمره 25 سنة لديه مستوى ابتدائي متزوج و لديه طفلين و يقيم مع إخوته الكبار المتزوجين (كلهم لديهم مستوى ابتدائي) في مسكن العائلة و هو عبارة عن فيلا كبيرة متكونة طابقين، و والده الذي يمتلك مزرعة من الأبقار الحلوب و محل لبيع الحليب و مشتقاته وسط مدينة المدية و سيارة نفعية و أخرى سياحية و جرار و لواحقه: لقد كنت أتهرب من العمل الزراعي فقد مارست العديد من الأنشطة الأخرى كصناعة الأحذية و تجارة الملابس و لكن بعد زواجي اضطررت إلى العمل مع العائلة في الفلاحة فكما ترى أنا المسؤول على الجرار أقوم بحرث الأرض و نقل الحشيش من المرعى و أحذ الحليب يوميا إلى المحل.....و على كل حال الحمد لله فأنا آخذ المصروف من الوالد و أقيم مع إخوتي

و زوجاتهم و الأمور تسير بشكل مقبول على العموم فالسلطة كلها اليوم بيد الوالد و المداخيل جد مقبولة.

**جدول رقم 09: توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية "العينة أ[1]":**

| الحالة المهنية | التكرار | (%) |
|---|---|---|
| يشتغل | 64 | 51.20 |
| بطال | 48 | 38.40 |
| طالب | 13 | 10.40 |
| **المجموع** | **125** | **100** |

تبين الوضعية المهنية للمبحوث مدى تكيفه في الوسط المهني غير الزراعي، فالاشتغال يعني الاندماج في وسط معين، عكس البطالة التي تشير إلى احتمال أن يندمج الشاب في أي نشاط ممكن.

يتبين من الجدول رقم 06 أن 51 % من المبحوثين يشتغلون، بينما 38.40 % منهم في حالة بطالة (أثناء إجراء البحث أي أنهم قد يمارسون أعمالا موسمية كالبناء مثلا)، و 10.40 % منهم لا يزالون في مقاعد الجامعة أو الثانوية.

إن تسجيل نسبة بطالة مرتفعة مقدرة بـ 38.40 % بين أفراد العينة أ يدل على عزوف شديد عن العمل الزراعي فرغم عدم توفر مناصب عمل خارج الزراعة فإنهم لم يلتحقوا بالعمل الزراعي.

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 10 توزيع المبحوثين حسب قطاع النشاط "العينة أ[1]":**

| القطاع | التكرار | (%) |
|---|---|---|
| القطاع الصناعي | 18 | 28.12 |
| قطاع البناء و الأشغال العمومية | 07 | 10.93 |
| قطاع الصناعات التقليدية | 08 | 12.50 |
| قطاع الخدمات | 31 | 48.43 |
| آخر | 00 | 00 |
| **المجموع** | **64** | **100** |

إن قطاع نشاط المبحوثين يبين لنا القطاع الذي يستقطبهم و الذي يبدو من خلال الدراسات السابقة أنه يتمثل في الميادين التي تحقق مداخيل أكثر بأقل جهد ممكن من جهة، و من جهة أخرى تفتح علاقات اجتماعية أكثر.

و يبين الجدول رقم 07 توزيع المبحوثين في العينة أ حسب قطاع نشاط عملهم، و سجلنا أكبر نسبة في قطاع الخدمات بـ 48.43 % ثم يليها القطاع الصناعي بـ 28.12 ، و قد يفسر هذا بتوفر مناصب عمل في القطاعين المذكورين بالمنطقة.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 08 توزيع المبحوثين حسب نوع النشاط الزراعي "العينة ب[1]"**

| نوع النشاط | التكرار | (%) |
|---|---|---|
| زراعة الأشجار المثمرة و الكروم | 17 | 17.34 |
| زراعة الحبوب و الأعلاف | 00 | 00 |
| تربية الدواجن | 35 | 35.71 |
| تربية المواشي (الأبقار و الأغنام) | 31 | 31.63 |
| زراعة الخضر المسقية (بحار) | 00 | 00 |
| نشاط زراعي متعدد | 15 | 15.30 |
| **المجموع** | **98** | **100** |

إن تبني هذا المؤشر من شأنه أن يدلنا إلى أي أنواع النشاطات الزراعية التي يمارسها أفراد العينة "ب" فحسب الفرضية المتبناة فإن الأنشطة الزراعية التي تضمن دخلا منظما و كافيا و سريعا أو تلك التي تتطلب جهدا يسيرا تلقى قبولا واسعا لدى الشباب.

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم 08 يتبين أن أعلى نسبة سجلت في نشاط تربية الدواجن بـ 35.71 % حيث لا تتطلب هذه الشعبة الفلاحية مساحة زراعية كبيرة بل اسطبل في العادة لا تتجاوز مساحته 300 م مربع، كما انه من مزايا هذه الشعبة سرعة الحصول على المنتوج الذي لا يتعدى في احسن الاحوال الشهرين، الا انها تعرف العديد من المخاطر كسرعة الاصابة بالأمراض و خطورتها، كما تعرف تقلبا كبيرا في اسعار المنتج النهائي.

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

تليها نسبة 36.36 % في تربية المواشي من ابقار و اغنام حيث تتمتع المنطقة بشساعة الاراضي القابلة لزراعتها كأعلاف و الارتفاع النسبي للمغياثية في الفصول المطيرة و انتشار الرطوبة في فصل الصيف نظرا لتسربها عبر مضيق جبال شفة.

ثم تاتي زراعة الأشجار المثمرة و النشاط الزراعي المتعدد بـ 17.35 %و 15 %، و باقي الأنشطة بـ 0. إن ارتفاع نسبة الأنشطة المشار إليها يعود إلى كونها تضمن دخلا جيدا مقارنة بغيرها من جهة و من جهة أخرى فإنها تتمتع بنوع من الاستقلالية عند ممارستها أي لا تتطلب المشاركة الجماعية، و يعود تسجيل نسبة 17.35 % لنشاط الأشجار المثمرة كون هذا النشاط يتم توارثه في الأسرة الزراعية إذ يصعب تقسيم الأراضي الزراعية (الموروثة) التي بها بساتين للأشجار المثمرة أو الكروم، إلا أن غراسة بساتين جديدة هو ما يتطلب أراض تستلزم الملكية المباشرة كون هذه الزراعة تعتمد على الاستثمار الطويل المدى (15–30 سنة).

## 2 تغير شكل الأسرة و علاقته بالعزوف

يتناول هذا المبحث ظاهرة العزوف من حيث علاقتها بالاسرة اذ ان النشاط الزراعي لا سيما التقليدي يتاثر بشكل و نمط و دور الاسرة, فالأسرة هي المحيط الاجتماعي الأول الذي يحتضن الطفل، و يتعامل معه، فالطفل في بداية حياته يكون مادة خام قابلة للتشكيل على أي شكل و أي نموذج و من ثم فإن ما تقدمه الأسرة للطفل هو الذي يصنع شخصيته الأولى.

و منه فإن الأسرة هي الجماعة الأولية التي تكسب الطفل الخصائص الاجتماعية و النفسية، و المعرفية للمجتمع . كما أنها تكون الوسيلة التي يبنى بها الطفل بناءا سليما، أو الوسيلة التي تتحطم عليها شخصية الطفل.

فالأسرة هي التي تكسب الطفل المعايير الخاصة بالأسرة التي تفرضها هي عليه و بذلك تكون الأسرة مؤسسة المجتمع الأساسية في الحفاظ عليه ، و على تراثه الثقافي و الحضاري,

و فيما يخص شكل الأسرة الجزائرية فقد أشارت دراسة بورمانس على ظهور ثلاثة أشكال أسرية نتيجة التطورات و التغيرات التي تعرضت لها الأسرة في المغرب العربي و ذلك بعد الاستقلال:

الأسرة المتطورة النادرة في الريف و القليلة في المدن. و تنحصر في العائلات التي عايشت الحياة الأوربية لغة و ثقافة و عادات و سلوكا و هي زواجية و نووية الشكل، واقتصادها المنزلي متطور، و تسكن الفيلات و الشقق ، و التي كانت أيام الاستعمار تسكن في الأحياء التي كان يقطنها الأوربيون مثل مرتفعات العاصمة.

الأسرة المحافظة المرتبطة بالعادات و التقاليد : تتواجد بكثرة في الريف ، و قليلة في المدن. و تضم البرجوازية التقليدية و المتوسطة المرتبطة بالثقافة العربية و تعيش في مساكن كبيرة و باقتصاد منزلي تقليدي.

1. الأسرة الانتقالية و هي التي تجمع بين أفكار العصرنة و المحافظة أو التقليد تتركز في المراكز الحضرية و المدن و قليلة في الأرياف و تتشكل من أصحاب الرواتب[1].

**جدول رقم 09 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب شكل الأسرة.**

| نوع العينة | شكل الأسرة | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | أسرة نواتية | | أسرة ممتدة | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[2]** | 87 | 62.58 | 38 | 45.23 | **125** |
| **العينة "ب"** | 52 | 37.41 | 46 | 54.76 | **98** |
| **المجموع** | 139 | 100.00 | 84 | 100.00 | **223** |

إن العمل الزراعي في **نمطه التقليدي** السائد و القائم على روح التضامن بين أفراد الأسرة الممتدة أو المركبة في عمليات الإنتاج الزراعي المختلفة، يخضع بالدرجة الأولى لشكل الأسرة، التي هي **الوحدة الأساسية للإنتاج** بامتلاكها لوسائل الإنتاج المتمثلة أساسا في الأرض و المباني الزراعية و غالبا ما يتم انتقال هذه الوسائل بالميراث أو بالهبة.

[1] Bormans Maurice .**Statut personnel et famille au Maghreb :de 1940 a nos jours** ،Paris، ED Mouton ،1977 ،PP 624 – 627 .

[2] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

يتبين من خلال الجدول رقم 09 أن المبحوثين في العينة أ ينتمون إلى الأسر النواتية أكثر من نظرائهم في العينة ب، إذ سجلنا نسبة 62.58 ممن ينتمون إلى أسر نواتية في العينة أ في المقابل 37.41 في العينة ب. و 45.23 ينتمون إلى أسر ممتدة في العينة أ مقابل 54.76 في العينة ب.

يصرح مبحوث من العينة ب متزوج و له ثلاثة أطفال و يعيش في أسرة ممتدة انه يشتغل مع والده في تربية الابقار الحلوب و يسكن معه منذ في مسكن كبير يضم اثنين من اخوته الذكور المتزوجين مع اطفالهم، كما يشارك الجميع في العناية بالقطيع حتى الاطفال كل حسب قدرته و مؤهلاته، كما ان زوج اخته طبيب بيطري يقوم بالمساعدة اللازمة خاصة اثناء ولادة الابقار في الليل او الاعياد و المناسبات حيث يصعب الاتصال بالبيطريين.

و صرح شاب عازب يشتغل في تربية الدواجن يقيم مع والديه و اخوه المتزوج المشتغل كذلك في هذه الشعبة ان سبب اشتغالهم يعود اساسا الى رغبة والده الذي اشتغل في شبابه لدى الديوان الوطني لتربية الدواجن بالوسط، فاراد ان يشتغل ابناؤه في هذه الشعبة لا سيما انهم يقطنون بعيدا عن التجمعات السكانية و يملكون قطعة ارض تسمح بذلك.

**جدول رقم 10 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب عدد العائلات المقيمة مع الأسرة في المسكن.**

| نوع العينة | عدد العائلات | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | | 2 | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 87 | 62.58 | 38 | 44.59 | **125** |
| **العينة "ب"** | 52 | 37.41 | 46 | 55.41 | **98** |
| **المجموع** | 139 | 100.00 | 84 | 100.00 | **223** |

يشير هذا المؤشر كسابقه "شكل الأسرة"، فبنية الأسرة الريفية المركبة أو الممتدة ساهمت بشكل مباشر و أساسي في بقاء النشاط الزراعي المبني على التضامن.

و يوضح هذا الجدول أكثر محتوى الجدول السابق فعدد العائلات المقيمة مع الأسر ة يبين بدقة شكل و حجم الأسرة، و كما هو واضح أفراد العينة أ ينتمون إلى أسر نواتية أكثر من أفراد العينة ب.

و باجراء اختبار كا2 عند مستوى الثقة 99 % تحصلنا على النتائج:

| قيمة كا2 | القيمة الاحتمالية عند مستوى ثقة 99 % |
|---|---|
| 0.007 | 0.111 |

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

اي لا توجد استقلالية بين ممارسة العمل الزراعي داخل الاسرة و عدد العائلات المقيمة مع الاسرة.

**جدول رقم 11: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب القيام بمهام رب الأسرة.**

| نوع العينة | المسؤول عن القيام بمهام رب الاسرة | | | | | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأب | | الأم | | الأخ الأكبر | | المبحوث | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 102 | 61.44 | 05 | 55.55 | 07 | 63.63 | 11 | 27.72 | **125** |
| **العينة "ب"** | 64 | 38.55 | 04 | 44.44 | 04 | 36.36 | 26 | 70.27 | **98** |
| **المجموع** | 166 | 100.00 | 09 | 100.00 | 12 | 100.00 | 37 | 100.00 | **223** |

إن استعمال هذا المؤشر يدل على مدى التفاف الأسرة حول من يقوم بشؤونها المادية و الاقتصادية و الاجتماعية أي المسؤول المباشر عنها، و نشير إلى أن طرح السؤال على المبحوثين تبعه شرح ضمني للسؤال و هو هل أنت مستقل ماديا عن رب الأسرة أم لا.

إلا أنه يبدو من خلال الجدول أن غالبية المبحوثين في كلتا العينتين صرحوا أن الوالد هو من يقوم بمهام رب الأسرة أي القائم بالشؤون المادية من حيث الإنفاق المالي على الأسرة، إلا في حالة المبحوثين المتزوجين حيث صرح غالبيتهم أنهم هم من يقوم بمهام رب الأسرة أي مستقلين مع أسرهم، إلا أننا سجلنا 26 مبحوث من مجموع 35 من أفراد العينة ب صروحوا باستقلاليتهم و 11 من أصل 12 من أفراد العينة أ .

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 12 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المستوى الدراسي للوالد.**

| نوع العينة | المستوى الدراسي للوالد | | | | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بدون مستوى | | ابتدائي | | متوسط | | ثانوي | | جامعي | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 31 | 43.66 | 43 | 52.43 | 27 | 58.69 | 18 | 100 | 06 | 100 | **125** |
| **العينة "ب"** | 40 | 56.33 | 39 | 47.56 | 19 | 41.30 | 00 | 00 | 00 | 00 | **98** |
| **المجموع** | 71 | 100.00 | 82 | 100.00 | 46 | 100.00 | 18 | 100.00 | 06 | 100.00 | **223** |

إن رؤية الأولياء لمستقبل أبناءهم يتم وفق تصورهم و رؤيتهم للحياة، و تتأثر بشكل مباشر هذه الرؤية بمستوى وعي الآباء و مدى خبرتهم بالحياة، إذن فمستواهم الدراسي و مهنهم تعتبر كمؤشر هام يفسر سبب عزوف الشاب عن العمل الزراعي.

و يتبين من الجدول رقم 04 أن المستوى التعليمي لأولياء أفراد العينة أ أكثر ارتفاعا من مستوى أولياء العينة ب بتسجيل نسب 21.60 و 14.40 و 4.80 بالمائة بالنسبة للمستويات المتوسط و الثانوي و الجامعي للعينة أ و 19 و 0 بالمائة بالنسبة لنفس مستويات الفئة ب.

و هذا ما يفسر أكثر أن المستوى التعليمي للوالد يحدد بشكل كبير التصور المهني و المستقبلي للابن، و هذا ما يعتبر من المسلمات في علم الاجتماع. و الفروق ذات دلالة إحصائية بـ 16.98 عند مستوى الثقة 99 %.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 13 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قطاع نشاط الوالد.**

| نوع العينة | قطاع نشاط الوالد | | | | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القطاع الصناعي | | قطاع البناء و الأشغال العمومية | | قطاع الصناعات التقليدية و الحرف | | قطاع الخدمات و **الوظيف العمومي** | | الزراعة | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 12 | 73.33 | 31 | 72.09 | 13 | 100 | 64 | 96.96 | 05 | 5.95 | **125** |
| **العينة "ب"** | 05 | 26.66 | 12 | 27.90 | 00 | 00 | 02 | 03.03 | 79 | 94.04 | **98** |
| **المجموع** | 07 | 100 | 43 | 100 | 13 | 100 | 66 | 100 | 84 | 100 | **223** |

إن المهنة على مر العصور كانت تمر عبر الوراثة من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة، و تشتد هذه اللازمة في المجتمعات التقليدية المتسمة بالثبات النسبي، كما أنها تتجلى بكثرة في الوسط الريفي، و اختيار هذا المؤشر جاء ليبين مدى تأثير مهنة الوالد على مهنة الابن، كما أن هذا المؤشر يكمل المؤشر السابق و يفسره أكثر.

يتبين من الجدول رقم 06 أن أكبر نسبة في العينة أ سجلت في قطاع الخدمات بـ 50.52 % تليها نسبة 20.00 % في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و هو ما نسجله عكسيا تقريبا في العينة ب إذ سجلنا 80.61 % في قطاع الزراعة، وهذا ما يفسر أكثر أن الرؤية المهنية للشاب تتأثر بشكل مباشر بمهنة الوالد.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 14 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب ممارسة الوالد للنشاط الزراعي.**

| نوع العينة | الممارسة | | | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | يمارس حاليا | | لا يمارس | | لم يمارس من قبل | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 05 | 05.88 | 95 | 80.50 | 25 | 100 | **125** |
| **العينة "ب"** | 80 | 94.11 | 23 | 19.49 | 00 | 00 | **98** |
| **المجموع** | 85 | 100 | 118 | 100 | 25 | 100 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يتبين لما من خلال الجدول رقم 14 أن 80 % من آباء مبحوثي العينة أ لا يمارسون العمل الزراعي و 20 % منهم لم يمارسوا العمل الزراعي قط، بينما 81.63 % من آباء مبحوثي العينة ب يمارسون العمل الزراعي حاليا و 23.46 % فقط لا يمارسون في حين لا يوجد أي والد لم يمارس العمل الزراعي في السابق.

إن هذا يؤكد بشكل قطعي مدى ارتباط مهنة الابن بمهنة الوالد، و كيف تؤثر عملية التنشئة الإجتماعية من خلال عملتي الاستبطان و المحاكاة في تكوين رؤية الشاب المهنية.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 15: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب نوع النشاط الزراعي الذي يمارسه الوالد.**

| نوع العينة | نوع النشاط الذي مارسه الوالد | | | | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | زراعة الأشجار المثمرة و الكروم | | زراعة الحبوب و الأعلاف | | تربية الدواجن | | تربية المواشي (الأبقار و الأغنام) | | نشاط زراعي متنوع | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 00 | 00 | 00 | 00 | 05 | 12.50 | 00 | 00 | 00 | 00 | **125** |
| **العينة "ب"** | 17 | 100 | 00 | 00 | 35 | 87.50 | 31 | 100 | 15 | 100 | **98** |
| **المجموع** | 17 | 100 | 00 | 100 | 40 | 100 | 66 | 100 | 15 | 100 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن ممارسة الوالد للنشاط الزراعي يلعب دورا حاسما في عملية تنشئة الابن، كما أن مهن الأب بصفة عامة تترك بصماتها على الأبناء، و هذا المؤشر يوضح نوع النشاط الزراعي الذي يمارسه أو أمارسه الوالد. فاختلاف الأنشطة الزراعية يعني اختلاف في المداخيل و طريقة العمل و نوع العلاقات الاجتماعية.

يتبين من الجدول رقم 08 أن آباء مبحوثي العينة أ لا يمارس أي منهم النشاط الزراعي، بينما آباء العينة يمارسون نفس النشاط الذي صرخ أبناؤهم أنهم يمارسوه.

و هذا يدلنا كذلك إلى مدى التطابق بين مهنة الآباء و الأبناء في الأسرة الريفية التي لا تزال تعتمد على النشاط الزراعي كمصدر أساسي للرزق.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

## المبحث الثالث: علاقة تغير القيم الثقافية بالعزوف:

يكتسب الشاب قيمه الثقافية خلال مراحل تنشئته الاجتماعية المختلفة بدء من الأسرة مرورا بالمحيط و المجال العمراني الذي يقيم فيه مرورا بمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تلقى فيها تنشئته الأساسية.

**جدول رقم 16 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب نوع المسكن.**

| نوع العينة | نوع المسكن | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | فيلا | | حوش | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 109 | 87.20 | 93 | 97.98 | **125** |
| **العينة "ب"** | 06 | 12.80 | 05 | 02.10 | **98** |
| **المجموع** | 125 | 100.00 | 98 | 100.00 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن من أهم مظاهر التغير الاجتماعي في الريف هو تغير نمط المسكن، فالمسكن التقليدي أو ما يعرف بالحوش يتميز بخصائص معمارية قائمة على علاقات اجتماعية بسيطة، إذ يتكون من عدة غرف و مطبخ و مربض للحيوانات الأليفة (أغنام، أبقر، دواجن، أرانب...) تطل كلها على بهو يتوسط المسكن و تسكن كل غرفة أسرة مكونة من الأب و الأم و أبنائهما، و يكون الجد في الغالب هو رب العائلة و تعود إليه جميع القرارات ذات الأهمية بالنسبة للجميع. إذن فالمسكن التقليدي هو من أهم مميزات الأسرة الموسعة التقليدية، و تشير المعطيات الإحصائية حول السكن بالجزائر بصفة عامة إلى أن المسكن التقليدي "الحوش" قد

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

أصبح نادر الوجود و هذا للانتشار الواسع لنمط السكن الحديث في المناطق الريفية المعزولة لا سيما في السنوات الخمس السابقة إذ كثفت وزارة السكن بالتنسيق مع الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية برنامجا مكثفا استفاد منه غالبية سكان الريف من سكنات فردية "فيلا".

يبدو واضحا من خلال الجدول أن الغالبية القصوى من الأسر في كلتا العينتين التجريبية و الضابطة يقيمون في مساكن حديثة أي فيلا و هذا بـ 95.20 % و 94.84 % على التوالي.

**جدول رقم 17 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب تغيير مكان الإقامة نحو الوسط الحضري خلال الأزمة الأمنية.**

| نوع العينة | تغيير مكان الاقامة | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | غير مكان الإقامة | | لم يغير | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 73 | 58.40 | 52 | 53.06 | **125** |
| **العينة "ب"** | 51 | 41.60 | 47 | 46.93 | **98** |
| **المجموع** | 125 | 100.00 | 98 | 100.00 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن الأزمة الأمنية التي شهدتها المنطقة خلال سنوات التسعينات أدت إلى نزوح جماعي للأسر المقيمة في المنطقة، حيث هاجرت غالبية الأسر باتجاه بلدية المدية و سكنت عند الأهل أو اكترت منازل أو شراء سكنات و الاستقرار بالمدينة.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

يمكن الجزم أن السكان بصفة عامة لم يشهدوا مثل هذا النزوح الجماعي من قبل، لقد تركت هذه الأسر مصدر رزقها المتمثل أساسا في الزراعة مما شكل لها أزمة حقيقية ما أدى بأفرادها إلى امتهان أنشطة تضمن لها دخلا لسد حاجياتها الغذائية على الأقل، كما أن السكان اكتسبوا قيما و عادات استهلاكية غير تلك التي كانت معروفة لديهم سابقا، ما أثر في قيمهم و تصوراتهم بشكل حتمي.

يبدو من خلال الجدول رقم 17 أن الأسر عرفت نزوحا نحو المنطقة الحضرية تقريبا بنفس النسبة في كلتا العينتين، و هذا ما يفسر بطبيعة الدافع للنزوح و هو الخوف من التصفيات الجسدية المباشرة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة.

**جدول رقم 18: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المدة المقضية في الوسط الحضري.**

| نوع العينة | المستوى الدراسي للوالد | | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أقل من سنة | | من سنة إلى سنتين | | سنتين فأكثر | | لم يغير | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 13 | 34.21 | 39 | 76.47 | 21 | 60.00 | 52 | 52.25 | **125** |
| **العينة "ب"** | 25 | 65.78 | 12 | 23.52 | 14 | 40.00 | 47 | 47.47 | **98** |
| **المجموع** | 38 | 100.00 | 51 | 100.00 | 35 | 100.00 | 99 | 100.00 | **223** |

يبين هذا المؤشر المدة التي قضاها المبحوث في الوسط الحضري أثناء الأزمة الأمنية و يتبين من الجدول رقم 18 أن المبحوثين في كلا العينتين الذين غيروا مكان إقامتهم قد قضوا تقريبا نفس المدة، و هذا بتسجيل 74.64 % من أفراد العينة أ قضوا أكثر من سنتين في الوسط الحضري مقابل 73.97 % في العينة ب.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 19 :التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الاشتغال بالزراعة قبل سن 16.**

| نوع العينة | الاشتغال بالزراعة قبل 16 سنة | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | اشتغل | | لم يشتغل | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 93 | 48.69 | 32 | 100 | **125** |
| **العينة "ب"** | 98 | 51.30 | 00 | 00 | **98** |
| **المجموع** | 191 | 100.00 | 32 | 100.00 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن الاشتغال قبل سن السادسة عشر[2] ، يغرس خصائص و مميزات نوع العمل في الطفل، فالعمل في سن مبكرة يكسب خبرات و تجارب تحدد و توجه طموح هذا الطفل.

يبدو لنا من خلال الجدول رقم 04 أن نسبة جميع مبحوثي العينة الضابطة مارسوا العمل الزراعي قبل سن السادسة عشرة في مقابل 74.40 من أفراد العينة التجريبية.

و يبين الجدول رقم 19 أن 71 % من أفراد العينة أ الذين اشتغلوا قبل سن 16 اشتغلوا عند الغير بمقابل مادي في مقابل 52.04 % من أفراد العينة ب اشتغلوا لمساعدة الأسرة في عملية الإنتاج أي أنهم لم يتلقوا أجرا ماديا مقابل عملهم.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

[2]القانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل.

**جدول رقم 20 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مكان التمدرس بالمتوسط أو الثانوي.**

| نوع العينة | مكان التمدرس | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وسط المدية | | الغزاغزة | | بدون مستوى أو مستوى ابتدئي فقط | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 48 | 73.84 | 40 | 48.78 | 37 | 48.68 | **125** |
| **العينة "ب"** | 17 | 26.15 | 42 | 51.21 | 39 | 51.31 | **98** |
| **المجموع** | 65 | 100 | 82 | 100 | 76 | 100 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن الوسط البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي يقضي فيه الإنسان مر حلة هامة من مراحل تنشئته الاجتماعية وهي مرحلة التمدرس، يغرس فيه القيم السائدة، فاختلاف هذا الوسط من ريفي إلى حضري أو من حي شعبي إلى مدينة كبيرة نجده ينعكس على سكانه من خلال قيمهم و عاداتهم و سلوكهم و تصوراتهم.

و يشير الجدول رقم 20 إلى وسطين مختلفين قضى فيهما المبحوثين في العينتين جزءا هاما من حياتهم و هي فترة تمدرسهم في مرحلة التعليم المتوسط أو الثانوي ففي هذه المرحلة من العمر ينتقل الطفل من الطفولة إلى المراهقة ثم إلى مرحلة الشباب، و يمثل وسط مدينة المدية مجالا حضريا من كل جوانبه الفيزيائية و القيمية كما يمثل حي الغزاغزة مجالا ريفيا من كل جوانبه الفيزيائية و القيمية كذلك خصوصا في فترة قبل التسعينات، أي الفترة التي اتسم فيها عالم الريف بنوع من الاستقرار النسبي.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

و يبين الجدول أن 38.40 % من مبحوثي العينة أ قد قضوا فترة تعليمهم وسط مدينة المدية بينما نجد 17.34 % فقط من مبحوثي العينة ب قضوا فترة تعليمهم بوسط المدية. إن هذه النسب تفسر مدى تأثير الوسط على القيم المكتسبة و التي بدورها تصنع التصور و الرؤية للشاب.

**جدول رقم 21 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الإقامة بالمؤسسات التربوية.**

| نوع العينة | الاقامة بالمؤسسات التربوية | | | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اقام | | لم يقم | | بدون مستوى أو مستوى ابتدئي فقط | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 37 | 82.22 | 51 | 50.00 | 37 | 48.68 | **125** |
| **العينة "ب"** | 08 | 17.77 | 51 | 50.00 | 39 | 51.31 | **98** |
| **المجموع** | 45 | 100 | 102 | 100 | 76 | 100 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يعزز المؤشر الإقامة في المؤسسات التربوية مؤشر وسط التمدرس، فالإقامة في المؤسسة التربوية سواء بصفة داخلية أو نصف داخلية تغرس قيما معينة في الطفل نتيجة للاحتكاك المباشر بالوسط و الابتعاد عن الأسرة.

و يبدوا واضحا من خلال الجدول رقم 21 أن نسبة أفراد العينة أ الذين أقاموا في المؤسسة التربوية أكبر من نظيرتها في العينة ب و هذا بـ 82.22 % و 17.77 % على التوالي.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 22 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب التأهيل المهني.**

| نوع العينة | التاهيل العلمي | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | شهادة مهنية | | شهادة جامعية | | لا يملك شهادة | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 67 | 84.81 | 20 | 86.95 | 38 | 31.40 | **125** |
| **العينة "ب"** | 12 | 15.18 | 03 | 13.14 | 83 | 68.59 | **98** |
| **المجموع** | 79 | 100 | 23 | 100 | 121 | 100 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يتبين من الجدول رقم 22 أن 84.81 % ممن يملكون شهادة مهنية ينتمون للعينة أ في مقابل 15.18% في العينة ب و 86.95 % من يملكون شهادة جامعية لا يمارسون العمل الزراعي في مقابل 13.14 % يمارسون، و هذا ما يعزز أكثر فرضية القيم المكتسبة هي النقطة المحورية في تحديد اتجاهات لشاب نحو المهن الممارسة.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة.**

**جدول رقم 23 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المحفز لاختيار المهنة.**

| نوع العينة | المحفز لاختيار المهنة | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | الوالدين | | الاصدقاء | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 117 | 56.25 | 08 | 53.33 | **125** |
| **العينة "ب"** | 91 | 43.75 | 07 | 46.66 | **98** |
| **المجموع** | 208 | 100.00 | 15 | 100.00 | **223** |

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 23 أن المحفز لاختيار المهنة كان دائما الوالدين و هذا في كلتا العينتين، و هذا ما يدل على مدى تأثر المبحوثين برؤية أوليائهم لمستقبلهم المهني، حيث صرح مبحوث يمارس تربية الابقار و متحصل على شهادة جامعية ان ممارسته لهذا النشاط يعود بالدرجة الاولى لحرص والده على ذلك "الشيخ وصاني من الصغر على البقر و الحمد لله ربحت صحتي و مالي".

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 24 : التوزيع النسبي لالمبحوثين حسب نظرة المجتمع للعمل الزراعي:**

| نوع العينة | نظرة المجتمع للعمل الزراعي | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | نظرة إيجابية | | نظرة سلبية | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 76 | 47.79 | 49 | 76.56 | **125** |
| **العينة "ب"** | 83 | 52.20 | 15 | 23.43 | **98** |
| **المجموع** | 159 | 100.00 | 64 | 100.00 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

تلعب النظرة الاجتماعية للمهنة دورا بارزا في اختيارها من طرف الشباب، وحاولنا من خلال هذا المؤشر الاطلاع على تصور الشاب المبحوث حول نظرة المجتمع للنشاط الزراعي، وكانت الاراء المعبر عنها متباينة حسب الممارسة عدمها حيث كانت غابيتها تحمل تصورا اجابيا

و يبين الجدول اعلاه أن 71.30 % من المبحوثين يتصورون ان المجتمع ياخذ نظرة اجابية حول النشاط الزراعي بصفة عامة باعتباره عملا مستقلا معفى من الضرائب يتميز بالحرية، في حين نجد ان 52.20 % من المبحوثين الذين يرون ان المجتمع له نظرة اجابية حول العمل الزراعي هم ممارسين للزراعة..

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

## الاستنتاج الجزئي الأول

نستخلص من تحليل نتائج الفرضية الأولى المتعلقة بتغير شكل و نمط الأسرة الريفية الزراعية و انتشار القيم الحضرية في الوسط الريفي أن المتغيرات التالية يمكن اعتبارها مستقلة و تؤثر في ظاهرة العزوف عن العمل الزراعي لدى الشباب الريفي المنتمي للعائلة الزراعية:

### 1. تغير شكل و وظيفة الأسرة:

إن العلاقة القائمة بين أفراد الأسرة الزراعية الريفية التقليدية مبنية على روح التضامن لأجل تحقيق منتوج زراعي يضمن العيش لجميع الأفراد، فيتعاونون جميعا في عملية الإنتاج من دون استثناء و لكل فرد دور محدد في العملية الإنتاجية، إن تغير شكل و حجم و وظيفة الأسرة من الشكل الموسع إلى النواتي أو الزواجي و تقلص عدد أفرادها و تغير وظيفتها الإقتصادية من الإنتاج إلى الاستهلاك يؤثر بشكل مباشر في عزوف الشباب عن العمل الزراعي من حيث تنشئتهم داخل الأسرة التي لم تعد تؤهلهم لممارسة العمل الزراعي.

### انتشار القيم الحضرية:

إن انتشار القيم الحضرية بفعل ارتفاع المستوى التعليمي لدى الجنسين و التوسع الحضري الذي يوفر مناصب عمل خارج الزراعة و تغير نمط المسكن و بالتالي المجال الفيزيائي من جهة، و من جهة أخرى انتشار وسائل الاتصال المختلفة. يؤثر بدوره و بشكل تفاعلي مع المتغيرات السابقة في ظاهرة العزوف إذ مازال العمل الزراعي في إطاره التقليدي و لم يخضع للتقسيم الاجتماعي الذي يتلاءم مع هذه القيم الحضرية.

# الفصل الخامس: طبيعة و خصائص النشاط الزراعي
# و العزوف عن النشاط الزراعي

يتناول الفصل السابع تحليل نتائج الفرضية الثانية الخاصة بالعقار الفلاحي و عوامل الإنتاج الزراعي و علاقتهما بعزوف الشباب عن النشاط الزراعي، و احتوى الفصل على 3 مباحث تتمثل في

**المبحث الاول: علاقة العزوف بالظروف الاقتصادية و الإنتاجية للعمل الزراعي**

**المبحث الثاني: التسيير المالي للمزرعة و تسويق المنتوج**

**المبحث الثالث: طبيعة العلاقة مع الهيآت الإدارية**

## علاقة العزوف بالظروف الإقتصادية و الإنتاجية للعمل الزراعي:

يتطرق هذا المبحث إلى العلاقة بين العزوف و الخصائص المميزة للنشاط الزراعي من حيث العوامل الاقتصادية كالتمويل و التسويق

**جدول رقم 25: التوزيع النسبي المبحوثين حسب ملكية الأسرة لمستثمرة زراعية.**

| نوع العينة | ملكية الاسرة لمستثمرة زراعية | | | | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| | تملك | | لا تملك | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 65 | 42.20 | 60 | 86.95 | **125** |
| **العينة "ب"** | 89 | 57.79 | 09 | 13.04 | **98** |
| **المجموع** | 154 | 100.00 | 69 | 100.00 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن من أهم خصائص الأسرة الريفية هو ممارستها للنشاط الزراعي الذي يتطلب على الأقل وسائل إنتاج تتمثل أساسا في الأرض أو مباني للاستغلال الحيواني كالأبقار و الأغنام أو الدواجن و هو ما يعني اصطلاحا مستثمرة زراعية، إلا أن ما عرفته الأسرة الجزائرية الريفية من تغيرات جمة خاصة فيما يتعلق بالملكية العقارية نظرا لتشتتها بفعل انتقالها عبر الميراث من جهة و بفعل تعقيدات الإجراءات القانونية من جهة أخرى، قد جعل امتلاك مستثمرة زراعية من الصعوبة بمكان.

كما أن العمل الزراعي بشكل عام يتطلب وسائل إنتاج أكثر من غيره من النشاطات الإقتصادية الأخرى و هذا مهما كان نوعه.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

و يتبين من الجدول رقم 25 أن نسبة أفراد العينة ب الذين تملك أسرهم مستثمرة زراعية أكبر من نظرائهم في العينة أ أي 57.79 % في العينة أ ، و هذا ما يؤكد أن إمكانية الحصول وسائل الإنتاج تعتبر حافزا هاما للنشاط الزراعي.

**جدول رقم 26: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المسافة بين المستثمرة و مكان الإقامة.**

| نوع العينة | المسافة بين المستثمرة و مكان الإقامة | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بمكان الإقامة | | من 01 إلى 03كم | | 03 كم فأكثر | | |
| | تك | (%) | تك | (%) | تك | (%) | |
| **العينة "أ"[1]** | 43 | 43.00 | 11 | 32.35 | 11 | 55.00 | **125** |
| **العينة "ب"** | 57 | 57.00 | 23 | 67.64 | 09 | 45.00 | **98** |
| **المجموع** | 100 | 100 | 34 | 100 | 20 | 100 | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن من أهم خصائص العمل الزراعي كذلك ارتباطه بالأرض ما يعني ضرورة التواجد في مكان العمل لوقت طويل نسبيا، و مكان العمل قد يبعد عن مكان الإقامة لعدة كيلومترات و قد يتواجد في منطقة معزولة عن السكان و المرافق العامة كالطريق المعبدة أو الصالحة لسير السيارات. و هذا ما وقوع المستثمرة قرب مكان الإقامة يعتبر محفزا كذلك للاستثمار الزراعي.

يبين الجدول رقم 26 أن أفراد العينة ب الذين تقع المستثمرة التي ينشطون بها بمقر إقامتهم تبلغ نسبتهم 57.00 % في مقابل 43.00 من أفراد العينة أ الذين صرحوا أنهم يقيمون بجوار مستثمرتهم العائلية، و يبدو أن النسب متقاربة و لا تدلنا على فرق يمكن أن يفسر أثر المؤشر.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**.

**جدول رقم 27: توزيع المبحوثين حسب أصل ملكية المستثمرة.**

| العينة "أ[1]" | | | العينة "ب" | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **أصل الملكية** | التكرار | (%) | التكرار | (%) | **المجموع** |
| مستثمرة فلاحية فردية (EAI) | 09 | 07.20 | 27 | 27.55 | 36 |
| مستثمرة فلاحية جماعية(EAC) | 06 | 04.80 | 35 | 35.71 | 41 |
| مستثمرة فلاحية عائلية | 35 | 28.00 | 14 | 14.28 | 49 |
| ملكية عائلية خاصة غير مقسمة | 15 | 12.00 | 10 | 10.36 | 25 |
| كراء | 00 | 00 | 11 | 11.46 | 00 |
| لا تملك | 60 | 48.00 | 00 | 00 | 60 |
| **المجموع** | **125** | **100** | **98** | **100** | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن من بين أهم عراقيل الاستثمار الزراعي هو العقار و هو أهم وسيلة إنتاج، و يمثل الأرض الصالحة للزراعة و التي تعود ملكيتها إما للقطاع العام أي تابعة لأملاك الدولة أو للقطاع الخاص و تكون تابعة لأفراد بعينهم أي أملاك مسماة أو عائلية تنتظر التقسيم أو عائلية مشتركة، و تنقسم الأرض التابعة للدولة إلى ثلاث أصناف.

كما أن المستثمرات ذات الأصل القانوني " مستثمرة فلاحية جماعية أو فردية" تتميز بخصوبة أراضيها و اتساعها النسبي و قلة وعورتها مقارنة بغيرها من المستثمرات.

و تشير نتائج الجدول رقم 27 إلى أن أكثر من 60 % مستثمرات العينة ب أصلها القانوني "مستثمرة فلاحية جماعية أو فردية"، في مقابل 13 % في العينة أ، أي أن 60 % من أفراد العينة ب ينشطون في مستثمرات ذات أرض تتميز بخصوبة جيدة و قليلة الوعورة مع مساحة كبيرة. و هذا بحد ذاته يعتبرا محفزا على النشاط الزراعي.

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 28: توزيع المبحوثين حسب مساحة الأرض الصالحة للزراعة في المستثمرة.**

| العينة "أ[1]" | | | العينة "ب" | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **المساحة** | التكرار | (%) | التكرار | (%) | **المجموع** |
| أقل من هكتار | 35 | 28.00 | 07 | 07.14 | 42 |
| 01 – 05 هكتار | 20 | 16.00 | 12 | 12.24 | 32 |
| 05 هكتار فأكثر | 10 | 08.00 | 72 | 74.22 | 82 |
| لا توجد | 60 | 48.00 | 07 | 07.14 | 67 |
| **المجموع** | **125** | **100** | **98** | **100** | **223** |

**التحليل السوسيولوجي:**

تعتبر المساحة الصالحة للزراعة أحد أهم العوامل المحفزة على النشاط و الاستثمار الزراعي، فالأرض ذات التربة الخصبة ترفع من نسبة الإنتاجية و بالتالي زيادة المردودية و الدخل المادي، و هذا حتى في المواسم التي تعرف نقصا في نسب المغياثية.

يشير الجدول رقم 28 إلى أن 74.22 % من أفراد العينة ب تملك أسرهم مستثمرات مساحتها أكثر من 05 هكتارات مقابل 08 % من أفراد العينة أ، و 28 % من أفراد العينة أ تملك أسرهم مستثمرات مساحتها أقل من هكتار مقابل 07.14 % بالنسبة للعينة ب، و هذا ما يدل لا محالة أن لمساحة الزراعية تلعب دورا محفزا للنشاط و الاستثمار الزراعي.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 28: توزيع المبحوثين حسب توفر المستثمرة على مصدر مائي.**

| **توفر المصدر** | العينة "أ[1]" | | | العينة "ب" | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | (%) | التكرار | (%) | **المجموع** |
| تتوفر | 16 | 24.61 | 79 | 88.86 | 95 |
| لا تتوفر | 49 | 75.83 | 10 | 11.23 | 59 |
| **المجموع** | **65** | **100** | **89** | **100** | **154** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يعتبر الماء في الزراعة الجزائرية من أهم عوامل نجاحها إذ يتميز المناخ بتذبذب في التساقط، كما أن فصل الصيف يعرف بحرارته و قلة رطوبته و على المستوى الوطني و من دون استثناء تقريبا، و بالتالي فإن توفر المستثمرة الزراعية على مورد للماء يعتبر في حد ذاته عاملا أساسيا من عوامل نجاحها، إن استعمال المياه لسقي الخضر لا سيما المنتجة في فصب الصيف يزيد من المردودية و يرفع من الربح المادي، كما أن ري الحشيش المخصص كي تستهلكه للأبقار الحلوب يرفع من إنتاجها للحليب بحوالي 20 % يوميا.

يتبين من الجدول رقم 05 أن 75.83% من أفراد العينة أ لا تتوفر مزارع أسرهم على مصدر مائي مقابل 11.23% لأفراد العينة ب، و 88.86% من أفراد العينة ب تشتمل مستثمراتهم على مصدر مائي.

إن هذا التباين يدل على أهمية المياه كمحفز على النشاط و الاستثمار الزراعي.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 29 : توزيع المبحوثين حسب الزراعات المطبقة بالمستثمرة.**

| العينة "أ[1]" | | | العينة "ب" | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الزراعة المطبقة "السائدة"** | التكرار | (%) | التكرار | (%) | |
| أشجار مثمرة و كروم | 24 | 36.92 | 14 | 16.26 | 38 |
| المحاصيل العلفية و الحبوب | 14 | 21.53 | 21 | 23.59 | 35 |
| الخضر المسقية | 00 | 00 | 27 | 27.12 | 00 |
| زراعة متعددة | 00 | 00 | 24 | 26.96 | 00 |
| أرض بور | 27 | 41.53 | 03 | 03.37 | 30 |
| **المجموع** | **65** | **100** | **89** | **100** | **154** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن اختلاف نوع الزراعة المطبق يعني اختلاف في تكاليف الاستثمار و اختلاف في ظروف الإنتاج و الوقت اللازم لنضوج المنتوج كما هناك اختلاف في الأخطار و بالتالي اختلاف في المردودية و الربح المالي. فمثلا زراعة الأشجار المثمرة تتطلب رأس مال معتبر و تواجه أخطار جمة الطبيعية منها و البشرية كتغير مؤشرات السوق مثلا، عكس زراعة الخضر المسقية التي تتطلب رأس مال يسير و تعرف مردودية جيدة، و لا تتأثر كثيرا بتقلبات السوق.

يشير الجدول رقم 06 إلى أن 36.92 % من أفراد العينة أ تطبق زراعة الأشجار المثمرة أو الكروم بمستثمرات أسرهم، في مقابل 14.26 % من أفراد العينة ب، و 26.96 % من أفراد العينة ب يطبقون زراعة الخضر المسقية مقابل 0 % في العينة أ. يعود ارتفاع نسبة تطبيق زراعة الخضر المسقية في العينة ب إلى توفر مستثمراتها على مصدر للمياه (88.86 % من المستثمرات تتوفر على مصدر للماء)،

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

كما أن تطبيق هذا النوع من الزراعة يوفر هامشا جيدا للربح المالي، و هو ما نجده محفزا للنشاط الزراعي.

**جدول رقم 30 : توزيع المبحوثين حسب من يقوم باستغلال المستثمرة حاليا.**

| العينة "أ[1]" | | |
|---|---|---|
| **من يقوم باستغلال المستثمرة حاليا** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| كراء المستثمرة بمقابل مادي | 24 | 36.92 |
| منح حق الاستغلال دون مقابل | 09 | 13.84 |
| في حالة راكدة | 33 | 50.76 |
| **المجموع** | **65** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يمثل مجموع 65 عدد المبحوثين من العينة أ الذين صرحوا أن عائلاتهم تملك مستثمرات زراعية و أنهم لا يستغلونها.

يبين الجدول رقم 07 توزيع مبحوثي العينة أ حسب الوضعية الاستغلالية لمستثمرات عائلاتهم، إذ صرح 50.76 % منهم أنها في حالة راكدة أي غير مستغلة نهائيا، في حين صرح 36.92 % منهم أنها في مستغلة مقابل مادي أي كراء، كما صرح 13.84% منهم أنها تستغل دون مقابل.

نقرأ من هذه الأرقام أنه رغم وجود أهم وسيلة من وسائل الإنتاج و هي الأرض فإنها تبقى غير مستغلة بنسبة 50.76 % و هذا ما يعني خسائر اقتصادية جمة على عدة مستويات.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 31: توزيع المبحوثين حسب سبب عدم استغلال المستثمرة.**

| العينة "أ[1]" | | |
|---|---|---|
| **السبب** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| لا تستطيع التوفيق بين الاستغلال و مهنتك الحالية | 19 | 29.23 |
| لا تملك التمويل الكافي للاستغلال | 26 | 40.00 |
| نقص في الإمكانيات و العتاد الفلاحي اللازم | 00 | 00 |
| نخفاض المردودية و الدخل من النشاط الزراعي بصفة عامة | 10 | 15.38 |
| نقص في الأمن | 00 | 00 |
| اتساع و امتداد الأسرة مما شكل عائقا في حقوق الانتفاع و الاستغلال | 16 | 24.61 |
| **المجموع** | **65** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

من أجل تحديد الأسباب الموضوعية المباشرة لعدم استغلال المستثمرات حددنا هذه الأسباب التي تكررت ملاحظتها، مع أننا ركزنا عند طرح السؤال بتحديد أهم سبب من الأسباب المطروحة.

يتبين من الجدول رقم 08 أن 40 % من المبحوثين صرحوا أنهم لا يملكون التمويل الكافي من أجل النشاط، و 29.23 و 24.61 % منهم صرحوا بأن اتساع و امتداد الأسرة يشكل عائقا يمنعهم من النشاط، و في الأخير رأى 15.38 % من المبحوثين أن انخفاض المردودية و الدخل المادي نتيجة تقلبات الأسعار، سببا يمنعهم من النشاط الزراعي.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 32: توزيع المبحوثين حسب اشتمال المستثمرة على مبان زراعية.**

| العينة "أ[1]" | | |
|---|---|---|
| **المباني** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| الدواجن | 01 | 1.50 |
| الأبقار و الأغنام | 03 | 4.61 |
| لا يوجد | 61 | 93.84 |
| **المجموع** | **65** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن مباني تربية الدواجن أو الأنعام تعتبر كذلك من أهم وسائل الإنتاج الزراعي و تتدرج في إطار العقار غير المنقول، و تكلف مبالغ معتبرة لتشييدها إذن امتلاكها يعني تجاوز عقبة كبيرة في طريق الاستثمار.

و هذا ما تؤكده نتائج الجدول رقم 09 إذ صرح 93.84 من المبحوثين أن مستثمرات أسرهم لا تشتمل على مبان لتربية الدواجن أو الأنعام.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**المبحث الثاني: التسيير المالي للمزرعة و تسويق المنتوج**

**جدول رقم 33: توزيع المبحوثين حسب الرضى على مستوى الإنتاج.**

| العينة"ب[1]" | | |
|---|---|---|
| **الوضعية** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| راضي | 69 | 70.40 |
| غير راضي | 29 | 29.59 |
| **المجموع** | **98** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يتبين من الجدول رقم 10 أن 70.40 % من أفراد العينة الضابطة راضون على مستوى الإنتاج الزراعي من حيث المردودية و الفائدة المالية، مقابل 29.59 % غير راضين.

إن سبب ارتفاع المردودية و الربح المالي يعود لعدة عوامل موضوعية، أهمها نوعية وسائل الإنتاج و طرق الاستغلال و نوع الزراعات المطبقة، لذا نجد أن أفراد العينة الضابطة ينشطون في أحسن المستثمرات من حيث مساحتها و خصوبتها و يطبقون الزراعات ذات المردودية.

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 34: توزيع المبحوثين حسب تغطية المداخيل لتكاليف الإنتاج.**

| العينة"ب[1]" | | |
|---|---|---|
| **الوضعية** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| تغطي | 65 | 66.32 |
| لا تغطي | 33 | 33.67 |
| نوعا ما | 00 | 00 |
| **المجموع** | **98** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يتبين من الجدول 11 أن 66.32 من مبحوثي العينة ب صرحوا أن المداخيل الناتجة عن نشاطهم الزراعي تغطي التكاليف مقابل 33.67 صرحوا بالعكس، و هذا ما يؤكد نجاح أفراد هذه العينة في نشاطهم الزراعي بناء على ما تم ذكره من عوامل أساسية موضوعية لنجاح الاستثمار الزراعي.

و لتفسير استمرار 33 مبحوث في النشاط مع تصريحهم بأن المداخيل لا تغطي تكاليف الإنتاج طرحنا استفسرنا عن مصادر تمويل العجز فكانت الإجابة على الشكل المبين في الجدول رقم 12.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 35: توزيع المبحوثين حسب مصادر تمويل العجز.**

| العينة"ب[1]" | | |
|---|---|---|
| **الوضعية** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| ممارسة نشاط تكميلي (تجارة الخضر و الفواكه) | 15 | 45.45 |
| ممارسة نشاط تكميلي (تجارة الأنعام) | 17 | 51.51 |
| آخر | 01 | 03.03 |
| **المجموع** | **33** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

كما يبدو من نتائج الجدول فإن إجابات المبحوثين المصرحين بعدم تغطية مداخيل نشاطاتهم لتكاليف النتاج حول كيفية تغطية العجز، كانت تجارة المنتوج الزراعي النباتي أو الحيواني، و مبحوث واحد صرح أن يستعين بمنحة والده (منحة مجاهد).

إن ممارسة تجارة المنتوج الفلاحي (تجارة الخضر و الفواكه أو تجارة الأنعام و الدواجن)، تمارس تحت غطاء النشاط الفلاحي، فممارسي هذا النوع من التجارة يصرحون لدى مصالح الضرائب أنهم يمتهنون العمل الزراعي بدليل حيازتهم لبطاقة الفلاح، لكنهم في الواقع يمارسون هذه تجارة و يقومون بتسويقها في الأسواق على أنها من إنتاجهم، و يملك هؤلاء التجار وسائل لنقل المنتوجات و البضائع كالشاحنات.

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 36: توزيع المبحوثين حسب كيفية تسويق المنتوج.**

| العينة"ب[1]" | | |
|---|---|---|
| **الوضعية** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| نقله إلى السوق | 36 | 36.73 |
| في المستثمرة | 47 | 47.15 |
| الحالتين معا | 15 | 15.42 |
| **المجموع** | **98** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن ما يؤرق المنتج بصفة عامة و المنتج الزراعي بصفة خاصة هو بيع المنتوج في أقرب وقت ممكن بعد نضجه أو حصاده أو مرحلة معينة ممن النمو بالنسبة للحيوانات الداجنة. كما يعتبر نقل المنتوج إلى السوق عقبة لمن لا يملك وسيلة نقل، و بيع المنتوج في المستثمرة يعني بيعه في معظم الأحيان بسعر أقل.

و نجد أن 36 % من المبحوثين صرحوا أنهم ينقلون منتوجهم إلى السوق مقابل 47 % يبيعونه في المستثمرة و هذا لعدم ملكيتهم لوسيلة نقل، في صرح 15 % منهم أنهم يسوقون منتوجهم تارة في المستثمرة و تارة في السوق.

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 37: توزيع المبحوثين حسب ملكية وسيلة نقل للسلع.**

| العينة"ب[1]" | | |
|---|---|---|
| **الوضعية** | التكرار | التكرار النسبي (%) |
| يملك | 34 | 34.15 |
| لا يملك | 64 | 64.85 |
| **المجموع** | **98** | **100** |

**التحليل السوسيولوجي:**

يتبين من الجدول رقم 16 أن 34 % من المبحوثين في العينة الضابطة يملكون وسيلة للنقل و هو ما تطابق مع ما صرحوا في الجدول رقم 15، و هو ما يشير إلى أهمية وسيلة النقل بالنسبة للنشاط الزراعي.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**المبحث الثالث: طبيعة العلاقة مع الهيآت الإدارية**

**جدول رقم 38 توزيع المبحوثين حسب الانخراط في الغرفة الفلاحية**

| | **العينة "أ[1]"** | | **العينة "ب"** | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | % | التكرار | % | المجموع |
| **منخرط** | **01** | **08.00** | **53** | **54.08** | **54** |
| **غير منخرط** | **124** | **99.20** | **45** | **45.91** | **169** |
| المجموع | **125** | **100** | **98** | **100** | **223** |

يتبين لنا من الجدول أن كل المبحوثين في العينة ب منخرطين في الغرفة الفلاحية و يدفعون حقوق الانتساب سنويا و المقدرة بـ 1000 دج و هذا للاستفادة من بعض المزايا كالسجل التجاري الذي يسمح لهم بنقل البضائع و المنتوجات الفلاحية و الحيوانات من و إلى الأسواق دون التعرض للمساءلة عند الحواجز الأمنية، يصرح أحد المبحوثين أنه يستعمل شاحنته في تجارة الخضر و الفواكه و المواشي خلال المواسم كرمضان و عيد الأضحى مستفيدا من مزايا السجل التجاري المعفى من الضرائب) إضافة إلى الاستفادة من الدعم الدوري المقدم في بعض أنواع الشعب كتربية الأبقار أو النحل.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 39: توزيع المبحوثين حسب الاستفادة من الدعم الفلاحي أو الريفي.**

| العينة "أ[1]" | | العينة "ب" |
|---|---|---|
| **طبيعة الاستفادة** | التكرار | التكرار |
| أشجار مثمرة أو كروم | 05 | 89 |
| بئر | 05 | 89 |
| وسائل و عتاد الري | **05** | **89** |
| قرض | **00** | **10** |
| لم يستفد | **120** | **09** |

**التحليل السوسيولوجي:**

إن الدعم المقدم من طرف الدولة لصالح المزارعين المتوفرة فيهم شروط معينة (مساحة لا تقل عن 03 هكتارات صالحة للزراعة) خلال البرنامج الخاص بدعم و تطوير و ضبط التنمية الريفية (FNRDA)، اشتمل على الأشجار المثمرة و بئر و سائل و عتاد الري بتكفل كلي و قدم جملة واحدة كما قدمت قروض لشراء العتاد الفلاحي كالجرارات.

يتبين من الجدول رقم 39 أن 89 من مبحوثي العينة الضابطة استفادوا من كل ما شمله البرنامج و هم نفس المبحوثين الذين صرحوا أن أسرهم تملك مستثمرات، كما صرح 10 مبحوثين من نفس العينة أنهم استفادوا من قرض لشراء عتاد فلاحي.

بينما صرح 05 فقط من أعضاء العينة التجريبية أن أسرهم استفادت من الدعم.

[1] تمثل العينة "أ" **العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**جدول رقم 40: توزيع المبحوثين حسب سبب عدم الاستفادة من الدعم الفلاحي أو الريفي.**

| العينة "أ[1]" | | | العينة "ب" | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **طبيعة الاستفادة** | التكرار | (%) | التكرار | (%) | **المجموع** |
| عدم وجود عقد ملكية | 35 | 29.16 | 09 | 09.18 | |
| عراقيل بيروقراطية | 02 | 01.16 | 00 | 00 | |
| عدم اهتمام | 83 | 69.16 | 00 | 00 | |
| **المجموع** | **125** | **100** | **09** | **100** | |

**التحليل السوسيولوجي:**

يتبين من خلال الجدول رقم 18 أن 09% من أفراد العينة الضابطة لم يستفيدوا من الدعم الفلاحي و هم نفسهم الذين صرحوا بعدم ملكية أسرهم لمستثمرة زراعية، كما أنهم ينشطون بكراء مساحات لزراعتها أو كراء مبان لتربية الدواجن، و عن سبب عدم استفادتهم أرجعوا ذلك لعدم حيازتهم لعقود ملكية أو كراء و هو سبب موضوعي إذ يعتبر عقد الملكية أو الكراء شرط أساسي للحصول على البطاقة المهنية للفلاح، في المقابل نجد 28 % من أفراد العينة التجريبية صرحوا بعدم وجود عقود الملكية، وصرح صرح 66.40 منهم أنهم لم يهتموا بالحصول على الدعم أي لم يقدموا ملفات و طلبات للمصالح الفلاحية.

[1] تمثل العينة "أ "**العينة التجريبية** و العينة "ب" **العينة الضابطة**

**الاستنتاج الجزئي الثاني:**

يمكننا أن نستنتج من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية أن العزوف عن العمل الزراعي، إضافة إلى متغيرات الفرضية الأولى يرجع أيضا إلى المتغير المستقل المتمثل في **ظروف و عوامل الإنتاج الزراعي**، و يمكن تحديد المتغيرات الفرعية التالية:

**خصائص و مميزات وسائل الإنتاج:**

إن أهم وسيلة إنتاج زراعي في هذه المنطقة تتمثل في الأرض، فالحصول على قطعة أرض ملائمة من حيث المساحة و الخصوبة لاستغلالها يعتبر أكبر عائق يواجه المستثمر الزراعي، و ما يميز هذه الوسيلة هو صعوبة الحصول عليها نظرا لطبيعتها، كما أن عملية كرائها تتطلب طول المدة و هو ما لا يتوفر دائما فلا تتعدى مدة الكراء في أحسن الأحوال 05 سنوات.

و بالرغم ما تم رصده من برامج و مخططات زراعية فإن شريحة هامة من المزارعين لم تتمكن من الاستفادة من تلك البرامج نظرا لعدم امتلاكها لوثائق الملكية، التي تعتبر إلزامية للحصول على البطاقة المهنية للفلاح و التي من خلالها تتم عملية الاستفادة من الدعم.

**ظروف الإنتاج و التسويق:**

تلعب ظروف و عوامل الإنتاج الزراعي دورا حاسما و محوريا في العملية الإنتاجية، كما أن عملية التسويق في حد ذاتها تعتبر مشكلة تضع لها الدول الأوروبية مخططات و برامج مدروسة بعناية لأجل حماية المنتج و المستهلك في نس الوقت.

و مما لمسناه في التحليل فإننا نجد غالبية العازفين عن العمل الزراعي يعانون من مشكل التسويق إذ يجدون صعوبة للوصول إلى الأسواق، أي المستهلك، كما أن الممارسين للعمل الزراعي يعتمدون على إمكانياتهم الذاتية بالوصول إلى الأسواق سواء بالجملة أو بالتجزئة.

# الاستنتاج العام

إن ظاهرة العزوف عن النشاط الزراعي عن الشباب المنتمين للعائلة الزراعية الريفية، يمكن تفسير أسباب حدوثها من خلال تأكيد صدقية الفرضيتين المبنيتين في الدراسة.

إذ ثبت من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى المبنية على أن تغير شكل و نمط **الأسرة الريفية** من شكل الأسرة الموسعة الكبيرة إلى الأسرة النواتية أو الزواجية، و تغير نوع مسكنها من المسكن التقليدي "الحوش" إلى المسكن الفردي الحديث "فيلا"، و انتشار **القيم الفردية** المتمثلة أساسا في الأجر و الدخل المالي الآني للفرد و الاستهلاكانية، و ارتفاع المستو ى التعليمي (خاصة لدى الإناث)، قد نتج عن هذا كله تبني الشباب الريفي قيما اجتماعية قائمة على مبدأ التقسيم الاجتماعي للعمل – تلك القيم السائدة في الوسط الحضري– ، و باعتبار أن العمل الزراعي التقليدي يقوم على روح التضامن و التعاضد بين أفراد الوحدة الإنتاجية الأساسية في الريف و هي الأسرة الزراعية، و باعتبار كذلك أن علاقات الإنتاج التقليدية مبنية كذلك على روح التضامن كالتويزة و التبادل العيني للسلع الإنتاجية، و أن روح التضامن تتلاشى في الوسط الحضري المتسم بالتقسيم الاجتماعي للعمل و القائم اقتصاده على التبادل النقدي الفوري.

فإن عزوف الشباب المنتمي للعائلة الزراعية الريفية التي مارست النشاط الزراعي يخضع للأشكال التالية من المتغيرات المستقلة التالية حسب الفرضية الأولى:

–**الشكل الأول:** شكل و نمط و وظيفة الأسرة باعتبار أنها الوحدة الإنتاجية الأساسية في الريف، و هذا بانتقال شكلها و حجمها من النمط الموسع إلى النمط النواتي أو الزواجي و تغير وظيفتها الاقتصادية من الإنتاج إلى الاستهلاك و بالتالي تغير آليات تنشئتها الاجتماعية لأبنائها.

– **الشكل الثاني:** انتشار القيم الحضرية –القيم القائمة على مبدأ التقسيم الاجتماعي للعمل– بشكل واسع في الوسط الريفي بفعل التوسع الحضري الذي يعني تغير نوع المسكن و ارتفاع المستوى التعليمي لدى الجنسين و توفير مناصب عمل خارج الزراعة و توسع شبكات الطرق من جهة، و من جهة أخرى بفعل الانتشار الواسع لوسائط الإعلام و الاتصال المتعددة (التلفاز الرقمي، النقال، الإنترنت،...) و توفر وسائل المواصلات (النقل الريفي...) التي شجعت عملية الحراك الاجتماعي و الجغرافي، بشكل يدعم الروابط القائمة بين البيئة التي يعيش فيها الفرد و المكان الذي يشتغل فيه.

كما ثبت من تحليل نتائج الفرضية الثانية أن صعوبة الحصول على وسائل الإنتاج الفلاحي المتمثل أساسا في العقار غير المنقول لا سيما الأرض – التي تشكل بحد ذاتها إشكالية عويصة تواجه النشاط الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة –، فطبيعة النشاط الزراعي تتطلب ملكية للأرض تمتد لمدة زمنية على الأقل تتجاوز موسما زراعيا و المحدد بسنة. إن ملكية الأرض بالنسبة للقطاع الخاص نجدها تتقلص من جيل لآخر بفعل التقسيم الناجم عن الميراث، كما أن امتلاكها لشخص طبيعي أو معنوي يعتبر صعبا نسبيا نظرا لارتفاع أسعار العقار و غياب وثائق الملكية في أحيان كثيرة. كما الأراضي التابعة لأملاك الدولة ذات الطبيعة القانونية (مستثمرة فلاحية فردية أو جماعية) تعرف هي الأخرى عقبة لاستغلالها فغالبا ما نجد أبناء المستفيدين (رؤساء هذه المستثمرات الذين بلغ غالبيتهم من السن ما يمنعهم من مواصلة النشاط) يعزفون عن استغلالها نظرا للأسباب السابقة، فيتم تأجير الأراضي لمدة لا تتجاوز السنة لا يستطيع خلالها المستثمرون تحسين وضعيتهم الاقتصادية نظرا لقصر المدة.

إن ما يميز به النشاط الزراعي عن غيره من النشاطات الإقتصادية الأخرى، هو ارتباط مردوديته بالعوامل المناخية و البيئية، و تعرض إنتاجه للأخطار و الجوائح المختلفة و المتنوعة الطبيعية و البشرية، قد جعله يبقى في آخر اهتمامات الشباب الباحثين عن عمل يضمن دخلا يكون على الأقل مضمونا بغض النظر عن قيمته.

# الخاتمة

إن أهمية الإنتاج الزراعي لم تعد تقتصر على الأمن الغذائي و الإقتصادي فقط، بل تتعداه إلى أبعاد تبدو أكثر أهمية و خطورة، فالمنتوج الزراعي المحلي فضلا عن كونه يتمتع بخصائص غذائية و بيولوجية معينة تتناسب و تتلاءم مع المحيط الطبيعي و المناخ، مما يؤثر حتما على المستهلك، فإن طريقة زراعته و معالجته اليوم صارت تأخذ في عين الإعتبار الجانب الاقتصادي البحت و هذا خاضع لنظام اقتصاد السوق السائد في المعمورة كلها. و لعل توجه العديد من الهيئات و جمعيات المستهلك في الدول الأوروبية إلى الرجوع للزراعة البيولوجية، خير دليل على ذلك.

إن الزراعة الجزائرية ما تزال تعتبر إلى حد الساعة عذراء –إن صح التعبير– حسب رأي الخبراء فلم تطبق عليها الهندسة الزراعية الحديثة بشكل واسع و منظم، عدى استعمال المبيدات الكيميائية أو البذور الهجينة. و تواجه الزراعة البيولوجية صعوبات عدة تعرقل انطلاقها الحقيقي و الفعلي و لعل أهم هذه العراقيل تتمثل في الجانب البشري أكثر من سواه، و في ظل التحولات العالمية و التحديات التي تواجه البشرية فيما يتعلق بالغذاء من جهة و التغيرات المناخية من جهة أخرى، فإنه صار من الواجب حقا إعادة النظر في بناء السياسات بما يتناسب مع التحديات الداخلية و الخارجية سواء تعلق الأمر بالجانب البشري أو الطبيعي.

إن الزراعة الجزائرية ترتبط بثلاثة عوامل أساسية و هي العامل البشري و العامل الاقتصادي و العامل الطبيعي، و لعل العامل الأكثر أهمية هو العامل البشري من حيث تفاعله مع بقية العوامل، إذ تتأثر تفاعليا مع كل ما يقوم به الإنسان من نشاطات و ما يميزه من خصائص ثقافية، و بالتالي فإن أي سياسة لا بد لها من مر اعاة الجانب البشري بجميع جوانبه المجتمعية دون استثناء، و في نفس الوقت الاستفادة القصوى من التجارب التي خاضتها باقي المجتمعات–خاصة القريبة– فيما يتعلق بالتنمية الزراعية على جميع الأصعدة المرتبطة بها لا سيما البشرية.

# قائمة البيبليوغرافيا

## 1. المراجع باللغة العربية

### 1.1 الكتب باللغة العربية:


1. إبراهيم لطفي طلعت: **مبادئ علم الاجتماع** ، الرياض، مؤسسة الأنوار، 1971.
2. إبراهيمي عبد الحميد: **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
3. أبو طاحون عدلي: **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
4. الأزرق مغنية: **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة: حصير كرم ط1، مؤسسة الأبحاث العربية.
5. الأشرم محمود: **محاضرات في المجتمع الريفي**، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 1976.
6. البر نشاوي عبد السيد: **تنظيم الأسرة اقتصاديا، اجتماعيا، دينيا، و طرق تنظيم النسل**، مصر، دار الفكر العربي.
7. التجيحي محمد لبيب: الأسس **الاجتماعية للتربية**، بيروت دار النهضة العربية،1981.
8. الجوهري محمد و علياء شكري: **علم الاجتماع الريفي و الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1980.
9. الخولي سناء: **الأسرة و الحياة العائلية**، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية.
10. الرياشي سليمان و آخرون: **الأزمة الجزائرية الخلفيات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
11. السمالوطي نبيل: **علم اجتماع التنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
12. السويدي محمد: **علم الاجتماع الثقافي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996.
13. السويدي محمد: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
14. السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1981.

15. العربي فوزي رضوان: **أنماط التجمعات في الوطن العربي**، اتحاد الجامعات العربية، ط1، 1985.
16. المدني أحمد توفيق: **كتاب الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1984.
17. المسلماني مصطفى: **الزواج و الأسرة** ، القاهرة، المكتبة الفخرية، 1977.
18. أمارتيا صن: **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال، الكويت : مطابع السياسة، 2004.
19. أنجرس موريس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
20. آيت عمارة حامد وآخرون: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
21. بعلبكي أحمد: **المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر**، ط1، بيروت، منشورات عويدات، 1985.
22. بن آشنهو عبد اللطيف: **تكون التخلف في الجزائر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1976.
23. بن نعمان أحمد: **سمات الشخصية الجزائرية، من منظور الأتثربولوجية النفسية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
24. بهلول حسن: **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1984.
25. بهلول حسن: **القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع**، 1976.
26. بهلول حسن: **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 1.
27. بوتفنوشت مصطفى: العائلة **الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984.
28. ترآي رابح: **أصول التربية و التعليم، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة1، 1982.
29. ثابت عبد الرحمان وجمال الدين محمد: **السلوك التنظيمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
30. جندي عبد الله أيوب : **الاستيطان الفرنسي في الجزائر**

31. جورج غورفيتش: **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، ترجمة د خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، ط1، 1981.
32. دليو فضيل، علي غربي و آخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة 1999.
33. رفلة فيليب: **جمهورية الجزائر** القاهر ة، مكتبة الانجلو المصرية، 1966
34. شارل روبير اجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، بيروت، منشورات عويدات،1976.
35. شريل آمال موريس: **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، ط 1 بيروت، دار الجيل، 1998 .
36. شهلا جورج و آخرون: **الوعي التربوي و مستقبل البلاد العربية**، بيروت دار العلم للملايين، ط 4، 1978.
37. صالح محمد أبو جادو: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 1، الأردن، 1998.
38. صايغ يوسف عبد الله: **اقتصاديات العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1984.
39. صفوح الأخرس محمد: **علم اجتماع العائلة**، بيروت مطبعة طبرية، 1990.
40. صوالحة محمد أحمد و حوامدة مصطفى محمود: **أساسيات التنشئة الاجتماعية للطفولة**، عمان الأردن، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 1991.
41. طلبة مصطفى آمال و آخرون: **البيئة و التنمية**، القاهرة: مركز دراسات و استثمارات الإدارة لعامة، 1999.
42. طه عبد الحليم رضوان: **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، مصر : المكتبة الأنجلو مصرية، 1998.
43. عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، الكويت، 1981.
44. عبد الرحمن بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 2000.
45. عبد الرزاق جلبي: **دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

46. عبد الله الرشدان : **علم اجتماع التربية**، دار الشرق للنشر و التوزيع، الأردن، 1999
47. علي مانع،**جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر ة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
48. محسن عبد الحميد توفيق و آخرون: **التنمية المتواصلة و البيئة في الوطن العربي**، تونس المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم،1992.
49. محسن عبد الحميد وآخرون: **التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي**، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992.
50. محمد عاطف غيث و آخرون: **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية.
51. محمود حسن: **رعاية الأسرة**، الإسكندرية دار الكتب الجامعية، 1977.
52. مريبعي السعيد: **التغيرات السكانية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
53. معتوق فريديريك: **معجم العلوم الاجتماعية**، لبنان، أكاديميا ، طبعة 1، 1993.
54. موريس اسعد و آمال حنا: **موسوعة بلدان العالم**، بيروت، دار الفكر العربي، 1999.
55. نوري خليل البرازي: **الجغرافية الزراعية**، سنة 1980.
56. هني أحمد: **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
57. وز ان صلاح: **تنمية الزراعة العربية الواقع و الممكن**، ط 1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 .
58. وصفي عاطف: **الثقافة و الشخصية**، بيروت دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1981.
59. وطبان عبد العزيز : **الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985**، ط1، الجزائر، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1992.
60. وطفة علي أسعد: **علم الاجتماع التربوي**، دمشق، 1993.

**2.1 رسائل ماجستير:**

61. الطوباسي فواز: **أطوار التنشئة الوالدية و علاقتها بمركز الضبط عند طلبة كليات المجتمع في مدينة أربد** رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة اليرموك، 1994

62. صبيحة بخوش: **السياسات الزراعية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقلال الغذائي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1991.

**63.** محي الدين حمداني: **تقييم عملية التنمية الفلاحية بولاية المدية ضمن إستراتجية التنمية المتبعة في الجزائر ( 1989-1990)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 2001.**

**3.1. المجلات العلمية و الدوريات:**

64. إسماعيل بوخاوة و سمراء دومي: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية**،جامعة باتنة، عدد 6،جوان 2002.

65. إسماعيل شعباني،" إشكالية العقار الفلاحي في الأراضي الفلاحية العمومية الجزائرية **Les cahiers du cread**, Algérie, n°49,1999,p7

66. الزبير عروس،" الفقر بالجزائر الظاهرة ،الأسباب ودور جمعيات النوعية الاجتماعي في مواجهته **Les cahiers du CREAD** Algérie, N°61, 2002, pp 84-89

67. بن يوسف بن رقية،" شروط و إجراءات إسقاط حق الانتفاع الدائم في قانون المستثمرات الفلاحية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية** الجزائر، ج 42، العدد 2 ، 2000

68. رابح زبيري، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، **مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة بسكرة،العدد 5،ديسمبر 2003.

69. محمد السويدي و آخرون: **الهجرة الداخلية و التنمية الريفية (ندوة بتونس من 13 إلى 15 ديسمبر 1988)**، الكويت، 1996.

70. محمد غردي: آ**ثار** المديونية **على القطاع الزراعي و أفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2002.

71. مصطفى مرضي : المجتمع لريفي من الاستقلالية إلى التبعية معالم و دلالات، **مجلة إنسانيات**، الجزائر، مجلد 3، عدد 7 جانفي-أفريل، 1999

**2. الوثائق الرسمية:**

**1.2. الجريدة الرسمية:**


72. ج ج د ش: المرسوم رقم –150 المؤرخ في 16 جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق لـ 27 جويلية 1972 م المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار **الجريدة الرسمية:** للعدد 64 الصادرة في 02 رجب 1392 هـ الموافق لـ 11 أوت 1971.

73. ج.ج.د.ش: الأمر رقم .( 71 عدد 97 ) المؤرخ في 20 رمضان عام 1391 هـ الموافق ل 8نوفمبر سنة 1971 م حول الثورة الزراعية، **الجريدة الرسمية**، -(، ا، الصادرة في 12 شوال عام 1391 هـ الموافق ل 30 نوفمبر 1971 .

74. ج ج د ش: المرسوم رقم –150 المؤرخ في 16 جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق لـ 27 جويلية 1972 م المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار **الجريدة الرسمية:** للعدد 80 الصادرة في 17 رمضان 1394 هـ الموافق لـ 04 أكتوبر 1974

75. ج ج د ش: المرسوم رقم 15–165 المؤرخ في 27 ذو الحجة عام 1395 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 1975 م المتضمن القانون الأساسي للتعاون الزراعي **الجريدة الرسمية:** للعدد 01 الصادرة في 30 ذو الحجة 1395 هـ الموافق لـ 2 جانفي 1976

76. ج ج د ش: المرسوم رقم 82–34 المؤرخ في 27 ربيع الأول الموافق لـ 23 جانفي 1982 م المتضمن القانون الأساسي للتعاونيات الزراعيية للخدمات و التموين **الجريدة الرسمية:** للعدد 04 الصادرة في 01 ربيع الثاني 1402 هـ الموافق لـ 26 جانفي 1982

77. ج.ج.د.ش.القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 هـ، الموافق ل 8ديسمبر 1987 ،المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم، **الجريدة الرسمية**، العدد 55 ، الصادرة في 18 ربيع الثاني عام 1408 هـ الموافق لـ .9 ديسمبر 1987 .

78. ج.ج.د.ش.دستور عام 1989 ، الجريدة **الرسمية**، عدد9 ، الصادرة في 23 رجب عام 1409هـ الموافق ل 1 مارس سنة 1989.

79. ج،ج، د ش، الأمر رقم 95–26 المؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1416 هـ الموافق لـ25 سبتمبر سنة 1995 يعدل و يتمم القانون رقم 90-25 لمؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990 المتضمن التوجيه العقاري، **الجريدة الرسمية**، العدد 55 ، الصادر في 2 جمادى الأول عام 1416هـ

80. ج، ج، د، ش المرسوم التنفيذي 92-289 المؤرخ في 6 جويلية عام 1992 م يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية في المساحات الاستصلاحية و كيفية اكتسابها، **الجريدة الرسمية،** عدد 55 الصادر في 18 محرم 1413 هـ الموافق لـ 19 يوليو 1992.

**2.2. المناشير الوزارية:**

81. ج.ج.د.ش، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، جوان2002 .

82. ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الفلاحية**، 2003.

83. ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة، المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** ، 2000.

84. ج.ج.د.ش وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **التشغيل الدائم المهيكل على مستوى المؤسسات و الهيئات العمومية الفلاحية** لسنة2001 ، جويلية2002 .

85. ج ج د ش، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: **التجديد الريفي**، 2006، الجزائر.

## 2. المراجع باللغة الفرنسية

## 2.1 Ouvrages :


86. Abdelkader Yafsah : **La question du pouvoir en Algérie**, Alger, éd Enap, 1999.
87. AGERON Ch Robert : **Histoire de l'Algérie contemporaine,** Paris, 1964.
88. Ali Elkenz et autres, **L' Algérie et la modernité**, Bordeaux; èd codesria, 1989.
89. André Akoun :L'individu **et la société in : Encyclopédie universalis,** France, 1988.
90. Arrus. R et autres, Premiers **éléments pour la discussion des besoins de l'agriculture Algérienne enproduits industriels**, Grenoble, Institut économique et juridique, 1968.
91. Bormans Maurice .Statut **personnel et famille au Maghreb :de 1940 a nos jours** ،Paris ،ED Mouton ،1977.
92. BOUDRIEU Pierre : . **Sociologie de l Algerie** ،Paris :Puf ،7eme ED ،1985.
93. BOUKHOUBZA MOHAMED: **Agro-pastoralism traditionnel en ALGERIE**, OPU, Alger, 1978.
94. Boutefnouchet Mustapha: **La famille Algérienne , évolution et caractéristiques** , Alger,SNED , 1980.
95. Campeau (R) et autres : **Individu et société, introduction à la sociologie,** Montréal, Gaétan Morin, 1993.
96. Capul (J.Y) et Garnier (O) : **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales,** Paris, édition Hatier, 1994.
97. Colin et autres : **initiation aux méthodes quantitaives en sciences humaines**, ed Gaeten morin éditeur, 2 eme ed, Québec Canada, 1995.
98. CLAUDINE CHAULET **: La terre les frères et l'argent strategie familiale et production agricole en algerie de puis 1962**, tome 3, Office des publication universitaire, algerie, 1987.
99. Crozier (Michel), Friedberg (exhart**), l'acteur et le système**, Ed, seuil 2éme édition, paris, 1993.
100. Des Cloîtres Robert et Debzi Larbi : **Système de parenté et structure familiale en Algérie**, Aix-en-provence ( France ) C. A. S.H.A , 1965.

101. DJAFFAR LASBET : **Les 1000 villages socialistes en Algérie**, OPU, Alger, 1984.
102. DJILALI BENAMRANE : **Agriculture et développement en Algérie**, SNED, Alger,1980.
103. DJILALI SARI **: La dépossession des Fellahs**, SNED, Alger.
104. DUBAR Claude : **La socialisation, construction des identités sociales et professionnelle**, Paris, Collin,1991.
105. Durkheim Emile : **De la division du travail social** ، Paris : ed . Algan ،1972.
106. Elhadi Chalabi, **l'Algérie l'état et le droit, 1979-1988**, Paris, éd Arcantère, 1989.
107. Farid Abdouche, **Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie**, Alger , éd, El hikma, 2000
108. Gilles FRREOL et autres **: Dictionnaire de sociologie**, Armand Colin.
109. Goupil (G) et Lusignan (G) : **Apprentissage et enseignement en milieu scolaire**, Québec, édition Gaston Morin, 1993.
110. Grawitz Madeleine **: lexiques des sciences sociales**, Paris, Dalloz, 6 ème ed.
111. Hogue (J),, et autres : **groupes pouvoirs et communication**, Québec, 1989.
112. Houcine Ben Issad, **Algérie restructuration et réformes économique**, Alger, office des publications universitaire, 1994.
113. Khodja Souad: **A . comme Algérienne** , Alger ENAL , 1991.
114. Ledrut Raymond : **sociologie urbain,** presse universitaire de France, Paris, 1973.
115. Megherbi Abdelghani: **La culture et la personnalité dans la société algerienne, de Massinissa a nos jours** , Alger : en , ENAL , 1986.
116. Mohamed Elyes Mesli: **les origines de la crise agricole en Algérie, du cantonnement de 1845 a la nationalisation de 1962**
117. Noureddine Ben Ferhat, **l'Algérie Histoire d'un naufrage**, Alger, éd, Miranoor, 1996.
118. Omar Bessaoud **: travaux sur la politique agricoles et alimentaire de l'Algérie, Politique agraire des années1970** , t1, Alger, institut des sciences économiques, avril 1991.
119. Omar Bessaoud, "**L'agriculture en Algérie, de l'autogestion à l'ajustement 1963-1992.**

120. Omar Bessaoud, et Mohamed Tounsi," **les stratégies agricoles et agro alimentaire de l Algérie et de les défis de l'an 200**4 ", **Options Mediterraneénnes** ,Montpellier, série B, N°14, 1995.
121. P.Beneton : **Histoire de mots culture et civilisation,** Ed, el borhane, Alger, 1992.
122. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad: **Le déracinement**, Ed Minuit, Paris, 1996.
123. Pierre Bourdieu: **célibat et condition paysan,** Etudes rural, 5-6, avril septembre, 1962.
124. REMY Jean et VOYE Liliane : sociologie urbaine, in, Jean Pierre Durant et Robert Weil, **Sociologie contemporaine**, 2è ed, Vigot, 1997.
125. S BADRENI et Autres **: Les politiques agraires en Algérie**, CREA, Alger.
126. Tahar Ben Houria, **l'économie de l'Algérie**, Paris : Presse de Corlet, 1980.
127. Willems (E) : Dictionnaire **de sociologie**, Paris, édition Rivière, 1994.

**2.2 Périodique:**

128. Abdel Madjid Djenane," ajustement structurel et secteur agricole", **les cahiers du cread**, Algérie,N°46,1998.
129. Algérie importation de viande Française", **Revue Afrique agriculture**, France; N°203, avril 1993.
130. Bernard Roux : l' agriculture du Maghreb et partenariat euro méditerranéen" , **l'annuaire de l'Afrique du nord**, Paris, tome 3, 1997.
131. Cherif Ben Guergoura, " Les ruraux l'agriculture et le processus rentier en Algérien, ", **Revue Algérien des sciences politique économiques et juridiques**, Algérie, Vol 3, N° 4, 1992.
132. Foncier agricole." Le gouvernement tranche en faveur du droit de propriété et de location "; **revue Afrique agriculture** , Paris; N°245; février 1997.
133. Mohamed Khiati , "La vulgarisation agricole", **PME Magazine**, Algérie, N°6, septembre 2002.
134. Mourad Boukela, " La restructuration agricole dans l'Algérie des Années 1990 " **; Les cahiers du cread** Algérie ; N°51 ,2000.

135. Omar Bessaoud: le paradigme de l'agriculture coloniale et la modernisation au Maghreb, **les cahiers du CREAD**, N°41 ,1997.
136. Spécial Maghreb**", Revue Afrique agriculture**, France, N°247, avril 1997

## 2.3 Document officiel :

137. R.A.D.P.Ministére de l'agriculture et du développement rural, **Note au walis relative au suivi évaluation des programmes de développement agricole et rural** , Août 2000.

# الملاحق

**جدول رقم 01 تطور ملكية الأوربيين بالجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1951[1]:**

| السنة | المساحة بالهكتار المربع |
|---|---|
| 1850 | 150.000 |
| 1870 | 765.000 |
| 1900 | 1.682.000 |
| 1930 | 2.364.000 |
| 1940 | 2.720.000 |
| 1951 | 2.727.000 |

[1] BOURDIEU Pierre : **Sociologie de l'algérie, p 109.**

صورة لمنطقة الدراسة خلال تساقط الثلوج "جانفي 2009"

صورة لمنطقة الدراسة في فصل الربيع مارس 2009

**أحد الحقول في شهر ماي 2010**

2010/03/30 20:55

**شكل رقم تطور ملكية الأوروبيين بالجزائر من سنة 1830 سنة 1951[2].**

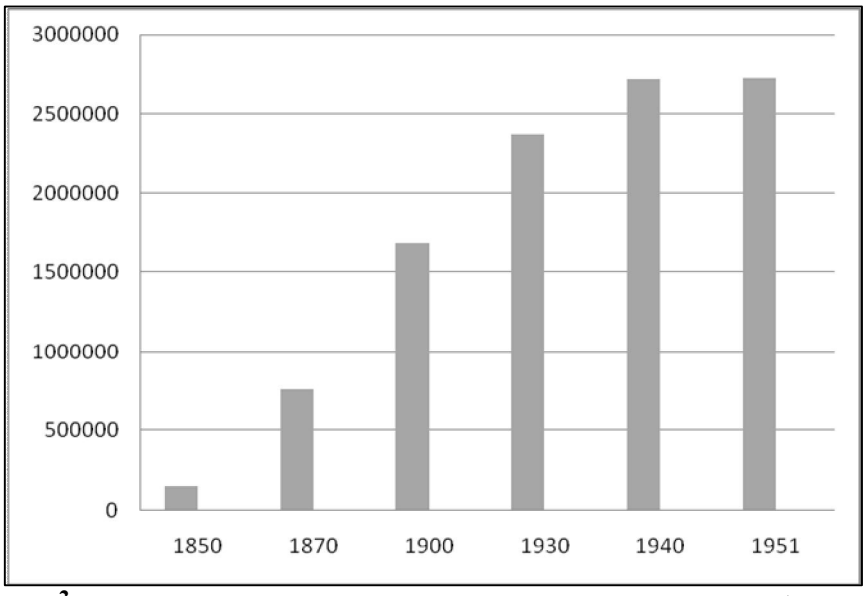


**جدول رقم التركيب الريفي و الحضري لسكان الجزائر بين 1886 و 1959[3]:**

| السنة | جزائريون | | أوروبيون | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | نسبة التحضر % | العدد | نسبة التحضر % |
| **1886** | 3.287.000 | 8.00 | 465.000 | 69.00 |
| **1906** | 4.046.000 | 10.00 | 475.000 | 69.00 |
| **1926** | 4.615.700 | 13.00 | 828.600 | 75.00 |
| **1931** | 5.026.300 | 14.00 | 875.700 | 77.00 |
| **1936** | 5.570.100 | 16.00 | 939.500 | 79.00 |
| **1948** | 6.660.000 | 20.00 | 909.700 | 80.00 |
| **1954** | 7.840.000 | 20.00 | 971.100 | 80.00 |
| **1959** | 8.850.000 | 23.00 | 1.025.000 | 85.00 |

**شكل رقم تطور التركيب السكاني حسب الريف و الحضر بين 1886 و 1966[4]:**

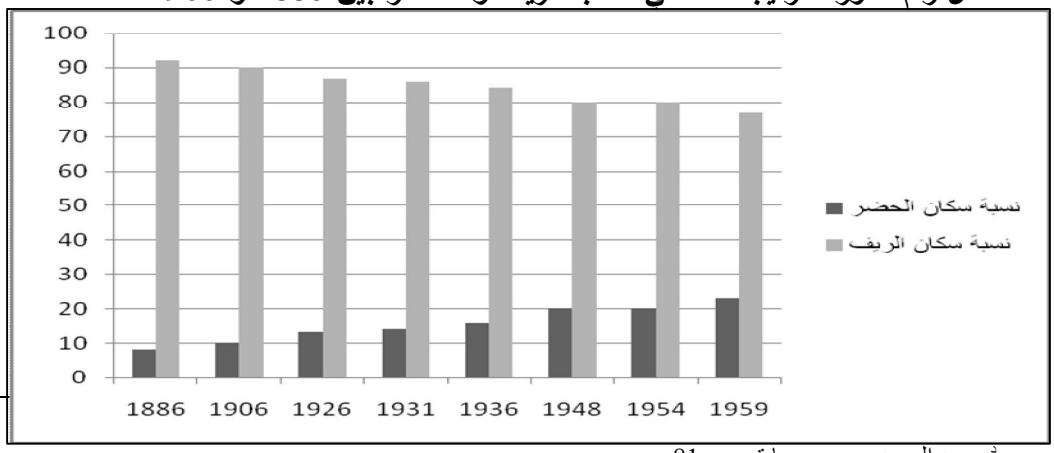


[3] محمد السويدي: مرجع سابق، ص 81.

[4] عمل خاص على الجدول السابق.

**جدول رقم: تصنيف الأقاليم الريفية في الجزائر حسب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية:**

| أصناف الأقاليم | الخصائص | أمثلة نموذجية |
|---|---|---|
| **الأقاليم الريفية الراكدة** | مناطق تفتقر إلى الأمن، بعض الفضاءات السهبية الرعوية، الواحات المتدهورة جدا، المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة جدا. | جبل عوف، الواحات التقليدية بواد ريغ، توات، القورارة، الساورة، المناطق الرعوية بالبيض و النعامة...الخ |
| **الأقاليم الريفية الداخلية** | مناطق الجبال، المناطق الغابية و بعض المناطق الفلاحية الرعوية، المناطق الحدودية، الواحات المعزولة...الخ | سفوح و جبال: الونشريس، التيطري، أوراس النمامشة، جرجرة، جيجل، وخيل، المناطق الرعوية بسعيدة و سيدي بلعباس، و المناطق الحدودية، ببرج باجي مختار و تندوف و سوق أهراس..الخ |
| **أقاليم فلاحية يمكن أن تصبح تنافسية** | فضاءات فلاحية ذات إمكانيات قوية | السهول و الوديان الداخلية في المناطق السهبية، مناطق الاستصلاح، المساحات المسقية...الخ |
| **أقاليم فلاحية محاذية للفضاءات الحضرية** | الفضاءات المحيطة بالمدن و القريبة من التجمعات الحضرية | الأقاليم المحاذية لمدينة الجزائر، البليدة عنابة، وهران، قسنطينة، سطيف، تلمسان...الخ |

N
© 2010 Google
© 2010 Europa Technologies
Image © 2010 GeoEye
©2009 Google
Date des images satellite : 21 août 2009
36°17'40.36" N 2°45'50.56" E élév. 762 m
Altitude 3.94 km

**الاستمارة "أ"**

**بيانات عامة:**

**1.** السن: 15-19 ☐ 20 – 25 ☐ 26 – 30 ☐

**2.** المستوى الدراسي: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

**3.** الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ آخر ☐

**4.** الحالة المهنية: يشتغل ☐ بطال ☐ طالب ☐

**5.** إذا كنت تشتغل حدد القطاع الذي تشتغل فيه:

القطاع الصناعي ☐ قطاع البناء و الأشغال العمومية ☐ قطاع الصناعات التقليدية ☐ قطاع الخدمات ☐

آخر حدد: .....

**المحور الأول: شكل الأسرة و نشاط الوالد:**

**6.** ما هو شكل الأسرة التي تقيم معها الآن؟

أسرة نواتية ☐ أسرة ممتدة ☐ أسرة مركبة ☐

**7.** إذا كانت الأسرة ممتدة أو مركبة فما هو عدد العائلات المقيمة مع الأسرة؟

.....

**8.** من يقوم بمهام رب الأسرة؟

الأب ☐ الأم ☐ الأخ ☐ آخر حدد.....

**9.** كم عدد الإخوة و الأخوات المقيمين في الأسرة؟

الإخوة.....الأخوات.....

**10.** ما هو المستوى الدراسي للوالد؟

بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

**11.** إذا كان الوالد يشتغل فما هو قطاع النشاط الذي يشتغل فيه؟

القطاع الصناعي ☐ قطاع البناء و الأشغال العمومية ☐ قطاع الصناعات التقليدية ☐ قطاع الخدمات ☐

القطاع الزراعي ☐ بطال ☐ متقاعد ☐ ذو منحة ☐ آخر ☐

**12.** هل يمارس أو مارس الوالد نشاطا زراعيا؟

يمارس ☐ لا يمارس ☐ لم يمارس من قبل ☐

**13.** إذا كان يمارس أو مارس حدد النشاط الرئيسي فقط.

زراعة الأشجار المثمرة و الكروم ☐

زراعة الحبوب و الأعلاف ☐

تربية الدواجن ☐

تربية المواشي (الأبقار و الأغنام) ☐

زراعة الخضر المسقية (بحار) ☐

زراعة معاشية متنوعة تضم أكثر من نشاط معين ☐

نشاط آخر حدد: .....

**14.** إذا كان الوالد يمارس نشاطا مهنيا إضافة للنشاط الزراعة فهل كان ذلك بسبب؟

الدخل من النشاط الزراعي لا يكفي حاجيات الاسرة ☐

لفتح علاقات اجتماعية أكثر ☐

آخر حدد: .....

**المحور الثاني: القيم الثقافية:**

**15.** ما نوع المسكن الذي تقيمون فيه حاليا؟

فيلا ☐ حوش ☐ آخر حدد .....

**16.** هل سبق لك و أن غيرت مكان إقامتك؟

نعم ☐ لا ☐

**17.** إذا كان جوابك بنعم، ما هي أسباب هذا التغيير؟

بسبب الأزمة الأمنية ☐

بسبب غياب المرافق الضرورية ☐

أخرى حدد: .....

**18.** إذا كان هذا التغيير من وسط ريفي إلى وسط حضري فما هي المدة التي قضيتها في الوسط الحضري ؟

.....سنة

**19.** كم كان عمرك عندما غيرتم مكان إقامتكم؟

.....سنة

**20.** هل اشتغلت في الزراعة قبل سن 16؟

نعم ☐ لا ☐

**21.** إذا اشتغلت كيف كان ذلك؟

كمساعد للأسرة في عملية الإنتاج الزراعي ☐ عند الغير بمقابل مادي ☐

آخر حدد: .....

**22.** أين تلقيت تعليمك المتوسط أو الثانوي؟

وسط المدية ☐ الغزاغزة ☐

**23.** هل أقمت في إقامات المؤسسات التعليمية أثناء مراحل التعليم الأساسي أو الثانوي؟

نعم ☐ لا ☐

**24.** هل تملك شهادات مهنية؟

نعم ☐ لا ☐

**25.** إذا كنت تملك شهادة مهنية حدد قطاع هذه الشهادة؟

القطاع الصناعي ☐ قطاع البناء و الأشغال العمومية ☐ قطاع الصناعات التقليدية ☐ قطاع الخدمات ☐ القطاع الزراعي ☐

**26.** ما هي وضعيتك في المهنة الحالية؟

منصب دائم ☐ منصب مؤقت ☐ أجير دائم ☐ أجير مؤقت ☐ مستقل ☐ آخر ☐

**27.** من حفزك لاختيار هذه المهنة؟

الوالدين ☐ الأصدقاء ☐

شخص آخر حدد .....

**المحور الثالث: العوامل الاقتصادية و ظروف النشاط الزراعي:**

**28.** هل تملك أسرتك مستثمرة زراعية؟

تملك ☐ لا تملك ☐

**29.** . كم تبعد هذه المستثمرة عن مكان إقامتك؟

بمكان إقامتك ☐ أقل من 1 كم ☐ من 2-3 كم ☐ 3 كم فأكثر ☐

**30.** ما هو أصل ملكية المستثمرة ؟

مستثمرة فلاحية فردية ☐ مستثمرة فلاحية جماعية ☐ مستثمرة فلاحية عائلية ☐ كراء ☐

ملكية عائلية خاصة غير مقسمة ☐ أخرى..... ☐.....

**31.** كم تبلغ المساحة الصالحة للزراعة منها؟

.....هكتار

**32.** هل تتوفر على مصدر مائي؟

تتوفر ☐ لا تتوفر ☐

**33.** ما هي الزراعات المطبقة؟

حدد الزراعة الرئيسية فقط

| **نوع الزراعة المطبقة في المستثمرة** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أشجار مثمرة و كروم | المحاصيل العلفية و الحبوب | الخضر المسقية | زراعة متعددة | أرض بور |
| | | | | |

**34.** من يقوم باستغلال و تسيير المستثمرة حاليا؟

غير مستغلة نهائيا ☐ كراء المستثمرة بمقابل مادي ☐

منح حق الاستغلال دون مقابل ☐ آخر ☐

**35.** لماذا لا تقوم أنت أو أحد أفراد أسرتك باستغلال المستثمرة؟ حدد السبب الرئيسي فقط

لا تستطيع التوفيق بين الاستغلال و مهنتك الحالية ☐

لا تملك التمويل الكافي للاستغلال ☐

نقص في الإمكانيات و العتاد الفلاحي اللازم ☐

انخفاض المردودية و الدخل من النشاط الزراعي بصفة عامة ☐

نقص في الأمن ☐

اتساع و امتداد الأسرة مما شكل عائقا في حقوق الانتفاع و الاستغلال. ☐

آخر حدد.....

**36.** هل تشتمل المستثمرة على مباني لتربية الأنعام أو الدواجن؟

الدواجن ☐ الأبقار و الأغنام ☐ لا يوجد ☐

**37.** إذا كانت موجودة فهل هي؟

غير مستغلة نهائيا ☐ كرائها بمقابل مادي ☐

منح حق الاستغلال دون مقابل ☐

**38.** هل تملك أنت أو أسرتك عتادا فلاحيا؟

نعم ☐ لا ☐

**39.** ما هو نوعه؟

جرار ☐ محركات الري ☐ أدوات الحرث و الحصاد ☐

**40.** هل تستغل هذا العتاد في تقديم خدمة للغير بمقابل مادي؟

نعم ☐ لا ☐

**41.** هل استفدت أنت أو أسرتك من برامج الدعم الفلاحي أو الريفي؟

نعم ☐ لا ☐

**42.** إذا كان الجواب بنعم ففيما يتمثل هذا الدعم؟

أشجار مثمرة ☐ حفر بئر ☐ وسائل و عتاد الري ☐ قرض ☐ آخر.....

**43.** إذا كان الجواب بلا فلم لم تستفد من برامج الدعم؟

.....

.....

.....

.....

**44.** في رأيك، ما هي نظرة المجتمع نحو النشاط الزراعي:

.....

.....

.....

.....

. هل تملك عتادا فلاحيا؟

نعم ☐ لا ☐

**46.** ما هو نوعه؟

جرار ☐ محركات الري ☐ أدوات الحرث و الحصاد ☐

**47.** هل تستغل هذا العتاد في تقديم خدمة للغير بمقابل مادي؟

نعم ☐ لا ☐

هل استفدت أنت أو أسرتك من برامج الدعم الفلاحي أو الريفي؟

نعم ☐ لا ☐

**48.** إذا كان الجواب بنعم ففيما يتمثل هذا الدعم؟

أشجار مثمرة ☐ بئر ☐ وسائل و عتاد الري ☐ أرض ☐ آخر.....

ذا كان الجواب بلا فلم لم تستفد من برامج الدعم؟

.....

.....

.....

.....

في رأيك، ما هي نظرة المجتمع نحو النشاط الزراعي:

.....

.....

.....

.....

**استمارة "ب" الخاصة بالعينة التجريبية (الضابطة)**

**بيانات عامة:**

**1.** السن: 15-19 ☐ 20 – 25 ☐ 26 – 30 ☐

**2.** المستوى الدراسي: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

**3.** الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ آخر ☐

**4.** ما هو النشاط الزراعي الذي تمارسه؟ حدد النشاط الرئيسي فقط.

زراعة الأشجار المثمرة و الكروم ☐

زراعة الحبوب و الأعلاف ☐

تربية الدواجن ☐

تربية المواشي (الأبقار و الأغنام) ☐

زراعة الخضر المسقية (بحار) ☐

زراعة معاشية متنوعة تضم أكثر من نشاط معين ☐

نشاط آخر حدد: .....

**المحور الأول: شكل الأسرة:**

**5.** ما هو شكل الأسرة التي تقيم معها الآن؟

أسرة نواتية ☐ أسرة ممتدة ☐ أسرة مركبة ☐

**6.** إذا كانت الأسرة ممتدة أو مركبة فما هو عدد العائلات المقيمة مع الأسرة؟

.....

**7.** من يقوم بمهام رب الأسرة؟

الأب ☐ الأم ☐ الأخ الأكبر ☐ آخر حدد.....

**8.** كم عدد الإخوة و الأخوات المقيمين في الأسرة؟

الإخوة.....الأخوات.....

**9.** ما هو المستوى الدراسي للوالد؟

بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

**10.** إذا كان الوالد يشتغل فما هو قطاع النشاط الذي يشتغل فيه؟

القطاع الصناعي ☐ قطاع البناء و الأشغال العمومية ☐ قطاع الصناعات التقليدية ☐ قطاع الخدمات ☐

القطاع الزراعي ☐ بطال ☐ متقاعد ☐ ذو منحة ☐ آخر ☐

**11.** هل يمارس أو مارس الوالد نشاطا زراعيا؟

يمارس ☐ مارس ☐ لا يمارس ☐

**12.** إذا كان يمارس أو مارس حدد النشاط الرئيسي فقط.

زراعة الأشجار المثمرة و الكروم ☐

زراعة الحبوب و الأعلاف ☐

تربية الدواجن ☐

تربية المواشي (الأبقار ة الأغنام) ☐

زراعة الخضر المسقية (بحار) ☐

زراعة معاشية متنوعة تضم أكثر من نشاط معين ☐

نشاط آخر حدد: .....

**13.** إذا كان الوالد يمارس نشاطا مهنيا إضافة للنشاط الزراعة فهل كان ذلك بسبب؟

الدخل من النشاط الزراعي لا يكفي حاجيات الاسرة ☐

لفتح علاقات اجتماعية أكثر ☐

آخر حدد: .....

**المحور الثاني: القيم الثقافية:**

**14.** ما نوع المسكن الذي تقيمون فيه حاليا؟

فيلا ☐ حوش ☐ آخر حدد .....

**14.** هل سبق لك و أن غيرت مكان إقامتك؟

نعم ☐ لا ☐

**15.** إذا كان جوابك بنعم، ما هي أسباب هذا التغيير؟

بسبب الأزمة الأمنية ☐

بسبب غياب المرافق الضرورية ☐

أخرى حدد: .....

**16.** إذا كان هذا التغيير من وسط ريفي إلى وسط حضري فما هي المدة التي قضيتها في الوسط الحضري ؟

.....سنة

**17.** كم كان عمرك عندما غيرتم مكان إقامتكم؟

.....سنة

**18.** هل اشتغلت في الزراعة قبل سن 16؟

نعم ☐ لا ☐

**19.** إذا كان نعم كيف كان ذلك؟

كمساعد للأسرة في عملية الإنتاج الزراعي ☐عند الغير بمقابل مادي ☐

آخر حدد: .....

**20.** أين تلقيت تكوينك المتوسط أو الثانوي؟

وسط المدية ☐ الغزاغزة ☐

**21.** هل أقمت في إقامات المؤسسات التربوية أثناء مراحل التعليم الأساسي أو الثانوي؟

نعم ☐ لا ☐

**22.** هل تملك شهادات مهنية؟

نعم ☐ لا ☐

**23.** حدد القطاع المهني لهذه الشهادة

القطاع الصناعي ☐ قطاع البناء و الأشغال العمومية ☐ قطاع الصناعات التقليدية ☐ قطاع الخدمات ☐

**المحور الثاني: العوامل الاقتصادية و ظروف النشاط الزراعي:**

**24.** كم تبعد المستثمرة الزراعية التي تنشط فيها عن مكان إقامتك؟

بمكان إقامتك ☐ أقل من 1 كم ☐ 2-3 كم ☐ 3 كم فأكثر ☐

**25.** ما هو أصل ملكية المستثمرة ؟

مستثمرة فلاحية فردية ☐ مستثمرة فلاحية جماعية ☐ مستثمرة فلاحية عائلية ☐ كراء

ملكية عائلية خاصة غير مقسمة ☐ أخرى..... ☐.....

**26.** كم تبلغ المساحة الصالحة للزراعة منها؟

.....هكتار

**27.** هل تتوفر المستثمرة على مصدر مائي؟

تتوفر ☐ لا تتوفر ☐

**28.** ما هي الزراعات المطبقة؟

حدد الزراعة الرئيسية فقط

| **نوع الزراعة المطبقة في المستثمرة** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أشجار مثمرة و كروم | المحاصيل العلفية و الحبوب | الخضر المسقية | أرض بور | زراعة متعددة |
| | | | | |

**29.** هل أنت راضي على مستوى الإنتاج الزراعي

راضي ☐ غير راضي ☐

**30.** هل تغطي المداخيل المالية كافة تكاليف الإنتاج دون اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى؟

تغطي ☐ لا تغطي ☐ نوعا ما ☐

**31.** إذا كانت المداخيل لا تغطي تكاليف الإنتاج فكيف تعوض هذا العجز؟

حدد ذلك:.....

**32.** كيف تسوق منتوجك الزراعي

تنقله إلى السوق ☐ تبيعه في المزرعة ☐ آخر حدد:.....

**33.** هل تملك شاحنة لنقل السلع؟

نعم ☐ لا ☐

**34.** هل تملك عتادا فلاحيا؟

نعم ☐ لا ☐

**35.** إذا كنت تملك فما هو نوعه؟

جرار ☐ محركات الري ☐ أدوات الحرث و الحصاد ☐

**36.** هل تستغل هذا العتاد في تقديم خدمة للغير بمقابل مادي؟

نعم ☐ لا ☐

**37.** هل استفدت أنت أو أسرتك من برامج الدعم الفلاحي أو الريفي؟

نعم ☐ لا ☐

**38.** إذا كان الجواب بنعم ففيما يتمثل هذا الدعم؟

أشجار مثمرة ☐ بئر ☐ وسائل و عتاد الري ☐ أرض ☐ آخر.....

**39.** ذا كان الجواب بلا فلم لم تستفد من برامج الدعم؟

.....
.....
.....
.....

**40.** في رأيك، ما هي نظرة المجتمع نحو النشاط الزراعي:

.....
.....
.....
.....